المماليك البحرية في مصر

دراسة مجتمعية تاريخية

(٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م)

تأليف

الدكتور خالد علي عبد القادر

المماليك البحرية في مصر

دراسة مجتمعية تاريخية

(٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م)

تأليف

الدكتور خالد علي عبد القادر

أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة الجبل الغربي

ليبيا

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥

١٦ شارع جواد حسني - ت: ٢٣٩٣٠١٦٧

www.darelfikrelarabi.com

info@darelfikrelarabi.com

٩٦٢،٠٦ خالد علي عبدالقادر.
خ ا م م المماليك البحرية في مصر: دراسة مجتمعية تاريخية: ٦٤٨-٧٨٤هـ/ ١٢٥٠-١٣٨٢م/ تأليف خالد علي عبدالقادر.- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.
٢١٢ص؛ ٢٤سم.
ببليوجرافية: ص٢٠١-٢١١.
يشتمل على ملحق.
تدمك: ٦-٢٩١٠-١٠-٩٧٧-٩٧٨.
١- مصر - تاريخ - عصر المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م). ٢- مصر - الأحوال السياسية. ٣- مصر - الفئات المكونة للمجتمع في عصر المماليك. ٤- مصر - الأحوال الاجتماعية. أ- العنوان.

جمع الكتروني وطباعة



Elbardy-print@live.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾

[فصلت]

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة...

وأمي الغالية...

وإخوتي الأعزاء...

وإلى زوجتي وبناتي...

وإلى وطني ليبيا...

شكر وتقدير .

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(الشكر لله العلي القدير الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله).

يسرني أن أتقدم بخالص تقديري وشكري الفائقين إلى كل من مد لي يد العون بكلمة طيبة وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور: رمضان المبروك خليفة أستاذ التاريخ الإسلامي بقسم التاريخ كلية الآداب جامعة الفاتح بطرابلس المشرف على هذه الدراسة والذي شملني برعايته وحسن إرشاده وتوجيهاته طوال فترة إعدادي لها حيث كان يعطيني من وقته الثمين ما يعجز لساني عن شكره فجزاه الله عني كل خير .

كما أتقدم بالشكر والعرفان والتقدير إلى الإخوة أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ جامعة الفاتح بطرابلس، والإخوة المشرفين على مكتبة مركز جهاد الليبيين ومكتبة جمعية الدعوة الإسلامية بطرابلس، والإخوة بدار الفكر العربي بجمهورية مصر العربية لمشاركتهم المؤلف في نشر هذا الكتاب الذي يلقي الضوء على صفحات ناصعة من تاريخ المجتمعات العربية الإسلامية في بقعة مهمة كانت ومازالت مهداً للحضارات وهي مصر الكنانة.

لقد كان أصل هذا الكتاب رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير في الآداب قسم التاريخ، وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى نوقشت الرسالة بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٥م في جلسة علنية تم منح الدرجة للطالب دون ملاحظات أو تعديل وهي مرتبة عالية في عرف الجامعة على اعتبار أنها لا تمنح تقديرات.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفهرس

الفصل الثالث

الأحوال المعاشة

الفصل الرابع
صور من العلاقات الاجتماعية

إن للحياة الاجتماعية أبعاداً مهمة في تكوين نسيج المجتمعات البشرية، فالمجتمع ما هو إلا تكوين اجتماعي انسجمت فيه حياة الأفراد أو اختلفت، فأعطى ذلك الوضع صورة متكاملة عن حياة الأفراد وأنماط معيشتهم وأفرز ذلك البناء نظماً لتنظيم الحياة فيه. فكانت الحياة السياسية مواكبة له، وسواء أكانت من داخل البناء الاجتماعي للمجتمع أو من خارجه فهي تتربع على قمة الهرم الاجتماعي، وبين الحياة الاجتماعية التي يحياها أبناء المجتمع بكل سلبياتها وإيجابياتها،وبين النظم السياسية، التي تحكم وتقيد الحياة بشكل عام، عاشت المجتمعات على هامش حياة اقتصادية متباينة الاتجاهات، فلم يعش مجتمع ما حياة رغدة مترفة، وإنما وجد التفاوت دائما بين مَن يملك ومَن لا يملك، وبين من يصرف المال وبين من يشقى لأجل تأمين لقمة العيش، وبين هذا وذاك ظهرت العادات والتقاليد، وأفرز المجتمع الواحد جوانب أخرى منها ما هو متعلق بالحياة الفكرية وما هو متعلق بالأدب، والثقافة ... إلخ.

إن من بين الأسباب التي دفعت المؤلف لاختيار هذا الموضوع، ما انطوت عليه الحياة الاجتماعية في إقليم مصر أثناء وجود دولة الأتراك المماليك الأولى سنة (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م) وما كان فيها من تفاوت طبقي حاد أثر على البناء العام للمجتمع، فالمماليك وباعتبارهم الطبقة الحاكمة سيطروا سيطرةً مطلقة على مجريات كل الأمور، وتمتعوا بكل الامتيازات، كما حاولوا قولبة كل الطبقات الأخرى في قالب واحد يدين لهم بالولاء والطاعة فأكثروا الضرائب والغرامات، والمصادرات فزاد ذلك من وطأة تلك التركيبة الطبقية. فلم يكن أمام الطبقات الأخرى سوى إظهار نوع من الرفض والمقاومة من أجل الحصول على بعض الحقوق للعيش داخل مجتمع الإقليم. ولم تكن حركة الطبقات الأخرى منظمة ودقيقة، بل كانت على شكل تذمر ورفض، مما جعل المصادر تذكرها على أساس أنها خروج عن الدولة وشغب يحق للسلطان قمعُه في أي وقت. وتبقى تلك الحركات بالرغم مما قيل عنها أنها تعبر عن سوء أحوال الرعية، لهذا رأت الدراسة تسليط الضوء على تلك التركيبة الطبقية، خصوصاً أن المراجع الحديثة لم تعر لتلك القضية اهتماما كبيراً ولم تركز عليها، ولا يدّعي الباحث أنه أول من طرقها، ولكن هذا الموضوع تتناثر المعلومات عنه بين السطور وفي جمل مقتضبة يصعب البحث عنها بين المصادر. كما

أن البعض من المؤرخين اعتبرها وعند تناولهم لقضية الحياة الاجتماعية تأتي كتحصيل حاصل يمكن الإشارة إليها بين الفينة والأخرى.

وما يجب التنبيه إليه هنا ويمكن إضافته إلى دوافع دراسة الموضوع هو أن بعض الدراسات التي تناولت هذا الجانب وقعت في المحظور، وتناولت الحياة الاجتماعية في مصر على أساس إقليمي ضيق، اعتبرت هذا المجتمع خاصاً بالمصريين وأطلقت هذا المسمى وكأن المجتمع لا يضم سوى هذا النوع من البشر، كما أن البعض الآخر عبر عن الإقليم بمصطلح مصر وتناسى أن مصر لم تعبر في العصر الإسلامي إلا على مدينة بعينها. ويضاف إلى ذلك أن إقليم مصر كان في تلك الفترة عاصمة للدولة العربية الإسلامية، فتحول إلى منطقة جاذبة للسكان مما جعل العناصر الوافدة تطبع صفاتها بكل وضوح وبعمق في المجتمع. إذاً فإن من الأخطاء الفادحة تسمية مجتمع تلك الفترة بالمجتمع المصري أو مجتمع المصريين كما فعل عبد الفتاح عاشور في كتابه (المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك).

ومن بين الدوافع أيضا والتي دفعت المؤلف لتناول هذا الموضوع: إيمانه بأن التاريخ هو ما تصنعه العامة وليس ما ترسم معالمه الدول والأسر والطبقات، وإذا كان تاريخ أمة يتحدث عن حقبة معينة تحمل اسم دولة أو فئة، أو مجموعة معينة دون بقية المجتمع مثل المماليك مثلاً فإن هؤلاء لا يمثلون إلا الجزء دون الكل. فالتاريخ ليس حكراً عليهم، ومن يكتب تحت عناوينهم إنما هو يؤرخ لهم دون سواهم، ومن يكتب لفترة زمنية تتزامن مع قيام دولة معينة فإن ذلك التزامن ما هو إلا تقسيم مربوط ببداية ونهاية لتلك الدولة من حيث عمرها ومدى بقائها، وبقاء آثارها فيما بعد باعتبار أن ليس للتاريخ في حد ذاته بداية أو نهاية على عكس الحدث التاريخي، وعلى عكس الدول والأفراد الذين يصنعون أحداث التاريخ.

إن الخوض في مثل هذه القضايا يحتاج دون شك لفترة زمنية طويلة وإلى جهد مضنٍ، وإلى تتبع دقيق لأغلب المصادر والمراجع التي بالرغم من عدم الحصول عليها، إلا أن ما حصل عليه المؤلف كان يحتاج منه إلى تنسيق، وتبويب، وهذه المسألة جد معقدة، لهذا كان لزاماً على المؤلف اتباع أكثر من منهج من مناهج دراسة التاريخ، فتم اتباع المنهج التحليلي، والنقدي. بالإضافة إلى الوصفي لكي تكون صورة للموضوع واضحة، أمام الدراسة حتى تصل إلى هدفها، وهذا دون شك مصدر تعب وإرهاق.

ولكل تلك الاعتبارات وفي محاولة جادة من المؤلف استطاعت الدراسة وضع ملامح عامة، ومراحل سارت عليها إلى أن خرجت بهذه الصورة، فقد قسمت إلى أربعة فصول على رأسها هذه المقدمة، وفي مذيلتها خاتمة تضمنت أهم النتائج. أما عن الفصول فإن الفصل الأول: كان تمهيدياً اشتمل على ثلاثة مباحث: أولها يتحدث عن الموقع الجغرافي، وثانيها يتناول أهم العناصر السكانية داخل الإقليم، والمبحث الثالث: يشمل الأوضاع السياسية داخل الإقليم، قبل قيام دولة الأتراك المماليك، وأثناء قيامها، وأهم السلاطين الذين حكموا وبعضاً من أعمالهم السياسية، لما للحياة السياسية من دورٍ مهم في دراسة الحياة الاجتماعية.

أما الفصل الثاني: فهو يتحدث عن: الفئات المكونة للمجتمع في الإقليم، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول يتناول الطبقات المسيطرة على المجتمع، من أرباب السيف والقلم من المماليك، والتجار، وقضاة، وفقهاء، أما المبحث الثاني. فهو يتحدث عن الرعية المحكومين، والتي تتكون من أصحاب الحرف من العوام، والأعراب، وأهل الذمة، وعناصر أخرى عاشت على هامش الحياة الاجتماعية العامة للإقليم.

أما الفصل الثالث: فقد خُصص للأحوال المعاشة بالنسبة لكل الطبقات، وقد قسم إلى مبحثين تناول الأول: الطعام، والملابس، والأماكن العامة والخاصة التي كانت بمثابة ملتقى ومتنفس للبعض، ومصدر عيش للبعض الآخر وهي: الحمامات، والخانات، والأسواق، والمتنزهات. ثم دار البحث عن مستوى المعيشة، والصحة العامة، والأسعار، لما لهذا الجانب من أهمية في إبراز الفرقة والتفاوت الطبقي بين أبناء المجتمع الواحد. أما المبحث الثاني: فقد تناول صوراً من الحياة الاجتماعية، وما كان ينظم فيها من أعياد، واحتفالات، وما انتشر من وسائل ترفيه وألعاب.

أما الفصل الرابع: فقد دار فيه البحث حول العلاقات الاجتماعية، وكيف بنيت الأسرة ؟ وعلى أي أساس قامت العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع ؟ كما حاولت الدراسة في هذا الجانب إلقاء الضوء على أهم العادات والتقاليد في تربية الأبناء، ووضع المرأة بشكل عام في المجتمع، أما المبحث الثاني: فقد تناول التكامل الاجتماعي وهل كان موجوداً أم لا ؟ كما عرضتُ لأهم الصفات العامة والخاصة لمجتمع تلك الفترة، ثم كان الحديث عن الطبقية، آثارها، ونتائجها، وأهم مميزاتها، وعيوبها، وما أفرزته من عادات

وتقاليد كان لها الأثر البارز والواضح في رسم معالم فترة لاحقة، عاشت مع المجتمع إلى زمن الدراسة. أما الخاتمة وكما أوضحت الدراسة فيما سبق فإنها أجملت النتائج التي توصلت إليها.

استعراض لأهم المصادر والمراجع المستخدمة في الكتابة

قبل بداية عرض ونقد أهم المصادر والمراجع المستخدمة لابد من الإشارة إلى أن النظرة العامة في مجملها عند أغلب المؤرخين حول دولة الأتراك المماليك تنقسم إلى قسمين، الأول، والذي يضم عصر الدولة والذي بصدده هذه الدراسة، والثاني: يضم عصر دولة الجراكسة الثانية، وما يؤخذ على العصرين وبشكل عام أن الأول ينظر إليه من أساس أنه عصر القوة، والتقدم والحضارة، أما الثاني: فهو فترة شهدت نوعاً من التقهقر والانحطاط انتهت بالاحتلال العثماني للبلاد الإسلامية، والواقع أن هناك اختلافاً وتبايناً كبيراً بين العصرين في كل شيء حتى ليشك المؤلف في أن يكون العصر الثاني امتداداً للعصر الأول، وذلك للتناقض بين العصرين. فقد امتاز الأول بنشاط حربي واسع وعظيم تمثل في حروب التحرير التي شنها المماليك على المغول، والفرنجة، ابتداء من السلطان قطز حتى السلطان الناصر محمد بن قلاوون ومن جاء بعد. كما تمكن السلاطين الأوائل في كثير من المرات من صد الموجات والهجمات المتكررة من قبل المغول والصليبيين، كما أنهم أعادوا للمنطقة ككل هيبتها وأمنها واستقرارها، كما اتسمت الدولة الأولى باتساع حدودها، عسكرياً، وسياسياً، بفضل سياسة السلاطين الخارجية الناجحة كما عملوا على إحياء الخلافة العباسية في إقليم مصر، فجعلوا منه مركزاً سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، تدور حوله كل المناطق وكأنه المركز الثابت مما جعل نوعاً من الازدهار ينشأ. وساعد هذا الوضع العام على استقطاب ما تبقى من الحضارة العربية الإسلامية فتقاطر العلماء والأدباء إلى مركز الدولة، فوجد عددٌ كبيرٌ جدا من العلماء، والفقهاء، والمحدثين، والمؤرخين، واللغويين، وغيرهم ممن لمعت أسماؤهم فشهد الإقليم حركة علمية كبيرة جداً، وهذا القول ينطبق عكسياً على العصر الثاني، بالرغم من أن مجموعة من المؤرخين مثل المقريزي، وابن تغري بردي، وغيرهم عاشوا فيه إلا أن آراءهم كانت تقول: بأن هذا العصر ما هو إلا عصر من الركود، والاضمحلال، والضعف، والخمول، إلى غيرها من الأوصاف. لهذا وغيره فإن التعامل مع تاريخ ومؤرخي هذه

الفترة سيكون على هذا الأساس فقد استخدمت الدراسة مجموعة من المصادر التي عاش أصحابها في العصر الأول، وأخرى عاش أصحابها في العصر الثاني، ومن أهم ما استخدم من مصادر كتاب (نهاية الأرب في فنون الأدب) للمؤرخ أحمد بن عبد الوهاب بن عبد الدائم المعروف بشهاب الدين النويري المولود بقرية نويره بني سويف في إقليم مصر سنة (٦٧٧هـ / ١٢٧٨م) وقد جمع في موسوعته هذه خمسة فنون، الأول: سماه الآثار العلوية والأرض والمعالم السفلية، والثاني: في الإنسان وما يتعلق به، والثالث في الحيوان، والرابع: في النبات، والخامس: في التاريخ، وقد احتوى هذا المصدر على معلومات وافية أفادت الدراسة وبخاصة فيما يتعلق بالسلاطين وسياستهم وأهل الذمة واحتفالاتهم، وقد توفي المؤرخ سنة (٧٣٣هـ/ ١٣٣٣م).

كما اعتمدت الدراسة في معلوماتها عن هذا العصر على مؤرخين يمثلون مدرسة للفكر التاريخي بمصر في القرن (٩هـ/ ١٥م) تزعمهم المقريزي الذي يعد من أعظم مؤرخي عصره وأغزرهم مادة وأقومهم عرضاً، ويعد كتابه (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) من أشهر مؤلفاته التي اعتمد عليها البحث، والمقريزي هو أحمد بن علي، ولد بالقاهرة في حارة برجوان سنة (٧٦٥هـ/ ١٣٦٤م) في منطقة تمج بالحنق، وقد عمل طويلا في عدة مناصب في الدولة مثل ديوان الإنشاء بالقلعة، ثم قاضيا عند قاضي قضاة الشافعية، ثم إماما لجامع الحاكم، ومدرسا للحديث بالمدرسة المؤيدية، ثم عين محتسب القاهرة، كما اشتغل بدمشق، ثم عاد إلى مصر حيث تفرغ للكتابة، وتوفي سنة (٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)، كما استخدم البحث مصادر أخرى للمؤرخ، منها (السلوك لمعرفة دول الملوك) فقد اتبع فيه طريقة ذكر السنوات وما حدث فيها، فتضمن ذلك ذكر السلاطين وأهم أعمالهم، وقد قدم فيه وصفاً دقيقاً لبعض مظاهر الحياة الاجتماعية أيضاً، كما استخدم كتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) وهو للمؤرخ أيضاً، وهذا الكتاب خصص للمجاعات التي اجتاحت الإقليم منذ أقدم العصور إلى سنة (٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) ووصف فيه ما يصيب الناس عند حدوث المجاعات، ورد كل ذلك إلى سوء تدابير من قبل الحكام، كما أوضح فيه التقسيم الطبقي للمجتمع في عصر المماليك، ورتب كل طبقة بحسب ما تملكه من مال وقوة وجاه، ويبدو أن المؤرخ قد تضرر هو الآخر بسبب تلك الكوارث من أمراض فقد ماتت ابنته الوحيدة بالطاعون فأراد بذلك وضع هذا الكتاب حتى يستفيد منه من أراد الاستفادة.

واستخدم المؤلف أيضا كتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) للمؤرخ أبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي، ولد في القاهرة سنة (٨١٢هـ/ ١٤١١م) من أم تركية كانت جارية لدى السلطان برقوق، كما كان والده موظفاً في البلاط المملوكي، فقد حسب المؤرخ على فئة أولاد الناس، وبسبب ثروة أبيه عاش في رغد من العيش فخصص معظم وقته للكتابة، فحاز بذلك مرتبة الصدارة على المؤرخين في عصره بعد وفاة المقريزي لقد تأثر ابن تغري بردي بأسلوب المقريزي وبطريقته في التحصيل والكتابة الغزيرة، واجتهد في ذلك، كما عرف عنه أنه يجيد اللغة التركية فساعدته على أداء مهمته، ويعد هذا الكتاب على درجة عالية من الأهمية، فقد تناول فيه تاريخ الإقليم من الفتح العربي الإسلامي إلى سنة(٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م) وقد اتبع المؤرخ نظام الحوليات فذكر السنين وحوادثها، ثم أتبعها بتراجم لأهم الشخصيات التي ماتت في تلك السنة، ولكن ما يؤخذ عنه أنه أورد الكثير من الألفاظ العامية، مع وجود ضعف في اللغة في بعض الأحيان، كما استخدم الباحث لهذا المؤرخ كتاب(الدليل الشافي على المنهل الصافي) وهو كتاب يبدو أنه أعد في الأصل لكي يكون معجماً للتراجم لأهم الشخصيات في المجتمع من المماليك وأمرائه والفقهاء.

كما استعان المؤلف بما كتبه المؤرخ ابن إياس، وهو محمد بن أحمد بن إياس الحنفي أبو البركات، ولد بالقاهرة سنة (٨٥٢ هـ/ ١٤٤٨م) يشبه ابن تغري بردي من حيث أن كلاً منهما سليل أسرة مملوكية، قضى معظم حياته متمتعا بإقطاع وافر، فعاش حياة رضية. له مجموعة من الكتب كان أهمها: (بدائع الزهور في وقائع الدهور) وبالرغم من أن القسم الأول من الجزء الأول غير متوفر إلا أن ما هو موجود في بقية الأجزاء أفاد البحث كثيراً. كما استخدم له أيضا كتاب (نزهة الأمم في العجائب والحكم) والذي ذكر فيه المؤرخ تاريخ الإقليم منذ أقدم العصور، حيث تميز هذا الكتاب بإحكام التبويب، وكثرة المعلومات، ووضوح العناوين، كما ذكر فيه معلومات قيمة عن المجتمع والناس، والسلاطين، وغيرها من المواد المهمة.

وإضافة إلى ما تقدم فإن المؤلف استخدم كتاب (معيد النعم ومبيد النقم) للمؤرخ تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م) وهو من الكتب التي اهتمت بالنقد الاجتماعي، حيث تناول فيه المؤرخ العلاقات الاجتماعية، والسلوك الخارج عن الشرع،

وطرق الإصلاح، كما أشار فيه إلى الأنشطة المختلفة لأهل الدولة من الأمراء وأهل العلم، وغيرهم، كما ذكر كثيراً من الحرف وأخلاق أهلها، وأرجع المؤرخ النقم التي تحل بالمسلمين إلى انحراف أهل الدولة وفساد الحكام والأمراء .

كما استعان المؤلف بكتب بعض الرحالة الذين زاروا الإقليم وكتبوا عنه مثل ابن بطوطة، وهو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي، يرجع نسبه إلى قبيلة لواتة إحدى القبائل العربية بالمغرب العربي، ولد في طنجة سنة (٧٠٣هـ/ ١٣٠٤م) أغرم بالسفر منذ صغره، فبدأ رحلته المشهورة والتي استغرقت تسعاً وعشرين سنة طاف خلالها بلاداً كثيرة وكتب عنها في كتابه المسمى (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) قدم فيه معلومات مهمة بالرغم من أنه زائر، فوصف جغرافية البلاد، وأرضها وما تنتجه من مزروعات، كما قدم وصفاً لبعض عادات السكان ولباسهم.

واستخدم المؤلف مجموعة أخرى من المصادر كان أهمها ذكراً لا حصراً كتاب (سياست نامة) للخواجة نظام الملك الطوسي، وكتاب (عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) للمؤرخ بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م) وكتاب (تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه) للمؤرخ الحسن بن عمر بن الحسين بن عمر بن حبيب (ت٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م) وكتاب (الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد) للمؤرخ أبي الفضل جعفر ابن ثعلب الإدفوي (ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م) وكتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)للمؤرخ عبد الرحمن بن خلدون (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م) وغيرها من المصادر الموثوق بها، وبالذين كتبوها، المشهود لهم بصدق الخبر وبصحة الرواية، وبالجدية في التعامل مع الحدث التاريخي .

أما المراجع فإن المؤلف استعان بمجموعة غير قليلة يذكر منها كتاب (المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك) للمؤلف سعيد عبد الفتاح عاشور، فهو إلى جانب أهميته إلا إنه حمل رؤية تضييق في بعض المواضع، خصوصاً عندما يسمي المجتمع بالمصري، وهذا لا يتفق مع الواقع فالمجتمع في تلك الفترة لم يكن مصرياً، أو عراقياً، أو دمشقياً، وإنما كان مجتمعاً عربياً إسلامياً، خصوصاً في إقليم مصر بعد نكبة بغداد سنة (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) وبالرغم من ذلك فإن للمؤرخ المرحوم سعيد عبدالفتاح عاشور

مجهودات طيبة، فهو مملوكي المرا وصاحب فضل كبير في الدراسات المملوكية فجزاه الله كل خير وتقبل روحه الطاهرة في جنات الفردوس .

كما استخدم المؤلف كتاب (الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية) للمؤرخة محاسن محمد الوقاد، فهو مرجع متخصص، شمل أجزاء كثيرة من حياة العامة في زمن المماليك، وأسلوب الكتاب وتتبعه للأحداث يجعل منه مرجعاً يمكن الاعتماد عليه وأيضاً اعتمد الباحث على ما كتبه قاسم عبده قاسم في هذا المجال مثل كتاب (دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك) وكتاب (ماهية الحروب الصليبية) وكتاب (أهل الذمة في مصر من الفتح الإسلامي حتى نهاية المماليك) وللأمانة العلمية فإن أغلب الاقتباسات المؤلف منقولة بكل دقة وأمانة من مجموعة كبيرة من المصادر الأولية، كما اعتمد المؤلف على ربط جيد وتحليل دقيق وتناول بعض المسائل بعين المتخصص الحريص على تقديم الحقيقة كما هي، والحريص على إثراء المكتبة العربية بما هو جيد .

أما كتاب (الصعاليك على عرش مصر نظرات في تاريخ المماليك) لجمال بدوي، فإنه والحق يقال لا يرتقي لكي يكون من المراجع التي تتناول تاريخ أمة، فأسلوبه إنشائي، قصصي أضاع كثيراً من أوجه الحقيقة التاريخية، وما يؤخذ عليه أيضا أن أسلوبه مقالي، لا يعتمد على الهوامش والاقتباسات والنقل من المصادر مما جعل منه مجرد قصص للاستهلاك لا معنى لها، كما أنه لم يكن موفقاً كثيراً في اختيار العناوين والتي لا تتماشى مع روح ذلك العصر ولا حتى مع هذا العصر، ومثل هذه الكتابات بدلاً من أنها تحاول إعادة كتابة التاريخ بكل أمانة ودقة وبراعة عملت على تقديمه بهذه الصورة والتي فيها كثيرٌ من الإساءة، وبعيدة كل البعد عن التاريخ والحقيقة .

والله ولي التوفيق

الفصل الأول (التمهيدي)

مصر، الموقع، السكان، الوضع السياسي

⇐ المبحث الأول: الموقع الجغرافي واهميته.

⇐ المبحث الثاني: العناصر السكانية.

⇐ المبحث الثالث: الأوضاع السياسية في الإقليم.

أولا: إقليم مصر قبيل سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م).

ثانيا: دولة الأتراك المماليك في إقليم مصر.

المبحث الأول
الموقع الجغرافي وأهميته

أن أول قضية واجهت هذه الدراسة بالرغم من أنها تدرس الحياة الاجتماعية لإقليم مصر أثناء سيطرة المماليك الأولى على الحكم سنة (٦٤٨-٧٤٨هـ/ ١٢٥٠-١٣٨٢م) هي تحديد مسمى مصر، وهل كان يقصد به كل الإقليم أم إنه كان يعني مدينة بعينها ؟ بالإضافة إلى قضية تحديد المكان ورسم معالمه الخارجية وتحديد الرقعة الجغرافية لما لذلك من أهمية.

إن عملية تحديد مكان الدراسة الرقعة الجغرافية – الطبوغرافيا(١) – قضية جد مهمة حيث إن هناك إشكالية تكمن في مسمى مصر، فهو وعلى ما يبدو للوهلة الأولى مسمى مجازي أطلق على الإقليم تارة وعلى مدينة الفسطاط تارة أخرى، وهذا بدوره خلق كثيراً من الارتباك في التعامل مع المعلومات والأحداث التاريخية التي أوردها الكثير من المؤرخين، كما أن عملية عدم التفريق بين ما قصده أولئك المؤرخون الأوائل وما قصده من جاء بعدهم وحتى الآن تجعل تلك الأحداث غير مرتبة وغير دقيقة في كثير من الأحيان.

وفي هذا الإطار يمكن الركون إلى ما أشار إليه المقريزي الذي يبدو أنه كان على علم بهذه القضية حيث قال: " اعلم أن التحديد هو صفة المحدود على ما هو عليه، والحد هو نهاية الشيء، والحدود تكثر وتقل بحسب المحدود "(٢).

إذاً تحديد الرقعة الجغرافية للإقليم قضية في غاية الأهمية من حيث كونها تقدم تفسيراً واضحاً لكل الأحداث الواردة في المصادر عن الإقليم بشكل عام أو عن مدينة مصر، الفسطاط فقط وهذا ينعكس بالتالي على هذه الدراسة التي تحاول وضع تصور لحياة سكان الإقليم بكل طبقاته وأنماط وأشكال الحياة الاجتماعية فيه.

---

(١) طبوغرافيا: وهي الوصف التفصيلي للمكان والتضاريس وأي ظواهر مكانية أخرى طبيعية أو من صنع البشر انظر: يوسف توني، معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة (د.ت)، ص٢٢٠.

(٢) تقي الدين أحمد بن المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج١، تحقيق محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٤٦

لقد أوضح ابن خرداذبه موقع الإقليم بشكل مختصر ومبسط، حيث اعتبر أن طول مصر يبدأ من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش إلى أسوان طولاً، وعرضاً من برقة إلى أيلة[1]، فهي مسيرة أربعين ليلة في أربعين ليلة[2]، وفي هذا يتفق مع ياقوت الحموي، الذي يضيف عليه أن مساحة الإقليم ثمانية وعشرون ألف ألف فدان، ويقسم أرض الإقليم إلى قسمين، الأول الصعيد وهو يلي مهب الجنوب وهو الأعلى مقسم إلى عشرين كورة، ويعتبر أن أسفل أرض الإقليم هو مهب الشمال ومقسم إلى ثلاث وثلاثين كورة[3].

أما ابن دقماق فهو يحدد الإقليم بشكل أدق مما تقدم، فبالإضافة إلى ما ذكره ياقوت يشير إلى: " أن الصعيد الأعلى يسمى الوجه القبلي، وأسفل الإقليم الشمالي يسمى الوجه البحري ولا يقف عند ذلك بل يتعداه إلى تحديد معالم الإطار الخارجي للإقليم "، ويذكر أن الحد الشمالي يبدأ من بحر الروم - المتوسط - إلى رفح ثم العريش، حتى يصل إلى الفرما ثم إلى تطنية ودمياط إلى ساحل رشيد، وصولاً إلى الإسكندرية إلى برقة. أما الحد الغربي فإنه يبدأ من برقة على الساحل ثم يتجه جنوباً إلى ظهر الواحات إلى حدود النوبة. أما الحد القبلي فإنه يبدأ من حدود النوبة ويتجه شرقاً إلى أسوان ثم إلى بحر القلزم – الأحمر-، أما الحد الشرقي فإنه يبدأ من بحر القلزم قبالة أسوان إلى عيذاب ويستمر حتى تيه بني إسرائيل[4]، ثم ينعطف شمالاً إلى بحر الروم – المتوسط – عند رفح[5].

---

(١) أيلة : هي مدينة في آخر بلاد الحجاز وأول بلاد الشام وكانت هي الحد الشرقي الفاصل بين الإقليم وبلاد الشام. انظر: شهاب الدين بن أبي عبد الله ياقوت الحموي ، معجم البلدان، مج١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧ م، ص ٢٩٢

(٢) أبو القاسم عبيد الله بن خرداذبه ، المسالك والممالك ، ليدن، ١٩٨٩ م، ص ٨٣

(٣) ياقوت الحموي ، المصدر السابق، مج٥، ص ١٣٧– ١٣٩ .

(٤) التيه: هو الموضع الذي تاه فيه موسى عليه السلام مع بني إسرائيل، بين أيلة ومصر وبحر القلزم وجبال السراة حجمه أربعون فرسخاً في أربعين فرسخاً – والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية، أو اثنا عشر ألف ذراع لما امتنعوا عن دخول الأراضي المقدسة حبسهم الله تعالى في هذا التيه أربعين سنة. انظر زكريا بن محمد القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، (د. ت)، ص ١٧٤

(٥) إبراهيم بن محمد بن أيدمر بن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها، تحقيق لجنة التراث العربي، ق١ ج٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د. ت)، ص٢، ٤٢

ثم يقدم ابن غرس الدين الظاهري شهادة أخرى عن الواقع، حيث يعتبر أن الديار المصرية تشتمل على أربعة عشر إقليماً سبعة منها في الوجه القبلي، وسبعة أخرى في الوجه البحري، ويقول: "إن المستفيض على ألسنة الناس أن بكل إقليم ثلاثمائة وستين بلداً"[1]

أما المقريزي فيقدم هو الآخر إطاراً عاماً فيه الكثير من أوجه الاتفاق مع غيره من المؤرخين والجغرافيين، كما أنه يضع رؤية سليمة للتعامل مع الأحداث التاريخية للإقليم في كون أرض مصر تشمل كل الإقليم وحدوده تبدأ من الإسكندرية إلى الواحات، إلى النوبة، ثم يمر على حدود النوبة إلى أسوان إلى بحر القلزم، ومن القلزم إلى طور سيناء، ثم يرجع إلى الساحل ثم إلى الإسكندرية[2]. ثم يؤكد على ضرورة فهم مدلول مسمى مصر جغرافيا حيث أشار إلى أن الفسطاط وهي التي يقال لها اليوم: مدينة مصر تقع فيما بين النيل، والجبل الشرقي المقطم، ولم يكن بها سوى حصن، عمرها القبائل العربية عند الفتح الإسلامي[3].

ولقد أضاف ابن إياس إضافة جديدة، وأعطى دليلاً آخر على أن هناك ازدواجية في مسمى مصر، فهو يطلق على مدينة محدودة الحدود وفي نفس الوقت يطلق على الإقليم ككل أيضا، أما ما تفرد به عن بقية المؤرخين في هذا الخصوص فيمكن استنتاجه من خلال ما ذكره عن الإقليم. فهو يرى أن عمرو بن العاص بعد أن فتح مصر وضع أسس مدينة الفسطاط ومن ثم صارت دار ملكه وإلى أن جاء جوهر الصقلي[4] من المغرب بعساكر الفاطميين وملك مصر، وبنى بها القاهرة، فصارت دار المملكة، وحلت اسم مصر هي

---

(١) غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، صححه بولس راويس، مطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٤م، ص ٣٦.

(٢) المقريزي، الخطط، جـ١، ص٤٧.

(٣) المصدر نفسه جـ١، ص٧٩٠-٧٩١.

(٤) جوهر الصقلي: القائد أبو الحسين جوهر بن عبد الله المعروف بالكاتب الرومي من موالي المعز بن المنصور بن القائم بن المهدي صاحب إفريقية جهزه إلى الديار المصرية محملة بعد موت الأستاذ كافور الإخشيدي فسار إليها وملكها سنة (٣٨٥هـ) انظر: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مج ١، حققه، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د. ت) ص٣٧٥.

الأخرى وصارت القاهرة مدينة مصر إلى يومنا هذا"[1]. والمعنى العام يكون واضحاً إذا اعتبرنا أن الحاضرة حملت نفس اسم الإقليم، إذن فمصر هو اسم الإقليم بشكل عام وهو أيضا مسمى للفسطاط، وللقاهرة في كثير من الفترات التاريخية.

إن هذه المعلومات عن إقليم مصر تجعل الرؤية أكثر وضوحاً وخاصة في عملية الخلط الكبير الواقع بين ما يعنيه اسم مصر وما يضم من رقعة جغرافية أي تحديد مكاني، وبين ما قصده بعض المؤرخين عن مدينة الفسطاط فقط.

ويمكن التدليل على ذلك من خلال ما أورده ابن بطوطة في زيارته إلى الإقليم، فهو يقدم معلومات مهمة عن كل مدينة زارها داخل الإقليم ولكنه عندما يصل إلى الفسطاط القديمة يقول: " وصلت إلى مصر أم البلاد " ويصفها بأنها كبيرة جداً تموج بالسكان كموج البحر تكاد تضيق بهم[2].

وبالرغم من هذا التداخل بين ما يعنيه المسمى كتحديد جغرافي سواء أكان يخص مدينة بعينها، أو يشمل كل الإقليم، فإن الدراسة تجعل من الرقعة الجغرافية وحدة واحدة، بحدودها الخارجية سابقة الذكر وضمن مسمى الإقليم الجغرافي الواحد[3] وتركز على دور السكان ووجودهم وتفاعلهم داخل تلك الرقعة آخذة بعين الاعتبار اختلاف البيئة بين المدن والقرى والأرياف، وهنا يعمل الباحث يضع تصوراً عاماً ومبسطاً لمعالم الإقليم الداخلية وكيف كان ملمساً ؟

لقد وجد العرب منذ بداية دخولهم للإقليم سنة (١٩هـ/ ٦٤٠م) تقسيماً داخلياً دقيقاً وضع أسسه الروم، فساروا عليه مدة من الزمن، ثم أحدثوا فيه الكثير من التغيير، وصبغوه بالصبغة العربية التي تميزت بها عملية الفتح لكل الأقاليم التي دخلت في إطار الدولة

---

(١) محمد أحمد بن إياس، نزهة الأمم في العجائب والحكم، تحقيق، محمد زينهم محمد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤م، ص٣٦

(٣) مصطلح إقليم جغرافي: يعني الوحدة للكائنة الطبيعية الواحدة التي تتجانس فيها الظواهر الجغرافية المختلفة بصورة طبيعية، ليس للإقليم مساحة ثابتة أو حجم معين وإنما تتفاوت مساحته تبعاً للغرض من دراسته. انظر، يوسف توني، المرجع السابق، ص ٢٨

العربية الإسلامية، فأول إضافة أضافها العرب الفاتحون على إقليم مصر كانت رسم الخطط وإنزال القبائل في مواضع مسكن لها، لتسهيل عملية الاستقرار وإكمالاً للفتوحات[1] وعلى ما يبدو من خلال متابعة عملية رسم الخطط وإنزال القبائل في مواضع معروفة داخل الإقليم كان الهدف من ورائها المحافظة على التقسيمات الإدارية وتسهيلاً لمهمة جباة الضرائب وفرض السيطرة الكاملة خوفاً من تحرك القبائل ومهاجمتها بعضها لبعض.

ومن خلال استمرار تلك السياسة، والتعاقب الزمني الذي استمر لفترات طويلة شملت الدولة الأموية، ثم الدولة العباسية، صارت الديار المصرية تحتوي على أربعة عشر إقليماً، سبعة منها في الوجه القبلي، وسبعة أخرى في الوجه البحري[2].

يبدأ الوجه القبلي من مصر الحاضرة والجيزة، وينتهي عند الجنادل مكان انحدار النيل وهو آخر الديار المصرية، وطوله مسيرة شهرين، ويضم إقليم الجيزة، وإقليم الأطفيحية، والفيوم، والبهنسوية، والأشمونين، والأسيوطية، ومنفلوط[3].

وينبغي الإشارة هنا إلى أن مصطلح إقليم استخدم للتعبير عن الرقعة الجغرافية حيث كانت تؤخذ أكبر مدينة داخله لتعبر عنه، فهو لا يضم مدينة واحدة بل إن هناك بعض الأقاليم تضم أكثر من عشرين مدينة وستين قرية، وبالإضافة إلى استخدام مصطلح إقليم كان يستخدم مصطلح العمل، والكور[4] وهي تعطي نفس المعنى.

أما الوجه البحري فهو أيضاً يحتوي على سبعة أقاليم، أولها إقليم القليوبية، نسبة إلى مدينة قليوب وهي كرسي الإقليم، ويقيم بها متولي الحرب في عهد المماليك وتحوي خمسة وخمسين بلداً[5].

---

(١) الإمام أبو الحسن البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق لجنة التراث، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص١١٠-١١٢.

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص٣٢.

(٣) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص٣٢، ٣٣.

(٤) الكورة: كلمة تعني كل صقع يشتمل على عدة قرى، والكورة اسم فارسي استعاره العرب، ولابد للقرى التي تضمها الكورة من قصبة أو مدينة تجمع اسمها. وكلمة كورة ترادف في الوقت الحاضر كلمة مركز، أما العمل جمع أعمال وهو مصطلح يرادف كلمة مديرية أو محافظة في الزمن الحاضر. انظر: السيد محمد أحمد عطا، إقليم الغربية في عصر الأيوبيين والمماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٦٩.

(٥) ابن دقماق، المصدر السابق، ق٢، ص٤٧.

والإقليم الثاني، إقليم الشرقية وبه ثلاث مدن كبيرة هي: الخانكة، وبلبيس، والصالحية، وبالإقليم بلدان كثيرة ليس لها أسماء في الديوان الشريف على عهد المماليك، يسكنها العربان وهي سبخة غير صالحة للزراعة لهذا استوطنوها لكونها بادية[1].

أما الإقليم الثالث، فهو يلي إقليم الشرقية من جهة الشمال، ويسمى بمديتين هما الدقهلية، والمرتاحية، وهو إقليم متسع وكبير يحتوي على عدد من المدن منها، المنصورة، وإشمون الرمان، وفارسكور، ومدينة المنزلة، وإشمون الرمان هي قصبة كورة الدقهلية، وبهذا الإقليم قصبة أخرى هي البشمور، وهي مدينة ذات حمامات وأسواق وجامع، وفندق، وهي على خليج النيل الشرقي[2].

أما الإقليم الرابع فهو من جهة الشمال للإقليم السابق ويعرف باسم ثغر دمياط، وهي مدينة مسورة مبنية على ضفة النهر الشامي من الجهة الشرقية، وكان أرض جهاد ورباط لكونه واقعاً على البحر ويمثل البوابة الشرقية للإقليم، ومنه تأتي كل الغارات البحرية التي يشنها الصليبيون. ففي سنة (٦٤٩هـ/ ١٢٥١م) أمر المعز أيبك التركماني بتخريب مدينة دمياط، ونقل أهلها إلى مصر الحاضرة، واقتطعها لبعض من الأمراء المماليك الذين عملوا على إعادة بناء مدينة جديدة بالقرب من دمياط وأسموها المنشية فكانت أعظم من المدينة الأولى، وسكنها التجار وكثير من الخلق[3]، أما الإقليم الخامس فهو إقليم الغربية وبه أربع مدن كبيرة هي، المحلة، النحرارية، فوه، سمنود، وبهذا الإقليم ما يزيد عن خمسمائة وأربعين قرية، ويليه إقليم المنوفية وهو السادس وأهم أعماله جزيرة بني نصر، ومدينة إبيار، وأخيراً إقليم البحيرة وهو السابع وبه مدينة دمنهور ويلاحظ عنه أنه اشتمل على أعداد كبيرة من العربان الذين لا يضبط عددهم ضمن سجلات الدولة أيام المماليك[4].

---

(١) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٣٤

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر نفسه، ص٣٤؛ ابن دقماق، المصدر السابق، ق٢، ص٦٨.

(٣) عماد الدين إسماعيل أبي الفداء، المختصر في أخبار البشر، مج ٢، ج٣، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د. ت)، ص١٨٤؛ ابن دقماق، المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٠، ٨١؛ غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص٣٥.

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٣٥، ٣٦.

والجدير بالملاحظة هنا أن المقريزي يخرج منطقة الواحات من هذا التقسيم الداخلي ويرى أنها ليست من الولايات بحكم وقوعها منقطعة خلف الوجه القبلي وهي ليست من الأعمال أيضا ولا يحكم عليها والي السلطان، وإنما يحكم عليها من قبل مقطعها[1].

ومن خلال ما تقدم عن التقسيم الداخلي للإقليم يمكن إضافة، أن هذا التقسيم كان يخضع في كثير من الأحيان للتغيير بسبب تعاقب الدول التي حكمت الإقليم، وبسبب اختلاف نظم حكمها، فمنها من يعتمد على المركزية في الإدارة ومنها من يعتمد على إقطاع الأراضي للأمراء والقادة وهؤلاء يخضعون للسلطان مباشرة، والدليل على عدم ثبات هذا التقسيم ما حدث للإقليم من تغيير أثناء حكم المماليك الأولى (٦٤٨ - ٧٨٤هـ/ ١٢٥٠ - ١٣٨٢م) حيث دمجوا الوجه البحري في عشرة أعمال بدلاً من ستة عشر عملاً، وهذا يعود حتماً للسياسة التي اتبعوها لضبط الأمور وجعلها تسير وفق إرادة الحاضرة[2].

إن هذا التقسيم الداخلي للإقليم يعتبر هرمي التركيبة، والحاضرة - الفسطاط - القاهرة تأتي على رأس هذا الهرم ثم مروراً بالوحدات الإدارية الأقل حجماً من الحاضرة والتي تسمى المدن أو الأعمال أو القصبة، والتي بدورها تحتوي على وحدات إدارية أصغر وقاعدة هذا الهرم تكون في البوادي والأرياف التي كانت خارجة في كثير من الأحيان عن السلطة المركزية بسبب وجود الأعراب - العربان - بها.

إن هذا القول بطبيعة الحال يقود الدراسة تلقائياً للحديث عن العنصر السكانية للإقليم، فقد شهد عملية استقرار، وتكون المدن، والازدحام السكاني بقدوم الإسلام ودخل ضمن دائرة العلاقات المتواترة بين الشرق والغرب، وأصبح يؤدي دوره كحلقة وصل تستقبل كل الهجرات العربية من شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي الإسلامي إلى المغرب العربي الإسلامي والأندلس، وبالعكس. وهذا الدور لعبه العرب بسبب وجودهم في الإقليم، حيث أعطوا للموقع أهميته ووصلوا به إلى ذروة النضوج الحضاري، مما جعله يصل إلى أقصى مراحل الازدهار[3].

---

(١) المقريزي، الخطط، جـ١، ص٢١٦.

(٢) السيد محمد أحمد عطا، المرجع السابق، ص٣٠.

(٣) جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م، ص٢٦٢

المبحث الثاني

العناصر السكانية داخل الإقليم

يعتبر إقليم مصر من أهم الأقاليم التي شكلت جغرافية الدولة العربية الإسلامية فهو إلى جانب بلاد الشام والعراق يمثل القاعدة التي انطلقت منها الفتوحات الإسلامية وبالتالي فهو يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكيان الدولة بشكل عام.

لقد نجحت دمشق الشام أن تكون عاصمة سياسية واقتصادية واجتماعية للدولة العربية، خلفتها بغداد العراق في السيادة والسيطرة فصارت ثاني عاصمة لأكبر دولة إسلامية ارتكزت على الموالي كقوة سكانية واجتماعية ضمنت لها الاستمرارية والقوة مما أدى إلى إطالة عمرها. وعبر هذه الفترة نازعت مصر بفسطاطها وقاهرتها بغداد الزعامة، معتمدة على دور الموقع الجغرافي وقوة مواردها الطبيعية، وعلى سكانها كقوة بشرية، تم جلبهم بفعل الاستقرار والرخاء لتكتمل عناصر المنافسة التي خاضتها مصر لكي تصبح قاعدة العالم الإسلامي يسكنها الخليفة ويصدر منها القرار السياسي.

وإذا ما اعتبر أن للعناصر السكانية دوراً مهمّاً في استثمار الموقع والموارد داخل الإقليم فإن عملية الخوض في التركيبة السكانية من حيث الأصل، والهجرات والاستقرار، والتفاعل الداخلي هي قضية جد معقدة وصعبة بسبب سكوت المصادر عن تلك الأحداث، وعن البحث الديمغرافي[1] للمنطقة ككل.

ومن خلال ما تقدم يمكن عرض قضية العناصر السكانية داخل الإقليم في إطار بعض الجمل، والعبارات التي أوردتها المصادر. وهذه العملية تحتاج إلى تتبع مختصر، ومختزل لشتى التجمعات البشرية في الإقليم منذ دخول الإسلام، فقد رأى ياقوت الحموي: أن سكان مصر، هم أخلاط من الناس مختلفو الأصناف، فهم بين قبط، وروم، وعرب معاربة، وأكراد، وديلم، وأرمن، وحبشان، وغيرهم من الفئات والأجناس، ولكن جمهورهم من القبط[2].

---

(1) ديمغرافي: علم يدرس الناحية الكمية للسكان البشر من حيث المواليد والوفيات والرواج ويبحث في العلاقات التي تنشأ بين هذه الظواهر. انظر: يوسف توني، المرجع السابق، ص ٢٣٢

(٢) ياقوت الحموي، المصدر السابق، مج ٥، ص ١٤٠

لقد بدأ تدفق السكان والهجرات البشرية للإقليم مع بداية الفتح العربي الإسلامي لمصر سنة (١٩هـ/ ٦٤٠م)[1] وهنا ينبغي الإشارة إلى أن ما جبي من ضرائب مفروضة على سكان الإقليم عند الفتح، لا يعطي عدداً صحيحاً عن عدد سكان الإقليم، قبيل ومع قدوم الإسلام بسبب وجود استثناءات كثيرة حول من يدفع ومن لا يدفع، يضاف إليها أن تلك الجزية أو الضريبة سقطت عن من دخل الإسلام، وفي ظل عدم توفر إحصائيات دقيقة عن العرب بشكل واضح، فإن الهجرات العربية لم تتوقف عن الإقليم، وفي نفس الوقت لم تستقر كلها داخله بسبب استمرار عملية الفتح في إقليم المغرب والأندلس. ولعل ما يستوقف الباحث هنا هو ما ذكره المقريزي الذي دون بعض المقالات المتصلة حول تلك القضية بشكل موجز حيث قال: " فهذه مقالة وجيزة في ذكر مَنْ بأرض مصر

(١) إن الفترة الزمنية التي بين الفتح العربي الإسلامي سنة (١٩هـ/ ٦٤٠م) إلى زمن قيام دولة الأتراك المماليك سنة(٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م) فترة طويلة تعاقبت فيها دول كثيرة على حكم الإقليم ففي البداية كان تابعاً للمدينة المنورة مباشرة، عن طريق الولاة زمن الخلفاء الراشدين ثم أصبح يتبع الدولة الأموية سنة (٤١هـ/ ٦٦١م) إلى سنة (١٣٢هـ/ ٧٤٩م)، ثم خضع للدولة العباسية التي حكمته بشكل مباشر في أول الأمر ثم منحته لبعض الشخصيات التي استقلت به، فشهد قيام دول مستقلة، كان أبرزها الدولة الطولونية، ومن ثم الدولة الإخشيدية، وأهم ما يميز هذه الدول أنها دون موالي بسبب اتباع الدولة العباسية هذا النمط وهو تقريب الموالي وإبعاد العرب عن شئون الحكم وإضعاف العصبية، مما جعل العرب يركنون للاستقرار، ويشاركون سكان الإقليم الحياة الاجتماعية بكل أنواعها، ولكن الإقليم خرج عن هذه السياسة ودخل تحت سيطرة الخلافة الفاطمية التي كانت على خلاف وعداء تام مع العباسيين سنة (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م) مما جعل الإقليم يدخل عصراً من الفوضى وعدم الاستقرار المذهبي الأمر الذي أثر على السكان وحركة التنقل داخل وخارج الإقليم، ثم عاد مرة أخرى للدولة العباسية سنة (٥٥٥هـ/ ١١٦٢م) عندما سقطت الخلافة الفاطمية على يد الأيوبيين الذين احتفظوا به إلى أن قامت دولة الأتراك المماليك. إن هذه الفترة والتي تقدر بحوالي (٦٢٩) سنة كانت دون شك كفيلة بإحداث أخطر التغيرات خصوصاً على مستوى الجغرافية السكانية. انظر: أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، بريل، لندن، ١٩٢٠م، ص٦١، ٩٤، ٩٨، ١٢٩ ؛ أبي الفداء المصدر السابق، مج ٢، جـ٣، ص١٧٧ - ١٨٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق مصطفى السقا، كمال المهندس، دار الكتب، مصر، ١٩٦٩م، ص٢٩ - ٥٢ ؛ أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د. ت)، ص ٢٤٧- ٢٧٣

مَنْ طوائف العرب قبيلتها لنفسي، ولمن شاء الله من أبناء جنسي"[1] ثم يضيف عليها عبارة مهمة وهي "اعلم أن العرب الذين شهدوا فتح مصر قد أبادهم الدهر وجهلت أحوال أكثر أعقابهم"[2]، فما هو مصير هؤلاء العرب؟ وهل اندمجوا داخل المجتمع إلى حد أن التفريق بينهم وبين السكان الأصليين لم يعد سهلاً؟ أم أن المصادر تجاهلتهم لدرجة أن أحداً لم يذكرهم، أو ماذا حدث لهم ولأعقابهم بالضبط ؟.

لقد اعتبر المقريزي، أن عملية الهجرة كانت مستمرة من قبل كثير من القبائل العربية من شبه الجزيرة العربية والشام، والعراق إلى مصر، ولكن أعدادهم وزمن قدومهم إلى الإقليم غير مضبوطة، ويرى أن تلك الهجرات كلما اقتربت من عصره كانت أكثر وضوحاً، خصوصاً في عهد الدولة الأيوبية سنة (٥٤٦هـ/ ١١٥١م) التي جعلت المنطقة تعيش في حالة من الاستقرار والأمن النسبي أيام تأسيسها، فنتج عن ذلك دخول جماعات سكانية كثيرة إلى الإقليم، وأهم ما يميز تلك التجمعات أنها حافظت على أسمائها وأسماء قبائلها الأولى مثل ثعلبة وجرم وهما من طيء، وأشار: أن سنبس هي أيضا من طيء وكانوا بفلسطين[3] ثم استدعاؤهم من قبل الفاطميين سنة (٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م) وهي فترة

---

(١) المقريزي، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦١م، ص٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٣.

(٣) لقد لعب الوزير الناصر للدين أبو محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازوري – والذي كان أصله من الرملة بفلسطين – دوراً كبيراً في هجرة تلك القبيلة إلى مصر، فقد هاجر هو من بلاده وسكن مصر، وتولى عدداً من المناصب كان أهمها وزير الخليفة الفاطمي المستنصر بالله، ويبدو من خلال تتبع أسباب تلك الهجرات أن سببها الرئيس كان محاولة الفاطميين إحداث تغيير سكاني داخل المنطقة، وذلك بإحلال أقوام وقبائل تدين لهم بالولاء بدلا من الذين يختلفون معهم، أو بسبب وجود صراع سياسي هدفه فرض سيطرة أو هيمنة على إقليم معين، إن هذه الفرضية تستند على أدلة كثيرة لعل أبرزها ما قام به الفاطميون من استدعاء قبائل بني هلال وبني سليم من شبه الجزيرة العربية ودفعوا بهم إلى المغرب الذي كان تحت سيطرة المعز بن باديس بن المنصور بن زيري بن مناد الحميري الصنهاجي، ملك إفريقية، كما يسميه ابن خلكان، وهذا كان على خلاف سياسي ومذهبي مع الفاطميين في مصر. انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، مج ١، ص٢٦٥، ٣٠٤؛ المقريزي، البيان، ص٦، ٩ – ١٠.

سبقت قيام دولة بني أيوب بوقت قصير، ونضيف عن سنبس أن الفاطميين أقطعوهم البحيرة، وهي منازل بني مرة بطن من بطون جذام، وسنبس قبيلة كبيرة تمسكت وحافظت على وجودها في الإقليم إلى أن قامت دولة الأتراك المماليك مما جعل المماليك يخوضون ضدهم حروباً شرسة أدت إلى إخضاعهم[1].

ومما يلاحظ من سيل تلك الهجرات المتدفقة على الإقليم، سواء كانت بطلب من الدول التي تحكم أو بدوافع أخرى، أنها كانت تجلب المصائب والخراب في كثير من الأحيان، خصوصاً في عهد المماليك. والسبب في ذلك يعود إلى أن القبائل المجلوبة والمهاجرة كانت تحتفظ ببنائها القبلي المتماسك والذي يحافظ لها بدوره على عصبيتها، مما يجعلها في خروج مستمر عن الدولة. وهذا القول تؤكده بعض الأدلة التي دفع بها المقريزي والتي منها ما قامت به قبيلة سنبس، ولواته وكل من حلفائهم من عذرة، ومدلج، وكنانة بن خزيمة، عندما خرجوا عن طاعة المماليك. فما كان من الدولة إلا أن قمعتهم وسيطرت عليهم، وفي معرض حديث المقريزي عن تلك القبائل يذكر جذام بكل بطونها وأفخاذها، ويذكر أنها اختلطت بمصر فصار أعيانها من مشايخ البلاد وخفرائها، ولهم فيها مزارع وأراضي كثيرة، ولكن فسادهم كان أكثر والدليل على ما وصل إليه هؤلاء من قوة ومنعة وجاه، حيث ينسب إليهم شاور[2] وزير العاضد الخليفة الفاطمي[3].

ويتابع المقريزي سلسلة الوجود العربي والقبائل العربية في مصر، باعتباره من القلة من المؤرخين الذين اهتموا بهذه القضية وأفرد لها مؤلفات خاصة بها فيذكر: أن الإقليم يحتوي على عناصر كثيرة من القبائل العربية منها، طلحة بلي، جهينة، لخم، جذام، شيبان، عذرة، عدي، طيء، سنبس، حنيفة، مخزوم، جعفر، كنانة، قريش، بنو كلاب، وبنو هلال، الذين هم بعض من بطون بني عامر سكنوا الصعيد كلها إلى عيذاب، ويذكر أيضاً أولاد

---

(1) المقريزي، البيان، ص9.

(2) شاور السعدي: أبو شجاع مجير بن نزار بن عشائر بن شاس بن مغيث حبيب بن الحارث بن ربيعة بن يخنس أبي ذؤيب عبد الله، وزير العاضد الخليفة الفاطمي، وهو من سعد من جذام سكن قرية الهيدة من قرى الحوف الشرقي من الإقليم، قتل على يد الأيوبيين سنة (564هـ / 1168م) انظر ابن خلكان، المصدر السابق، مج 2، ص439 - 440؛ المقريزي، البيان، ص21

(3) المقريزي، البيان، ص21.

الكنز الذين أصلهم من ربيعة من نزار بن معد وكانوا ينزلون اليمامة قدموا مصر في عهد الدولة العباسية سنة (٢٣٧هـ/ ٨٥١م) استقروا بالعلاقي في جنوب الإقليم وكذلك عوف بن سليم هاجروا من شبه الجزيرة العربية ونزلوا الصعيد. وعلاوة على تلك القبائل إذ يذكر المقريزي أن جرائد[1] الدولة الفاطمية مليئة بألوف من العرب[2].

ويبدو مما ذكره المقريزي عن تلك الجرائد أنها كانت تهتم بالعرب الذين دخلوا الإقليم ضمن إطار القبائل، فهم وعلى ما يبدو متمسكون بذلك البناء الاجتماعي الذي كان السبب الرئيس في خروجهم عن الدولة، وهو في نفس الوقت سبب قيام الدول بمحاربتهم ومحاولة إبادتهم أو إرغامهم على دخول نظام الدولة – نظام المدن – .

أن تتبع الهجرات السكانية من أقاليم الدولة العربية الإسلامية بشكل عام، وخلال تلك الفترة الطويلة التي بدأت مع دخول الإسلام إلى قيام دولة الأتراك المماليك، لا يمكن أن تكون قد أنتجت تلك الأعداد التي تقدر بالآلاف ضمن جرائد الدولة الفاطمية، كما ذكرها المقريزي. وهذا ما يجعل الدراسة تقدم فرضية أساسها أن الهجرات التي قدمت إلى الإقليم وتخلت عن النظام القبلي انصهرت مع السكان، أما التي تمسكت بذلك النظام كانت معروفة ومسجلة ضمن تلك الجرائد أو الكتائب العسكرية، وخصوصاً أنها جاءت تحت مسمى العربان. وبالتالي فإن النسيج الاجتماعي داخل إقليم مصر قد تعرض لتغير كبير جداً بسبب من انصهروا داخله أو كان ضمن إطاره وتحت اسم مستقل، وبالرغم من بساطة هذا القول إلا أن بعض المؤرخين المحدثين انقسموا إلى فريقين حول هذا القول، فالفريق الأول: اعتبر أن المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر كان يتألف من عناصر مختلفة من قبط، وروم، وعرب، وأكراد وأحباش، بالإضافة إلى العنصر العربي الذي جاء

---

(١) الجريدة : مصطلح استخدم في عصر الفاطميين، والأيوبيين، وكان يعني في الأصل الفرقة من العسكر الخيالة لا راجل فيها، وكذلك تعني سير السلطان على وجه السرعة دون حشد أو أثقال. ويبدو أن العرب دخلوا ضمن هذا الإطار فكانوا جرائد وفرقاً انضمت للجيش الفاطمي. انظر شهاب الدين عبد الرحمن إسماعيل المقدسي، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق محمد حلمي محمد، ج١، ق٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت) ص٤٧٨ .

(٢) المصدر نفسه، ص٢٢ ـ ٢٣، ٢٨، ٤٤، ٤٨ ؛ ممدوح عبد الرحمن الريطي، دور القبائل العربية في صعيد مصر، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص٧٥ – ١٠١.

مع موجة الفتح، وهؤلاء حرصوا منذ اللحظة الأولى على صبغ المجتمع بالصبغة العربية الإسلامية شعارهم في ذلك نشر مبدأ انتشار الإسلام والعروبة داخل الإقليم وهذا جعل عملية الانصهار ممكنة عبر ذلك الزمن لكل فئات المجتمع في هوية واحدة[1]

أما الفريق الثاني: من المؤرخين والذين صبغت أفكارهم بالطابع الإقليمي، فقد تعاملوا مع هذه القضية من واقع تاريخ مصر المستقل، حيث رأوا أن ظاهرة الاستمرارية الجنسية والثبات النسبي في عملية الاندماج تعود لشخصية مصر، وإلى قدرة مصر الخارقة على تمصير الوافدين إليها. ويشرح أنصار هذا الرأي قوة التمصير هذه في مواجهة الهجرات الخارجية بقوة داخلية تمارسها مصر عن طريق الغزو الداخلي بمعنى أنها كانت تتمتع بقوة امتصاص نادرة وحيوية داخلية تبتلع وتهضم بها معظم الوافدين إليه، وكانت بوتقة كبيرة انصهرت فيها كل العناصر الوافدة[2].

إن هذا الرأي وما اعتمد عليه من منطق ووجاهة، إلا أنه غير مقبول بسبب انطلاقه من واقع إقليمي سخر لإبراز هوية محلية، أمام هوية قوية وحدت كل العرب في إطار واحد بدرجة أولى، وأعطى مساحة من التقدير والحركة لكل الشعوب الأخرى والتي كانت من سكان الدولة الإسلامية، لكي تتبنى هذه الهوية دون وجود عراقيل أو رفض.

إن كلا الفريقين لم ينكروا عملية الهجرات وعملية الامتزاج والانصهار ولكن الاختلاف جاء حول قضية قوة إحداث تغيير في النسيج الاجتماعي، فهم بين من أشاد بقوة تأثير العنصر الوافد في صبغ المجتمع بالصبغة الجديدة، وبين من نادى بقدرة الهوية المحلية وقدرتها على الاستمرار والتجدد واحتوائها للعناصر الوافدة الجديدة. وبالرغم من ذلك التشدد والغلو حول هذه القضية من قبل المؤرخين المحدثين إلا أن أكثرهم يؤمن بأن سكان مصر هم جزء لا يتجزأ من الوسط البشري المحيط بهم. فليس هناك بالتحديد ما يسمى بالجنس المصري، وإنما هناك فحسب من يسمون بسكان مصر[3] ولكي تكون

---

(1) حسن حسني الخربوطلي، مصر العربية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (د ت)، ص٥٣

(2) محمد العرب موسى، وحدة تاريخ مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م، ص١١٧.

(3) المرجع نفسه، ص ١٣٠.

عملية البحث واضحة المعالم لابد من تحديد أهم العناصر المستقرة داخل الإقليم أولاً، ومن ثم تحديد أهم العناصر الوافدة على الإقليم ثانياً. فالعناصر المستقرة يأتي على رأسها الأقباط الذين يمثلون الأغلبية التي عاشت في الإقليم، ووجودهم داخله قديم ويدينون بالمسيحية وكانوا عوناً للعرب في عملية الفتوح بسبب خلافهم الديني والمذهبي مع الروم، وبسبب سوء معاملة الروم لهم[1].

وثاني العناصر المستقرة هم اليهود وهؤلاء وجودهم أيضاً قديم في الإقليم فقد استقروا فيه كجاليات مستقلة اجتماعياً عن بقية السكان وأعدادهم كانت محدودة، وقد تركز نشاطهم على الحياة الاقتصادية بشكل عام، واختلفت المصادر والمراجع في أعدادهم الحقيقية عندما جاء الفتح الإسلامي. فمنها من رأى أن عددهم أربعون ألفاً، وأخرى سبعون ألفاً، وثالثة قالت: إن عددهم مائتا ألف يهودي على أقصى تقدير[2]، وهذا التضارب لا يؤثر كثيراً بسبب الحياة الاجتماعية المنعزلة التي عاشها هؤلاء في محاولة منهم للمحافظة على جنسهم ومنعهم الاختلاط والاندماج، مما جعلهم يعيشون في كنف المجتمع العربي الإسلامي تحت مسمى أهل الذمة مكفول لهم كافة حقوقهم الدينية، والاقتصادية وحتى الاجتماعية. أما العنصر الثالث المشكل للخارطة البشرية لإقليم مصر فهم البدو ويعرفون باسم العربان، وهي قوة كبيرة شكلت الكثافة السكانية للإقليم وهم أيضا ساهموا في عملية الفتوحات بحكم أصولهم العربية، فهم يقيمون في الحوف الشرقي من الإقليم على اتساع المراعي الواسعة على تخوم الصحراء الممتدة من البحيرات الشمالية إلى أودية الجنوب[3]، وسكناهم المتاخمة للصحراء وطلبهم لحياة البداوة وما فيها من تنقل وعدم استقرار ورعي الحيوان جلب لهم مسمى الأعراب أو العربان. والعنصر الرابع

---

(١) ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص ٧ - ٨ - ٩ ؛ محمد العزب موسى، المرجع السابق، ص ١٦٠

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٢ ؛ محمد العزب موسى، المرجع السابق، ص ١٦٠ ؛ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر من الفتح الإسلامي حتى نهاية المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ٢٠٠٣م، ص ٣٠ ؛ محاسن محمد الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٩، ص ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢

(٣) محمد العزب موسى، المرجع السابق، ص ١٦١ ؛ ممدوح عبد الرحمن الريطي، المرجع السابق، ص ٢٥ - ٣١

والذي كان مستقراً داخل الإقليم فهم المستوطنون الروم ، وعلاقتهم كانت وثيقة بالدولة البيزنطية بحكم أصولهم الواحدة[1] وهؤلاء يحسبون على التركيبة الاجتماعية ولكنهم خارج نسيج الاجتماعي المتفاعل داخل الإقليم بسبب عاداتهم وتقاليدهم وأصولهم الخاصة بهم التي منعتهم من الانصهار في أي مجموعة من المجموعات سالفة الذكر

أما العناصر الوافدة على الإقليم فيأتي على رأسها العرب الفاتحون وهم الذين جاءوا مع الفتح كموجة أولى تبعتها جموع كثيرة جداً من القبائل العربية استقرت داخل الإقليم ، وتأثرت بالبنية الاجتماعية إلى درجة الانصهار مع سكانه عبر فترة طويلة بدأت بدخول الإسلام واستمرت طول العصور اللاحقة[2]. والعنصر الثاني من العناصر الوافدة على

---

(١) محمد المرزوق موسى ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢) إن أهم ما يلاحظ عن الفترة الواقعة بين دخول الإسلام للإقليم وقيام دولة الأتراك المماليك ذلك الصراع الخفي الذي كان يدور بين العرب الوافدين على الإقليم والأخلاط التي جلبت إلى الإقليم أيضا حول السيطرة السياسية والمزايا الاقتصادية داخل الإقليم. تدفقت الهجرات العربية بشكل كبير جدا على الإقليم مع بداية الفتح الإسلامي ولكنها لم تصل إلى درجة التضرج إلا في عهد الدولة الفاطمية سنة (٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م) حيث عرف عن هذه الدولة تشجيعها للهجرات العربية ، ولحركة التعريب من خلال زحف هجرات كبيرة من القبائل العربية إلى الإقليم المفتوحة واستقرارها فيها ، كما أن هذه الدولة تميزت بسياسة التكافؤ بين القبائل داخل الإقليم التي اتبعتها لمنع تحرك القبائل وتمكنها أينما أرادت والدليل ما فعلته مع قبيلة سنبس وقبيلة قرة ، حيث أنزلت سنبس مع قرة في البحيرة مما دفع بقرة بالنزوح إلى الصعيد ، كما شجعت الدولة الفاطمية هجرة القبائل العربية إلى الإقليم ، والدليل على ذلك هجرة قبيلة ربيعة وحلفائها ونزولها في وادي العلاقي في جنوب الإقليم، وكذلك فعلت مع قبيلة بني سليم التي كانت أعدادهم هائلة جدا حيث أنزلتهم في الجهات الشرقية من الحوف الشرقي والصحراء الشرقية حتى بلغوا الصعيد .كما يرد الفضل لهذه الدولة في إدخال المغاربة الذين ساعدوها في إثبات وجودها في المغرب ، حيث دخلت لواتة وهوارة مع الفاطميين وسكنوا الإقليم. أما بني أيوب فهم الآخرين شجعوا الهجرات العربية كما ضموا العشائر والقبائل إلى الجيش الأيوبي ، الذي كان في حرب مع الفرنجة . فقد شجع صلاح الدين الأيوبي هجرة العائد وهم من جذام إلى بلبيس فكانوا حرسا للطريق المؤدية من القاهرة إلى مكة. إن هذه الفترة الطويلة أنتجت عدد من النتائج المهمة تذكر الدراسة منها ، تخلي معظم العرب عن العصبية وانخراطهم في مجتمع الإقليم وانصهارهم مع السكان الموجودين فيه. أما باقي القبائل التي لم تتخل عن العصبية فقد عاشت على هامش القرى، وفي الأرياف حياة البداوة والتنقل مما جعل المصادر تذكرهم باسم=

الإقليم والتي استقرت فيه وهي الأخرى جلبت مع بداية عهد الاستقرار الإسلامي في الإقليم واستمرت إلى أن سيطرت على الأمور السياسية وأصبحت هي المتنفذة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً في الأقليم. وهذا العنصر هم الأخلاط من مختلف الأجناس، من كرد، وديلم ، وأرمن ، وأتراك ، وأحباش ومغول ، وبركمان[1]، وسودان[2] وغيرهم، ولكن وجود هؤلاء كان ظرفياً، ومرتبطاً بالأوضاع السياسية للدول التي قامت داخل الإقليم. وهذا ما يجعل الدراسة تفرد مبحثاً عن الأوضاع السياسية للإقليم قبل تناول الأوضاع الاجتماعية داخله في الفترة المحددة لما لذلك من أهمية أساسية في توضيح الموضوع.

=العربان والأعراب، أما الذين عاشوا في المدن فهم سُموا باسم مدينتهم مثل عرب الفيوم وعرب منفلوط وعرب الشرقية ... إلخ. كما أن تلك الفترة وضعت حداً لذلك الصراع المذكور آنفاً لمجملة من العرب رغبة ، ومن الأخلاط سادة، وبالرغم من انقلاب الموازين إلا أن هذه المعاداة جعلت العرب يمتهنون حياة الاستقرار ويكونون مجتمعات مدنية تنتمت إلى بعضها البعض حسب المهنة والطبقة وأصبحت تمشي فصار الانتماء إلى الطبقة وإلى المستوى المالي بدلاً من القبيلة والعصبية التي كانت تحكمهم. انظر: المقريزي ، البيان ، ص ١١٥ - ١٤٠ ؛ ممدوح عبد الرحمن الريطي ، المرجع السابق ، ١٥٥ ، ١٦٩ ، أحمد مختار العبادي ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦٤ ، ٢٦٧.

(١) ياقوت الحموي ، المصدر السابق ، مج٥ ، ص١٤٠ ؛ قاسم عبدة قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٣ م ، ص ٢٩ - ٣٠

(٢) السودان هم طائفة من العبيد والخدم ترعمهم مؤتمن الخلافة جوهر مولى العاضد الفاطمي آخر خلفاء الدولة الفاطمية، دخلوا في صراع مع صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٦٤ هـ / ١١٦٨ م) ونتج عنه قتل معظمهم وتشتت الباقون في الإقليم ، وكان عددهم أكثر من خمسين ألفاً. انظر أبو شامة، المصدر السابق، جـ١، ق ٢، ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

المبحث الثالث

الأوضاع السياسية في الإقليم

أولاً. أوضاع إقليم مصر قبيل سنة (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م)[1]

يحتل إقليم مصر موقعاً مهماً يربط بين الشرق والغرب ، ويعطي هذا الموقع انطباعاً لأي باحث بأنه كان بمثابة الموقع الوسط ، والمركز الحيوي للدولة العربية الإسلامية ، فمنذ قيام الدولة الأموية ومن ثم العباسية ، لعب هذا الإقليم دوراً مهماً وأصبح مرتكزاً ، وقاعدة ومخزوناً بشرياً ، وطبيعياً مد كل الدولة التي تعاقبت على حكم المنطقة بما تحتاجه من دعم وقوة ، هذا كان محوراً لكل الصراعات والحروب التي قامت بين الدول من أجل السيطرة عليه والمحافظة على امتلاكه ، ولكن ما يلاحظ على جغرافية الإقليم الطبيعية وما ينبغي الإشارة إليه أنه كان يمثل العمق الحقيقي للساحل الشامي ، والساحل الشامي كان عمق مناطق الخلافة العباسية في العراق ، وهذا ما يفسر طبيعة كل تلك الصراعات التي نشأت حول السيطرة على الإقليم ، لكن ما يلاحظ هنا هو أن الصراعات كانت دائماً تدور فوق التراب الشامي ، ومن هنا يمكن الركون إلى أن هناك علاقة جغرافية وسياسية قوية تربط كل أقاليم الدول العربية الإسلامية وخصوصاً تلك العلاقة التي كانت بين إقليم مصر وإقليم الشام ، فكل الدول التي قامت في إقليم مصر حاولت جاهدة تأمين الساحل الشامي وذلك لحماية مصر من أي تبعات يمكن أن تحدث[2] وهذه الفرضية تؤكدها دراسة الأوضاع السياسية للإقليم قبيل قيام دولة الأتراك المماليك (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) .

---

(١) تعتبر سنة (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠م) تاريخاً مهماً بالنسبة للدراسة فهي السنة التي قامت فيها دولة الأتراك المماليك في مصر والشام والحديث عن الفترة التي سبقت هذا التاريخ مهمة بحكم أن دولة الأتراك المماليك لم تكن مستقلة ولا يمكن دراستها بشكل مستقل دون ذكر ما كان قبلها ، وما نتج عنه ، لهذا كان ضرورياً طرح مسألة الأوضاع السياسية وتحليلها قبيل قيام دولة الأتراك المماليك. انظر السيد الباز العريني ، المماليك ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، (د. ت) ص٣٤ - ٥١ ؛ قاسم عبده قاسم ، علي السيد علي ، الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري ، ط٢ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٦ م ، ص١٢٥ - ١٤٢ ؛ أحمد مختار العبادي ، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ م ، ص ٦٣ - ١١٣

(٢) جمال الدين بن واصل ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، تحقيق ، جمال الشيال ، جـ ٣ ، دار القلم ، القاهرة ، (د. ت) ص٢٥٨ ؛ أحمد مختار العبادي ، المرجع السابق ، ص ١٤١

إن طرح قضية الأوضاع السياسية للإقليم هي مسألة جد مهمة ، ومعقدة، بالرغم من أن الدراسة تتناول الجانب الاجتماعي للإقليم في تلك الفترة المحددة، إلا أن دراسة الأوضاع الاجتماعية وما فيها من أنماط معيشة وما ينتج عنها من عادات وتقاليد وظواهر لا يمكن دراستها بشكل منفصل عن بقية الجوانب الأخرى الاقتصادية، والسياسية بحكم تأثرها بكل تلك الجوانب. فالحياة الاجتماعية في إقليم مصر ومن قيام دولة الأتراك المماليك ما هي إلا محصلة لتاريخ ولفترة طويلة عاشها الإقليم كانت بدايتها مع قيام الدولة العربية الإسلامية باعتبارها قامت على أساس ديني حول تفسير وتطويع كل جوانب الحياتية ، وجعلها تسير ضمن الرؤية الاجتماعية الإسلامية التي طرحها الدين .

لقد خضع الإقليم للسيطرة العباسية المباشرة سنة(١٣٢ هـ/ ٧٤٩م) بعد أن نجحت هذه الدولة في إسقاط الخلافة العربية الأموية ، وتم تعيين والٍ من البيت العباسي[1] يحكم الإقليم ، واستمرت سياسة تعيين الولاة في الإقليم مباشرة من الخلافة العباسية إلى سنة (٢٥٤هـ/ ٨٦٨م) حيث شهد هذا التاريخ ظهور دول مستقلة[2] سيطرت على الإقليم، وحاولت إقصاء سيطرة الخلافة .

(١) أول من حكم من العباسيين هو الصالح بن علي بن عبد الله بن عباس ، عينه السفاح ابن أخيه أول خلفاء بني العباس ، حيث قام هذا بتتبع بني أمية وتقضي عليهم لأنهم لجأوا إلى إقليم مصر فكان ذلك إعلانا لقيام دولة بني العباس ونهاية دولة بني أمية سنة (١٣٢هـ/ ٧٤٩م) وحكم من بعده عدد كبير من الولاة وصلوا إلى (٧٣) والياً تولوا الحكم خلال الفترة الأولى من حكم بني العباس والتي يعبر عنها بالمباشرة للإقليم. انظر: أحمد بن يعقوب اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي، مج٢ ، ط٦، دار صادر، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٣٤٦ . ابن ظهيرة، المصدر السابق ، ص٣٣ ـ ٣٩ .

(٢) لقد جرت عادة لخلفاء العباسيين على إقطاع الإقليم للولاة الأتراك مماليكهم ، ليحكموا نيابة عن الخليفة ، ومصر كانت من ضمن الأقاليم التي تم إقطاعها فقد أقطعت إلى أحمد بن طولون وهو مملوك تركي أرسل كهدية من حاكم بخاري للخليفة العباسي المأمون سنة (٢٠٠ هـ / ٨١٥ م) استطاع بفضل ذكائه وقدرته من تكوين أول دولة مستقلة في مصر سنة (٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م) ومن أهم أعماله أنه معسكر المماليك الأتراك ، وبني مدينة القطائع سنة (٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م) كما أنه حاول نقل الخلافة العباسية من بغداد إلى مصر سنة (٢٦٨ هـ / ٨٨١ م) وهنا ينبغي الإشارة إلى أن اليعقوبي يرى أن أحمد هذا لم يستقل بمصر إلا في سنة (٢٥٨ هـ / ٨٧١ م) بعد أن رتب أمور وأحمد البيعة لنفسه ، وهذا التاريخ يتعارض مع كثير من المؤرخين. أما ثاني الدول المستقلة بمصر فهي الدولة الإخشيدية سنة (٣٢٣ ـ ٣٥٨ هـ / ٩٣٥ ـ ٩٦٩ م)، ومؤسسها محمد بن طغج بن=

وبالرغم من وجود تلك الدول المستقلة ، فإن الوضع كان مقبولاً بالنسبة للدولة العباسية ولكن الأوضاع السياسية تغيرت بحلول سنة (٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م) ففي هذه السنة شهد الإقليم قيام دولة أخرى تختلف عن الدول الأولى التي كانت موجودة وهذه الدولة هي الدولة الفاطمية[1] التي تختلف عن سابقاتها في كونها تعتمد على أساس مذهبي

طغج الملقب بالإخشيد ، وهو تركي من إقليم فرغانة ببلاد ما وراء النهر تفانى في خدمة الخلافة العباسية حتى أسندت إليه مهمة تولي شؤون مصر فاستقل بها ، كما أنه حاول ضم إقليم الشام ودخل في حروب كثيرة من أجل ذلك. وآخر من حكم هذه الدولة كان أبو المسك كافور الإخشيدي، الذي مات فاضطربت من بعده أوضاع الإقليم مما سمح للفاطميين بدخولها و بسيطرة عليها. انظر: اليعقوبي ، المصدر السابق ، مج٢، ص٥١٠ ؛ أبي الحسن علي بن أبي الكرم بن الأثير، الكامل في التاريخ، حققه، نخبة من العلماء، ط٣، جـ٥ ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص٣٣٩، جـ٧، ص٣٠ - ٣١ ؛ ابن ظهيرة، المصدر السابق، ص٤٠ - ٤١ ؛ أحمد المختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(١) الدولة الفاطمية: قامت في بلاد المغرب سنة (٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م) على يد عبيد الله المهدي الذي تلقب بالخليفة وأعلن انتسابه لعلي بن أبي طالب وجعل من المذهب الشيعي مذهبا رسميا لهذه الدولة فاختلف بذلك عن العباسيين الذين يعتمدون على المذهب السني في حكم الرعية. لقد اعتمدت الدولة الفاطمية في قيامها على الدعاة في نشر فكرها وأحقيتها في الخلافة واستولى الفاطميون في المغرب على مدينة القيروان ثم بنوا مدينة المهدية وحاولوا فرض سيطرتهم على المغرب الأقصى ولكنهم فشلوا كما أنهم حاولوا السيطرة على الأندلس التي كانت تحت الخلافة الأموية ولكنهم فشلوا أيضا مما جعلهم يحيرون أنظارهم من المغرب إلى الشرق فكانت مصر هي هدفهم ومحط آمالهم فاستمرت محاولتهم للسيطرة عليها خلال ثلاث حملات كبرى نجحت آخرها سنة (٣٥٨ هـ/ ٩٦٩م) في السيطرة على الإقليم فقامت دولتهم في مصر بعد المغرب، فكان عدد خلفائهم أربعة عشر خليفة أربعة منهم في المغرب وهم المهدي، والقائم، والمنصور، والمعز، والبقية في مصر وهم العزيز بالله ، والحاكم ، والظاهر، والمستنصر ، والمستعلي، والآمر، والحافظ، والظافر، والفائز، والعاضد وانتهت دولتهم على يد صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٦٧هـ / ١١٧١م) وأهم ما ميز دولتهم بالنسبة لموضوع الدراسة هنا هو كونهم اختلفوا عن كل الدول التي سبقتهم والتي حكمتهم فقد كان عداؤهم مستحكما للعباسيين ، كما أنهم اعتمدوا في حكم البلاد على العرب المغاربة الذين جاءوا معهم في رحلتهم للسيطرة على إقليم مصر ، وهؤلاء العرب كان لهم دور كبير في تعريب الإقليم ، والامتزاج مع سكانه ،كما أنهم استطاعوا بفضل سياستهم التي يعروها العمل على جذب السكان من كل الأقاليم وتقديم المعاملة لهم حتى يستقروا داخل=

يختلف عن مذهب الخلافة العباسية ، بالإضافة إلى أن الفاطميين كانوا يعتبرون أنفسهم هم أصحاب الخلافة الحقيقيين بدلاً من العباسيين ، وهذا جعل محاولة الاستقلال بالإقليم هذه المرة تأخذ نوعاً من الفاعلية والجدية التامة في الاستقلال ، فقد حاول الفاطميون جاهدين تغيير كل الأوضاع التي كانت موجودة بعد نجاحهم في تغيير الوضع السياسي حيث أصبح الإقليم تابعا لهم ومقر حكمهم وحاضرة خلافتهم[1] .

لقد استمرت الدولة الفاطمية في حكم الإقليم لأكثر من (٢٠٠ سنة) ، وهذه الفترة دون شك أثرت على السكان وعلى أنماط معيشتهم وأسلوب حياتهم ، وحركة هجرتهم، كما أنها دفعت بأعداد كبيرة منهم للتكيف مع مفهوم الدولة الجديدة والخلافة والمذهب الذي انتهجته الدولة[2].

لقد استمرت فترة العداء تلك بين الفاطميين والعباسيين ، ولم تحسم إلا من خلال الدولة الزنكية[3] التي كانت بمثابة الدولة المستقلة داخل كنف الدول العباسية ، فقد كان

=مصر. انظر أبي شامة ، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، تحقيق ، محمد حلمي محمد، محمد مصطفى زيادة، جـ ١ ، ق٢ ، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة ، (د .ت)، ص ٥١٠ – ٥١١؛ المقريزي، اتعاظ، ص١٣٢– ١٣٦ ؛ أحمد المختار العبادي، المرجع السابق، ص٢٤٧– ٢٥٩

(١) غريغوريوس الملطي بن العبري ، تاريخ مختصر الدول ، ط٣ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٩٢م ، ص١٦٩ ، ١٧١ ، ١٩٢ ، ١٩٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص٢١٥.

(٣) الدولة الزنكية: وأصل هذا البيت مؤسس الدولة آقسنقر ، تركي الأصل من أصحاب السلطان ركن الدين ملكشاه بن ألب أرسلان صاحب الدولة السلجوقية التي سيطرت على مناطق الخلافة العباسية وأصبحت تابعة اسميا للخليفة العباسي ، حيث استطاع عماد الدين زنكي بن مؤسس الدولة من عرض وجوده وقوته عند السلطان السلجوقي الذي أكرمه وعينه في مناصب كثيرة ثم أقطعه الموصل وأعمالها ، فبدأ في إعمارها وتقوية جيشها لمواجهة الصليبيين وطردهم من الساحل الشامي وانتهج في ذلك عدة طرق وسخر كل الإمكانيات الاقتصادية منها والعسكرية، والتعبئة لخوض تلك الحرب ، ففي سنة (٥٢٢ هـ / ١١٢٨ م) ضم إلى دولته جزيرة ابن عمر، وأربل، والرحبة ونصيبين، وحران، والرها، وديار الجزيرة ، ثم ضم أيضا حلب والبلاد الشامية ثم حمص، وحصن كيفا، ولكنه قتل في سنة (٥٤١ هـ / ١١٤٦ م) فتولى ابنه نور الدين محمود زنكي الحكم وسار على نفس سياسة أبيه في محاربة الفرنجة ومن أعماله أنه أرسل أسد الدين شيركوه وصلاح=

هذا نوع من الولاء السياسي الاسمي للعباسيين يظلل على تلك الدول ، أما في نواحي حياتها الاقتصادية والاجتماعية فهي مستقلة ومنفصلة عن العباسيين ، وحاولت جاهدة السيطرة على الإقليم ، باعتباره عمق بلاد الشام ومخزونه الطبيعي والبشري ، وبحكم دخول تلك الدولة في حروب مع الصليبيين الذين حاولوا في حملات كثيرة السيطرة على مدن الساحل الشامي والاستقرار به بفعل أهميته الاقتصادية الكبيرة. وفي ظل تلك الأحداث والحروب نجحت الدولة الزنكية بعد عدة محاولات في ضم إقليم مصر إلى ممتلكاتها سنة (٥٦٧ هـ / ١١٧١م) بواسطة أسد الدين شيركوه وابن أخيه صلاح الدين الأيوبي[1]. فكان ذلك إيذاناً بنهاية الدولة الفاطمية في مصر ، وإعلاناً بعودة الإقليم إلى السيطرة الاسمية للعباسيين، ولكن الإقليم عاد للاستقلال مرة أخرى على يد صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٦٩هـ / ١١٧٣م) الذي لم يتوقف عند هذا الحد فقد عمل على ضم إقليم بلاد الشام بسبب ضعف خلفاء نور الدين محمود زنكي ، إلى ممتلكات دولته الناشئة الجديدة التي حملت اسم أسرته الأيوبية[2]، حيث تميزت هذه الدولة بسياستها العسكرية

=الدين الأيوبي للاستيلاء على مصر وتحريرها من الفاطميين، ولكن وفاته سنة (٥٦٩هـ / ١١٧٣م)، وتولي ابنه إسماعيل الحكم أدت إلى إنهاء الدولة، فصغر سن إسماعيل وتلاعب الأمراء ومماليك والده به جعلت صلاح الدين يستقل بإقليم مصر ويعلن قيام الدولة الأيوبية. انظر: شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل، الروضتين في أخبار الدولتين جـ١، دار جيل، بيروت، (د، ت)، ص ٢٤ ، ٣٠ ـ ٣١ ؛ ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٩ ، ص١٣ ـ ١٤ ؛ عبدالرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مج ٥ دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٢ م ، ص ٢٨٤ ، ٣٠٢ .

(١) أبي شامة ، المصدر السابق، جـ١ ، ق٢ ، ص٣٦٣ ـ ٣٦٧ ، ٣٨٩ ، ٤٥٠ ـ ٤٥١ ، ٤٩٤ .

(٢) الدولة الأيوبية تسمى أيضاً بدولة الأكراد ، والدولة الصلاحية ، ومؤسسها صلاح الدين بن نجم الدين أيوب بن شاذي ، كردي الأصل خدم أبوه وعمه أسد الدين شيركوه الدولة الزنكية ، ونجحوا في نيل ثقة البيت الزنكي مما جعلهم يتبوؤون أعلى المناصب فاعتمد نور الدين محمود زنكي في ضم إقليم مصر ونجحوا في ذلك وأنهوا الوجود الفاطمي سنة (٥٦٧ هـ / ١١٧١ م) ، وبعدها استقل صلاح الدين بالإقليم وضم إليه اليمن ، وبلاد الشام ، والنوبة ، فحاز بذلك رضا الخليفة مما جعله سلطاناً مطلقاً على تلك البلاد فدخل في حروب مع الصليبيين فحرر بيت المقدس منهم ، وبوفاته حدث انقسام كبير بين أبناء البيت الأيوبي حول من يتولى الحكم فتولى ابنه العزيز عثمان حكم إقليم مصر إلى=

والحربية التي وجهت لمحاربة الصليبيين وطردهم من الساحل الشامي، ونجحت بشكل نسبي في ذلك ولكن الدولة دخلت في حالة من الفوضى والصراع السياسي بعد وفاة مؤسسها صلاح الدين الأيوبي فقد نتج عن وفاته غياب القيادة السياسية الموحدة التي تسير في نفس خط الوحدة والجهاد التي اتبعتها الدولة الزنكية والدولة الأيوبية، فقد كثرت الصراعات بين ورثة صلاح الدين مما جعل المنطقة مقسمة بين أبناء البيت الأيوبي[1] فأعطى ذلك فرصة كبيرة للصليبيين لدخول إقليم مصر، ونجحوا في دخول دمياط أثناء حملتهم السابعة سنة (٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م) دون قتال بسبب اضطراب المنطقة وذعر السكان وانتشار خبر وفاة الصالح نجم الدين سلطان مصر مما جعل القيادة تستقر في يد شجرة الدر زوجة الصالح ومماليكه[2]، الذين نجحوا في هزيمة الصليبيين فكان لهم الدور

سنة (٥٩٥هـ/ ١١٩٨م) ثم خلفه ابنه المنصور الذي كان صغيراً في السن فخضع لعمه العادل الذي نجح في سنة (٥٩٦هـ/ ١١٩٩م) في ضم إقليم مصر للشام تحت سيطرته وعين ابنه الكامل نائباً له في مصر، فحكم الأخير الإقليم مدة ٤٠ سنة، ثم تولى من بعده ابنه العادل الذي كان ضعيفاً فسهل مهمة أخيه الصالح نجم الدين أيوب في السيطرة على الإقليم سنة (٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م) حيث حكمه إلى سنة (٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م) حيث تعرض الإقليم لحملة صليبية أدت لسيطرة على دمياط، وفي ظل تلك الأحداث توفي الصالح نجم الدين، فتولت زوجته شجرة الدر شئون الحكم لحين عودة ابنه توران شاه من حصن كيفا، وعند عودة توران نجح مع مماليك أبيه في هزيمة الصليبيين، ولكنه قتل بسبب خلافه مع المماليك بعد نهاية الحرب فكان هذا آخر أبناء البيت الأيوبي الذين حكموا الإقليم بشكل مستقل، كما أن هذه الحادثة مهدت لتدخل المماليك في شئون الحكم وتعيين من يشاءون. وأخيرا فإن تقييم تلك الدولة بشكل عام ينتج أنها كانت دولة عسكرية أساساً خاضت حروباً كثيرة مما أرهق السكان واقتصاد الدولة كما أن استكثار المماليك كان سمة بارزة وملحوظة في تلك الفترة والسبب يرجع إلى كثرة الحروب والتطاحن، فكانوا بمثابة النعمة لدولة بني أيوب والنقمة في نفس الوقت عندما اغتالوا قيام دولتهم. انظر: ابن واصل، المصدر السابق، جـ٣، ص٣ – ٤، ٨٣ – ٨٧، ١١٠ – ١١٣ ؛ أبي شامة المصدر السابق، ص٢٢٩ – ٣٣٥، ٤٩٤

(١) ابن واصل، المصدر السابق، جـ٣، ص١٤ – ١٥، ٢٦.

(٢) قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ١٩٩٣م، ص١٦٤، ١٦٥ ؛ ستيفن رانسيمان، الحملات الصليبية، ترجمة نور الدين خليل، ط٢، جـ٣، مصر، (د ت)، ص٣١٦ ؛ هانس ابرهارد ماير، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة عماد الدين غانم، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٠م، ص٣٧٧ – ٣٨٠

الأكبر في إنقاذ الإقليم من سيطرة الصليبيين وأعطاهم نوعاً من الشرعية في بروزهم كقادة وأمراء وسلاطين للإقليم بدلاً من أبناء البيت الأيوبي الذين كثرت فتنهم وحروبهم.

ومن خلال ما تقدم عن الأوضاع السياسية للإقليم وبشكل عام يتضح للباحث أن الإقليم عاش في إطار السيطرة المباشرة التي كانت تعين من مقر الخلافة ولكنه سرعان ما شهد قيام دول حاولت الاستقلال به وجعله يعيش في معزل عن سيطرة الخلافة، ولكنها لم تنجح ولم تستطع فصل الإقليم عن جغرافية الدولة العربية الإسلامية الطبيعية، وتواصل سكانه واختلاطهم داخل المنطقة، يضاف إلى ذلك إن السمة العامة التي برزت خلال تلك الفترة هي ظاهرة الصراعات السياسية، فقد كان الإقليم بؤرة توتر بشكل كبير، وهذا يعود إلى كونه غنياً طبيعياً وبشرياً، تنافست عليه كل القوى من أجل الظفر به، لهذا شهد قيام حكومات مختلفة ومتنوعة كان آخرها قيام دولة الأتراك المماليك الذين عملوا على اغتصاب السلطة التي كانوا يتولون خدمتها[1].

---

(1) هانس إيرهارد ماير، المرجع السابق، ص٣٨١

ثانياً: دولة الأتراك المماليك في إقليم مصر سنة (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م)

وصلت الدولة العباسية إلى أقصى مراحل ضعفها وقصورها إلى درجة أنها لم تعارض أي نظام أو كيان سياسي ينشأ في مناطق نفوذها، حتى ولو كان يهدد وجودها، وبالإضافة إلى ذلك الضعف الواضح للخلافة التي لم تعد سوى رسم فقط[1]. كما أن بناء الدولة الداخلي أصبح مهزة عنيفة على المستوى الاجتماعي، بسبب اعتمادها على الموالي والرقيق، الذين استخدموا لغرض خدمة الدولة وتسيير عجلتها في البداية، فكانوا بمثابة ظاهرة اجتماعية بدأت مع قيام الدولة العربية الإسلامية، ووصلت إلى مرحلة النضوج في نهاية عهد الدولة العباسية، فقد شكل هؤلاء أهمية كبيرة في التاريخ الإسلامي حيث خدموا الدولة في كل قطاعاتها، كالصناعة، والعلم والسياسة، والحرب، ولكن وجودهم أخذ أبعاداً أخرى في زمن ضعف الخلافة العباسية فقد وصلوا إلى الرئاسة بفضل تفضل الخلفاء لهم فصاروا أصحاب النهي والأمر في قصور الخلفاء، وزاد نفوذهم في أقاليم الدولة، حتى إن بعضهم حاول تأسيس دولة مستقلة[2] عن الخلافة[3].

لقد بلغت ظاهرة الموالي من العبيد والمماليك والأرقاء ذروتها عندما وصلوا إلى قمة الهرم السياسي، فقد استطاعوا تكوين نظام سياسي مستقل تربعوا على رأسه فصاروا سادة، وبقية أبناء المجتمع العربي الإسلامي رعية، والدليل على ذلك ما فعله الأتراك المماليك عندما وصلوا إلى السلطة الفعلية في إقليم مصر سنة (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م) وهو

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الهلال، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ص ١٨٩.

(٢) يجمع أغلب المؤرخين المحدثين على أن أحمد بن طولون هو صاحب أول تجربة لإنشاء كيان سياسي مستقل في مصر داخل الكيان الإسلامي العام، وهذه المبادرة من دون شك كانت من بوادر الاستقلال بمصر زمن العباسيين أنتجت فيما بعد استقلالاً تاماً للإقليم في مصر المماليك الذين ساعدهم الغزو المغولي في جعل مصر قاعدة للعالم الإسلامي ومقراً للخلافة فصار الموالي أصحاب فضل كبير في المحافظة على الدولة وكيانها. انظر: أمين الخولي، محمد مصطفى زيادة، وآخرون، مربع الحضارة المصرية، مج ٢، المؤسسة المصرية العامة، مكتبة مصر، (د. ت)، ص ٤٠٣.

(٣) ابن خلدون، العبر، ج٥، ص ٤٣٩ – ٤٤٠؛ محمد بن محمد الجرجاوي، تاريخ ولاية الصعيد في العصرين المملوكي والعثماني، تحقيق أحمد حسين النمكي، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٨٧ ـ ٨٨.

دليل واضح على سطوة الموالي من المماليك والأرقاء وقوتهم وتسللهم حتى وصلوا إلى حكم البلاد والعباد، كما أن هذا الحدث أكد الطبقية التي كانت من صفات المجتمع العربي الإسلامي في تلك الفترة، بحكم وصول هذه الطبقة، إلى الحكم بالرغم من ضعف أصولها الاجتماعية، وفي المقابل فإن هذا التغير النوعي حول من يحكم وأصله لم تثر جدلاً كبيراً في المجتمع آنذاك فقد رحبت أغلب الطبقات الأخرى بهؤلاء الذين يحكمون، فهم من أنقذوا البلاد وحافظوا على وحدتها ووحدة دينها[1].

إن المقصود بالمماليك[2] هنا هم الرقيق من الجنس الأبيض الذين جلبوا في زمن الدولة الأيوبية، والمملوكية عن طريق التجار[3] الذين كانوا يكثرون أثناء الحروب، وهؤلاء الرقيق مواطنهم مختلفة فقد جلبوا من شبه جزيرة القرم، آسيا الصغرى، وبلاد القوقاز، وفارس، وتركستان، وبلاد ما وراء النهر، كما أنهم كانوا أخلاطاً من الأتراك، والشراكسة، والروم، والروس، والأكراد، والمغول[4].

لقد جلب الرقيق أساساً لتقديم خدمات مختلفة للخلافة الإسلامية كمؤسسة، ثم اعتمدت عليهم الدولة التي عاشت في كنف الخلافة كقوة عسكرية ثم شراء بعضها،

---

(١) ابن خلدون، العبر، جـ٥، ص٤٤١ .

(٢) المماليك، جمع، ومفردها مملوك، ويقصد بها غالباً الرقيق، وهي اسم مفعول، فعله ملك، واسم الفاعل مالك، والمملوك هو عبد مملكه. انظر: علي إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٢٣ .

(٣) ظاهرة تجارة الرقيق لم تكن معلنة، رغم كثرتها، فقد مارسها التجار بشيء من الخفية كما أن التجار لا يحصلون على الرقيق إلا من خلال السرقة من أهلهم، بسبب منع تلك الظاهرة، خصوصاً زمن الدولة الأيوبية حيث منع التجار من التجاهر ببيع الرقيق أو التطرق إليهم ولكن بعض المؤرخين المحدثين يقولون بإباحة تلك الظاهرة وتطرق البعض الآخر إلى درجة أنهم قالوا: بأن الأهل يبيعون أولادهم للتجار والنخاسة مقابل بعض المال وربما تكون هذه الرواية صحيحة إلا أنه وفي نفس الوقت تمثل حالات نادرة ومعزولة لا يمكن تعميمها. انظر: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد ضياء الدين، جـ٢٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٤١٥؛ علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص٢٥

(٤) النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص٤١٥ - ٤١٦؛ ابن خلدون، العبر، جـ٥، ص٤٤٢؛ علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص٢٤؛ السيد الباز العريني، المرجع السابق، ص٥٥ - ٥٦ .

وأخذ بعضها الآخر من قبائل مشهود لها بالقوة، على سبيل استخدامهم المدية، وفي كثير من الأحيان شمت بعض الدول طريق إشراك أجناس مختلفة وكثيرة في الجيش، من باب تنوع القدرات، وخلق نوع من التنافس بين الأجناس، من أجل التفاني في خدمة الدولة وظاهرة الرقيق هذه لم تكن من اختصاص دولة بعينها، أو خليفة معين فالحاجة كانت إليهم تختلف من فترة لأخرى، ولكن عملية استكثارهم أخذت أبعاداً أخرى في زمن الدولة الأيوبية بسبب الخلافات والحروب التي كانت دائمة الحدوث بين أبناء هذه الدولة، فقد اعتمد عليهم الأيوبيون، وشكلوا منهم جيوشاً كبيرة لتأدية الحروب نيابة عنهم، وأثناء تلك الحروب وجد للماليك الأتراك مناخاً مناسباً، أدى إلى ظهور جموع كثيرة حملت أسماء أسيادهم الأيوبيين، فكانت منهم على سبيل المثال المماليك الأسدية، والصلاحية، والعزيزية ، والبحرية، والصالحية[1] وغيرها[2]. إن الأتراك المماليك الذين حكموا مصر عاشوا كرقيق في عهد الدولة الأيوبية، لهذا اعتبر بعض المؤرخين أن دولتهم ما هي إلا امتداد لدولة أسيادهم الأيوبيين أو فرع منها على أقصى تقدير[3]، حيث يعتمد أصحاب هذا الرأي على ما قام به الصالح نجم الدين بن الكامل الأيوبي، من استكثارهم حيث جلب أكثر من ألف مملوك زمن حياة والده مما جعل الأخير يغضب من تصرفه ويرتاب فيه، ما أدى إلى نفيه إلى بلاد الشرق، ولكنه عاد بعد وفاة والده وحكم إقليم مصر

---

(١) نظام الملك الطوسي، سياست نامة سيرة الملوك، ترجمة يوسف حسين بكار، دار القدس، لبنان، (د. ت)، ص ١٢ .

(٢) تعددت فرق المماليك وحملت أسماء بعض أبناء البيت الأيوبي الذين قاموا بشرائهم ، فالأسدية تنتسب إلى أسد الدين شركوه ، والصلاحية ، نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي ، والعزيزية ، للعزيز عثمان بن صلاح الدين الأيوبي ، والصالحية نسبة للصالح نجم الدين أيوب ، أما البحرية الصالحية فهم مماليك الصالح نجم الدين أيوب الذين عاشوا في الروضة ، واستطاعوا حكم الإقليم فيما بعد هذا سميت دولتهم بالبحرية ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تسموا بهذا الاسم ؟ فمن المؤرخين من ينسب البحرية لبحر النيل ، وفريق آخر يقول: بأن التسمية جاءت نتيجة جلبهم من البلاد الشمالية ما وراء البحار ، أو ما وراء البحر الأسود. انظر: النويري ، المصدر السابق ، ج ٢٩ ، ص ٩ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦ ؛ أمين الخولي ، محمد مصطفى زيادة ، وآخرون ، المرجع السابق ، م ٢ ، ص ٤٨٣

(٣) ابن خلدون ، العبر ، م ٥ ، ص ٤٤٣ .

(٤) النويري ، المصدر السابق ، ج ٢٩ ، ص ٤٦٣

سنة (٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م)، فعمل على زيادة عدد المماليك الأتراك[1]، وخصص لهم جزيرة الروضة[2]، ووضع لهم نظاماً تربوياً خاصاً يعتمد أساساً على تعليمهم العربية، وأسس الإسلام ومنعهم من مخالطة العامة، ما جعلهم ينشأون في معزل عن الحياة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع العربي بإقليم مصر، وهذا بطبيعة الحال صنفهم ضمن الطبقة الواحدة التي تحارب كل الطبقات الأخرى من أجل المحافظة على وجودهم أولاً وتحقيق مكاسب اقتصادية ثانياً.

لقد نجح الأتراك المماليك في تقديم القوة الكافية لحماية دولة الصالح نجم الدين أمام أطماع إخوته وأبناء عمومته الأيوبيين، كما أنهم نجحوا في رد عدوان الصليبيين الذين نزلوا دمياط كغزاة، وأزاحوا خطر الحرب والموت عن الإقليم[3]، مما أعطاهم دفعاً قوياً لرفض ابن سيدهم الصالح نجم الدين – توران شاه[4] – الذي عاد بعد وفاة أبيه إلى إقليم مصر

---

(١) المصدر نفسه، جـ ٢٩، ص ٤١٣.

(٢) جزيرة الروضة: يطلق مسمى الروضة، أي المؤنقة على الجزيرة التي تقع بين مصر، والجيزة، أمام الفسطاط عرفت في أول الإسلام باسم الجزيرة، وجزيرة مصر، والحصن، ثم سميت جزيرة الروضة، وكانت منتزهاً ملوكياً في البداية وسميت بالروضة أيام الأفضل شاهنشاه بن أمير الجيوش بدر الدين الجمالي وزير الخليفة الفاطمي، حيث أنشأ مكاناً في الجزيرة سماه الروضة لجماله، سكنها الناس حتى تولى الصالح نجم الدين أيوب حكم إقليم مصر فأنشأ فيها قلعة عرفت بأسماء كثيرة منها المقياس وقلعة الروضة، وقلعة الجزيرة، والقلعة الصالحية، وسبب بناء القلعة بها كان بغرض تربية المماليك الذين استكثرهم الصالح حيث كثر فسادهم في المدينة فانتقل بهم إلى القلعة. انظر، جلال الدين السيوطي، بلبل الروضة، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٥-١١.

(٣) أبي الفداء، المصدر السابق، مج ٢، جـ ٣، ص ١٨١

(٤) توران شاه: ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل محمد بن العادل، كان بحصن كيفا عند وفاة والده عاد إلى إقليم مصر، ووافق رجوعه كسرة الفرنجة، نفر الناس منه، بسبب خفته وطيشه، ودخل في نزاع مع مماليك والده، ووقع خلاف شديد بينه وبين شجرة الدر زوجة أبيه بسبب مصادرته أيضاً، مما جعل شجرة الدر تعقد اتفاقاً بينها وبين المماليك يقضي بالتخلص منه ونجح ذلك الاتفاق وقتل توران شاه سنة (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) انظر: محمد شاكر الكتبي، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق إحسان عباس، مج ١، دار الثقافة بيروت، (د.ت)، ص ٢٦٣-٢٦٤

يدير شئونها باعتباره ولي عهده فقد أساء معاملتهم ما دفعهم لقتله ونصبوا شجرة الدر [1] سرية الصالح نجم الدين كسلطانة للبلاد سنة (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) ولكنها لم تحكم سوى ثلاثة أشهر تنازلت على إثرها بعد أن قبلت الزواج من أيبك التركماني[2] تحت ضغط مماليك الأتراك الذين أصبحوا أصحاب القوة الفعلية وأصبحت الإرادة السياسية في أيديهم ، فنصبوا أيبك وهو أول ملوك يحكم المماليك ولكنه لم يستطع أمر الاستقلال وخشي من أبناء البيت الأيوبي ما جعله يشرك الأشرف موسى بن يوسف بن الملك الكامل بن محمد بن الملك العادل صاحب اليمن[3]، والأشرف هذا كان صغيراً في السن وهو بمثابة الغطاء الشرعي لأيبك فهو رسم ، والسلطة الفعلية في يد المماليك ، ووجود الأشرف هذا جعل الكثير من المؤرخين لا يعتدون بقيام دولة المماليك فلم يستقم لهم الأمر إلا في سنة (٦٥١ هـ/ ١٢٥٣م) عندما تخلص أيبك من خصومه فتجرأ على خلع الأشرف فكان ذلك إعلاناً لقيام دولة دولة المماليك في مصر، وكما هو متوقع تأزم الموقف بين المماليك، والأيوبيين في الشام ما جعل المماليك يخوضون حروباً ضدهم استمرت لفترة.

في ظل هذه الاضطرابات السياسية والصراعات والحروب بين دولة الأتراك المماليك وأبناء البيت الأيوبي في الشام قتل أيبك على يد شجرة الدر سنة (٦٥٥هـ/ ١٢٥٧م) بسبب التنافس على الحكم والتمتع بالمزايا الاقتصادية فأقام مماليك المعز ابنه، الملك

---

(١) شجرة الدر سرية الصالح نجم الدين، ومسمى سرية يعني الأمة التي أسكنها صاحبها بيتا ، عرفت أيضا بأم خليل الصالحية ، تسلطنت بعد موت الصالح نجم الدين زوجها ، ثم تزوجها عز الدين أيبك بعد أن تنازلت له عن الحكم ولكن خلافاً دب بينهما جعلها تقدم على قتله سنة (٦٥٥ هـ / ١٢٥٧م). انظر: جمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي ، الدليل الشافي على المنهل الصافي، حققه، فهيم محمد علوي شلتوت ، ج١ ، ط٢، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩م، ص٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) عز الدين أيبك وهو السلطان الملك المعز أيبك الصالحي النجمي التركماني ، كان من أكبر مماليك السلطان الملك الصالح نجم الدين وكان من الأخصاء عند أستاذه الملك الصالح ، يلقب بالتركماني نسبه إلى أولاد التركماني الذين اشتروه في أول الأمر ، وهو تركي الجنس ، تزوج شجرة الدر وحكم إقليم مصر سنة (٦٤٨ هـ/ ١٢٥٠ م) وقتل سنة (٦٥٥ هـ/ ١٢٥٧ م) انظر: النويري ، المصدر السابق ج ٢٩ ، ص٤١٩ ، ٤٥٦ ؛ بدر الدين محمود العيني ، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، تحقيق ، محمد محمد أمين ، ج١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٠ .

(٣) أبي الفداء ، المصدر السابق ، مج٢ ، ج٣ ، ص ١٨٣ .

المنصور علي[1] الذي كان صغيراً في السن ووقع تحت تأثير أمه، فبدأ حكمه بتصفية شجرة الدر بتشجيع من مماليك أبيه الذين اختاروا له فارس الدين أقطاي[2] ليكون أتابكاً[3] له ووصياً على عرش أبيه حتى يصل سن الرشد[4].

إن أهم ما يميز فترة التأسيس هذه والتي مرت بها دولة الأتراك المماليك عدم الاستقرار وكثرة الخلافات بين القادة والأمراء فقد حدث خلاف بين المماليك المعزية وفارس الدين أقطاي الوصي على عرش المعز مما جعل المماليك تستبعده، وتم تكليف سيف الدين قطز[5] أتابك للسلطان، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً. فبسبب سوء أحوال الإقليم وصغر سن السلطان ووقوعه تحت تأثير أمه، خلع قطز السلطان وحكم الإقليم سنة (٦٥٧هـ/١٢٥٨م)[6] فكانت أمامه أخطار تهدد كيان الدولة

---

(١) الملك المنصور علي: هو السلطان الملك المنصور علي بن المعز أيبك، سلطان الديار المصرية، ثاني ملوك الترك بالقاهرة تسلطن بعد مقتل والده سنة (٦٥٥هـ/١٢٥٧م) وخلع سنة (٦٥٧هـ/ ١٢٥٨م) على يد المظفر قطز، حيث لزم داره حتى وفاته. انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي، جـ١، ص٤٥١، ٤٥٢.

(٢) فارس الدين أقطاي: يعرف بالأتابك، وهو فارس الدين أقطاي النجمي الصالحي، وهو غير فارس الدين أقطاي الجمدار الذي قتله المعز أيبك، عين أتابك للمنصور علي، ثم خلع، وأصبح بعد ذلك مدبراً لشئون الإقليم في زمن الظاهر بيبرس، كان له خبرة ومعرفة كبيرة مات سنة (٦٧٢هـ/ ١٢٧٣م). انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي، جـ ص١٤٣.

(٣) أتابك: كلمة تركية مركبة من مقطعين هما أتا ومعناها أب، وبك تعني أمير والمعنى العام لها الأمير الأب، أو الوالد، كانت تطلق على مربي أولاد الملك ثم صارت تعني الوصي أو النائب عن المملكة، وفي بعض الأحيان تعني كبير العسكر. انظر: بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: زبيدة محمد عطا، جـ٩، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، (د. ت)، ص٥٤؛ النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص٧٥

(٤) النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص٤٥٧، ٤٥٩ـ ٤٦٠، ٤٦٨.

(٥) سيف الدين قطز: وهو قطز بن عبد الله المعزي، ملك بعد ابن سيده المنصور علي، أواخر سنة (٦٥٧هـ/ ١٢٥٨م) لم يدم حكمه طويلاً. فقد خرج لحرب المغول الذين كسرهم في موقعة عين جالوت، وبعد عودته قتله المماليك وعلى رأسهم بيبرس البندقداري، فحكم مكانه سنة (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م). انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي، جـ٢، ص٤٥٥، ٥٤٥

(٦) النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص٤٦٨ - ٤٧٠

المملوكية الناشئة يأتي على رأسها خطر المغول، الذين دخلوا بغداد، وبعض مدن الشام، سنة (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) فاستطاع بفضل سياسته إن يجمع المماليك ويوحد صفوفهم ويهزم المغول سنة (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م) في موقعة عين جالوت[1]، فنتج عنها إيقاف مد المغول الكاسح للعالم الإسلامي، كما أن هذا الانتصار أعطى الشرعية التامة للمماليك في الحكم وأضعف كثيراً من موقف الأيوبيين، كما سمح لهم بتوسيع حدود دولتهم الناشئة خارج إقليم مصر فصارت تضم: الشام، والممالك الحلبية، والفراتية، والثغور والقلاع، والحصون الساحلية، كما ضمت الدولة الناشئة اليمن، والحجاز[2]، ومن نتائج هذه المعركة أيضاً أنها غيرت القيادة السياسية المملوكية، فقد قتل قطز على يد بيبرس البندقدار[3]، الذي تولى حكم البلاد سنة (٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م)، وأصبح هو السلطان الأول للدولة المملوكية التي استكملت شروط بنائها، وأصبحت مستقلة تماماً عن أي كيان سياسي يحكمها أو تخضع له حتى اسمياً بفعل سقوط الخلافة العباسية على يد المغول.

---

(١) موقعة عين جالوت: وقعت يوم الجمعة ٢٥ رمضان سنة (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م) بين المماليك الذين أعلنوا قيام دولتهم في مصر وتحديهم للمغول الذين كانوا في تدفق رهيب انطلق من منغوليا في آسيا من أقصى الشرق ووصل إلى الخلافة العباسية في بغداد وتمكنوا من إنهائها ومن ثم حاولوا التوسع في مدن الساحل الشامي وصولاً إلى مصر، ولكن المماليك بقيادة المظفر قطز الذي استطاع توحيد الجبهة الداخلية لمحاربتهم فخرج لهم إلى بلاد الشام وواجههم في موقعة عين جالوت في مرج بني عامر، حيث كان المغول بقيادة كتبغا نوين وتمت هزيمتهم وأوقف تقدمهم وأبى استمرارهم. انظر: النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص٤٧٢ - ٤٧٤ ؛ العيني، المصدر السابق، جـ١، ص٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص٤١٤ .

(٣) بيبرس البندقدار: وهو ركن الدين أبو الفتح بيبرس الصالحي النجمي، أحد مماليك الملك الصالح نجم الدين الأيوبي، تولى الملك بعد مقتل الملك المظفر سيف الدين قطز، سنة (٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م) بعد اتفاق الأمراء المماليك عليه، قاتل الفرنجة وأخذ منهم حصوناً كثيرة، كما طارد المغول، ويعتبره الكثير من المؤرخين أنه مؤسس الدولة بسبب طول فترة حكمه بالنسبة للسلاطين الذين سبقوه، توفي سنة (٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م) في دمشق. انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، جـ٤، ص ١٥٥ - ١٥٦ ؛ ابن تغري بردي، الدليل الشافي، جـ١، ص ٢٠٣.

لقد حكم بيبرس من سنة (٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م) إلى سنة (٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م) ومن أهم أعماله أنه أقام نواميس الدولة التركية وأكد قواعدها[1] وحارب المغول وتمكن من إعادة الخلافة العباسية وإحيائها[2] في مصر، كما أنه حاول ضبط الأوضاع الناحية بسبب حركة العربان، وأقر مبدأ التقاضي للسكان داخل الأقاليم حسب مبدأ المذاهب الأربعة. كما أنه حاول جعل الحكم وراثياً في سلالاته من بعده. فقد عهد بالحكم لابنه الملك السعيد محمد[3] وأشركه معه في الحكم في محاولة منه لتأكيد ذلك التقليد، ولكن هذا الأمر تعثر ولم ينجح بسبب تدخل الأمراء المماليك في شئون الحكم[4]، فقد تمردوا على حكم الملك السعيد بعد وفاة والده وأقاموا أخيه بدر الدين سلامش[5] وجعلوا سيف الدين قلاوون

---

(١) محيي الدين عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، ط١، الرياض، ١٩٧٦م، ص٧١.

(٢) إحياء الخلافة العباسية: بمقتل الخليفة المستعصم بالله أبو أحمد عبد الله المستعصم بالله في بغداد على يد المغول انفرطت الخلافة هناك وأعيد إحياؤها في مصر على يد بيبرس، لما لها من أهمية كبيرة لهم فهي تعطي الشرعية للمماليك في الحكم وتسمح لهم بضم كل الأراضي التي كانت من حق الخلافة في سبق، فقد قدم إلى مصر أحمد أبو القاسم بن الظاهر الملقب بالمستنصر وشكل له مجلس من القضاة والأعيان وتم الاعتراف بنسبه الذي يعود للعباسيين فاعترف به خليفة، واعترف هو بالسلطان، وفوضه، وخلع عليه مكان الخليفة اسميا والسلطان الحاكم الفعلي. انظر: ابن خلدون، المصدر السابق، جـ٥، ص٤٥٤ ـ ٤٥٥؛ جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، ترجمة جمال محمود مصطفى، دار الفجر للتراث، القاهرة، ١٩٩٩م ص ٣٧٢.

(٣) الملك السعيد محمد: هو ابن الملك الظاهر بيبرس، تولى الحكم بعد وفاة أبيه سنة (٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م) ولم تكن كل الأمراء ترغبه، مما جعل الصراع يطول بينه وبينهم، ولكن نهاية ذلك الصراع حسم بتنازل الملك السعيد عن الحكم لأخيه سيف الدين سلامش الذي كان صغيراً في السن، لتخرج الملك السعيد إلى الكرك التي بقي فيها إلى أن توفي سنة (٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م). انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، جـ٤، ص١٥٦، ١٥٨.

(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور، الظاهر بيبرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م، ص١٣٨-١٤١

(٥) سيف الدين سلامش: وهو ابن الملك الظاهر بيبرس، تولى الحكم بعد تنازل أخيه الملك السعيد محمد، تحت ضغط المماليك، وكان صغيراً في السن، قدر عمره دون عشر سنين، لقب بالملك العادل وعين له سيف الدين قلاوون، أتابك له. انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، جـ٤، ص ١٥٩

الألفي ، أسس له ، ولكن الأخير كان صاحب طموح كبير مما جعله يجمع بدر الدين سلامش ، ويتولى الحكم بدلاً منه سنة (٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م)

أن أهم أعمال سيف الدين قلاوون هنا بعد أن تولى الحكم محاربة الفرنجة حيث استطاع هزيمتهم وتحرير الكثير من مدن الشام كان آخرها فتح طرابلس الشام سنة (٦٨٨هـ / ١٢٨٩م)[2]. كما قضى على معظم الحركات والاضطرابات التي حدثت داخل إقليم مصر والشام ، ومن أهم أعماله أيضا أنه استكثر من شراء المماليك وخصوصاً الجراكسة الذين كان لهم دور كبير في إنهاء دولة الأتراك المماليك البحرية سنة (٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م) فيما بعد ، كما شهد الإقليم في عهده حركة معمارية كبيرة قام بها السكان الذين زاد عددهم زيادة ملحوظة بفعل الاستقرار والرخاء الاقتصادي وحركة التجارة والرواج الذي شهده الإقليم[3]

لقد عمرت أسرة سيف الدين قلاوون طويلاً ، واستطاعت السيطرة على الإقليم حيث حكمته طيلة فترة وجود دولة الأتراك المماليك البحرية، وعندما انتهت هذه الأسرة من الحكم انتهت معها هذه الدولة. فبعد أن مات سيف الدين قلاوون تولى ابنه الأشرف صلاح الدين خليل[4] من بعده سنة(٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م) ، ثم تولى الناصر محمد بن

---

(١) سيف الدين قلاوون: هو الأمير سيف الدين قلاوون الصالحي المعروف بالألفي الكبير ، من مماليك السلطان الصالح نجم الدين، حين أتابك للملك سيف الدين سلامش ثم استقل بالحكم في رجب سنة (٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م) لقب الملك المنصور ، وأجمع عليه الناس والأمراء فتولى الحكم. انظر: ابن خلكان، المصدر السابق ، جـ٤ ، ص١٥٨ ؛ جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جـ٨ ، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، (د ت)، ص ٢٩٢ .

(٢) محمد حرب إسماعيل، السلطان المنصور قلاوون، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م، ص٩٤

(٣) علي إبراهيم حسن ، المرجع السابق ، ص ٥٨ – ٦٠

(٤) الأشرف خليل: هو السلطان الملك الأشرف صلاح الدين بن السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون، تولى الحكم بعد أبيه سنة (٦٨٩ هـ/ ١٢٩٠م) وقتل سنة (٦٩٣ هـ/ ١٢٩٣م). انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي، جـ١، ص ٢٩٢ – ٢٩٣

قلاوون[1] سنة (٦٩٣ هـ / ١٢٩٣م)، والناصر هذا كان قد حكم على ثلاث مراحل منفصلة تخللتها فترات حكم قادة مماليك آخرين إثر انقلابات قاموا بها على مصر، فقد استبعد الناصر سنة (٦٩٤ هـ / ١٢٩٤م) على يد العادل زين الدين كتبغا المنصوري[2]، ثم تولى المنصور حسام الدين لاجين[3] سنة (٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م)، ثم قتل وعاد الناصر محمد للمرة ثانية للحكم سنة (٦٩٨هـ/ ١٢٩٨م)، ثم استبعد وتولى الحكم الملك المظفر بيبرس الجاشنكير[4] سنة (٧٠٨هـ/ ١٣٠٩م)، ثم عاد الناصر محمد للمرة الثالثة سنة (٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م) بعد أن خلع المظفر بيبرس نفسه، وكانت هذه المرة هي الثالثة التي استقر فيها إلى أن توفي فتولى من بعده ابنه المنصور سيف الدين أبوبكر بن الناصر[5] سنة (٧٤١هـ/ ١٣٤٠م).

---

(١) الناصر محمد: هو الملك الناصر أبو الفتوح ناصر الدين محمد بن السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون، تولى بعد مقتل أخيه الملك الأشرف خليل، يوم الاثنين ١٤ محرم سنة (٦٩٣ هـ/ ١٢٩٣م)، حيث اتفق أمراء المماليك على توليته وهي المرة الأولى التي تولى فيها الحكم وكان صغيرا في السن انظر: المصدر السابق، جـ٢، ص٦٧٤ – ٦٧٥.

(٢) العادل كتبغا: وهو السلطان الملك العادل زين الدين كتبغا عبد الله المنصوري التركي، جلس على تخت الملك بعد خلع ابن أستاذه الملك الناصر محمد قلاوون يوم الخميس ١٢ محرم (٦٩٤هـ/ ١٢٩٤ م)، باتفاق الأمراء، وأصله من المغول أسره الملك المنصور قلاوون أثناء حربه ضد المغول، رباه وأدبه، ثم أعتقه، وجعله من مماليكه. انظر: المصدر نفسه، جـ٢، ص٤٥٥

(٣) حسام الدين لاجين: وهو السلطان الملك المنصور حسام الدين لاجين بن عبد الله المنصوري، تسلطن بعد خلع الملك العادل كتبغا سنة (٦٩٦ هـ/ ١٢٩٦م) وهو مملوك سمللك المنصور قلاوون اشتراه ورباه، ثم أعتقه وجعله من مماليك. انظر: المصدر نفسه، جـ١، ص ٥٦٦.

(٤) المظفر بيبرس: وهو الملك المظفر ركن الدين بيبرس بن عبد الله المنصوري الجاشنكير، وأصله من مماليك الملك المنصور قلاوون البرجية أي التي أسكنها في البرج وكان جركسي الجنس، جلس على تخت الحكم بدلا من الناصر محمد بعد أن ضايقه وأجبره على الخروج من الإقليم، موقع بإجماع أمراء المماليك عليه سنة (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٩م). انظر: المصدر نفسه، جـ١، ص٢٠٣ – ٢٠٤.

(٥) سيف الدين أبو بكر: وهو الملك المنصور أبي بكر بن الملك الناصر محمد، تولى السلطنة بعد وفاة أبيه سنة(٧٤١هـ/ ١٣٤٠م) حيث أقامه المماليك ثم خلعوه سنة (٧٤٢هـ/ ١٣٤١ م) انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص٣.

ثم تتابع أبناء الناصر محمد وأحفاده[1] على حكم الإقليم إلى سنة (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م) وهو تاريخ نهاية دولة الأتراك المماليك الأولى ، فكانت مدة حكمها (١٣٦) سنة تقريباً تمخض عنها ميزات وعيوب كثيرة شملت كل مناحي الحياة ، ولكن السمة البارزة و التي تلاحظ هنا وينبغي الإشارة إليها هي ظاهرة خلع السلاطين بواسطة الأمراء المماليك وما نتج عنها من حروب ونزاعات ، وصراعات، حول من يحكم الإقليم ، فقد تصارع المماليك كطبقة حاكمة فيما بينها من أجل التمتع بتلك المزايا السياسية ، والاقتصادية ، وهذا التصارع لم يؤدِّ إلى إقحام بقية الطبقات الأخرى المشكلة للمجتمع بل بقي منحصراً بين المماليك.

---

(١) فقد تولى أبناء الناصر وأحفاده حكم إقليم مصر حتى نهاية دولة الأتراك المماليك الأولى ، وهم على النحو التالي ، حكم الأشرف علاء الدين كجك بن الناصر محمد سنة (٧٤٢هـ/ ١٣٤١م)، ثم تولى الحكم من بعده أخوه الناصر شهاب الدين أحمد سنة (٧٤٢هـ/ ١٣٤٢م) ثم حكم الملك الصالح عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الناصر سنة (٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م)، وبعد وفاته حكم أخوه الكامل سيف الدين شعبان بن الناصر محمد سنة (٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥م) ثم خلع وتولى من بعده أخوه الملك المظفر زين الدين حاجي المعروف بأمير حاج بن السلطان الملك محمد سنة (٧٤٧ هـ/ ١٣٤٦م)، ثم تولى الملك الناصر بدر الدين أبو المعالي حسن بن السلطان الناصر محمد سنة (٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م) بعد اتفاق أمراء المماليك، وفي سنة (٧٥٢هـ/ ١٣٥١م) خلع وتولى أخوه الملك الناصر محمد، ثم عاد الناصر حسن بن محمد بن قلاوون إلى الحكم سنة (٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م)، ثم تولى من بعده المنصور أبو المعالي ناصر الدين محمد السلطان الملك المظفر حاجي بن السلطان الناصر محمد سنة (٧٦٢هـ/ ١٣٦١م)، وفي سنة (٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م) تولى الملك الأشرف أبو القاهر زين الدين شعبان بن الملك الأمجد حسن بن السلطان الملك محمد بعد أن تم الاتفاق من قبل الأمراء على خلع ابن عمه الملك المنصور محمد بن المظفر حاجي، وفي سنة (٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م) تولى الحكم الملك المنصور علي بن الملك الأشرف شعبان، الذي اغتصب منه الظاهر برقوق الحكم وهو من المماليك الجراكسة البرجية، وهذا الاغتصاب كان بمثابة الخرق الأول للدولة الأتراك الأولى سنة (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م) وكان بإجماع الأمراء المماليك ، والعلماء وبموافقة الخليفة بسبب سوء أحوال الدولة، ولكن الحكم عاد مرة أخرى إلى أحفاد الناصر محمد بن قلاوون سنة (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م) عندما تولى المنصور حاجي بن السلطان الملك الأشرف شعبان، وهذا لم يحكم طويلا بسبب عودة الظاهر أبو سعيد سيف الدين برقوق الجركسي إلى الحكم سنة (٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م) فكان هذا بمثابة الخرق الثاني و الأخير ، مما أدى إلى إنهاء دولة الأتراك المماليك الأولى. انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص٢، ٥٠، ٧٨، ١١٦، ١٤٨، ١٨٧، ٢٥٤، جـ١١، ص٣، ٢٤، ١٨٨، ٢١٢، ٣١٩، جـ١٢، ص١، ٢، علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ١٧ - ١٨.

واكتفت بقية الطبقات بالمراقبة ودفع الضرائب ، وتحمل الخسائر فهي بمثابة وقود لتلك الصراعات ، ولكن ما يلاحظ أيضا ونستغرب هنا هي تلك الحالة من الاستقرار داخل مجتمع الإقليم التي نتج عنها حركة بناء واسعة ، ورواج تجاري مزدهر ما دفع بدراسة لكي تتجه إلى السكان وتعتبر أن ذلك الازدهار لم يحدث بواسطة المماليك بدرجة أولى بل حدث بفضل الهجرات المختلفة للسكان التي لجأت إلى مصر طلباً للعيش و الاستقرار ، ولسبب لبساطة هذا وغيره رأت الدراسة طرح بعض القضايا الاجتماعية التي عاشها المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر أثناء حكم الأتراك المماليك الأولى .

الفصل الثاني

الفئات المكونة للمجتمع في الإقليم

⇐ المبحث الأول: أرباب السيف والثروة والقلم، أصحاب السلطة.

أولاً: طبقة المماليك.

ثانياً: طبقة التجار.

ثالثاً: طبقة القضاة الفقهاء أرباب الأقلام.

⇐ المبحث الثاني: الرعية المحكومين.

أولاً: طبقة أصحاب الحرف.

ثانياً: طبقة العوام.

ثالثاً: الأعراب.

رابعاً: أهل الذمة.

خامساً: عناصر أخرى.

المبحث الأول

أرباب السيف، والثروة، والقلم، أصحاب السلطة

لقد شغلت قضية تركيبة المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر بال الكثير من المؤرخين، وأفردوا لها مؤلفات، بسبب وجود غموض يكتنف كثيراً من جوانب تلك التركيبة، وما انطوت عليه من أنماط حياتية عاشها أبناء المجتمع بكل طبقاته أثناء تلك الفترة، فقد قسم المؤرخون الذين عاشوا بالقرب من تلك الفترة، مجتمع الإقليم إلى طبقات متعددة واعتبروها هي المشكّلة للمجتمع والمكونة له، فالمقريزي - مثلاً - قسم المجتمع إلى سبعة أقسام بدأها بالحكام وأنهاها بالعامة[1] أما ابن خلدون وبالرغم من النقد الذي وجهه له بعض المؤرخين المحدثين حول تقسيمه للمجتمع إلا أنه يمثل عين الصواب فقد رأى أن مجتمع الإقليم يتكون من سلطان، ورعية. وهذا التقسم رغم اقتصاره على عبارتين فيها أكثر عمقاً من أي تقسيم آخر، فهو ينظر إلى الإطار العام المشكّل للمجتمع في كونه يتكون من سلطان وما يتبعه من أجهزة إدارية، من ولاة، وأمراء، وجنود، وموظفين، ومماليك، وهؤلاء يحسبون على السلطان، أما الطبقة الثانية فهي: الرعية، وهي تضم كل الطبقات الأخرى من أعلَهم قدراً وعلماً وتجارة إلى أدنهم حالاً وأعدمهم معاشاً[2]، وبطبيعة الحال فإن الحياة الاجتماعية في إقليم مصر تنقسم إلى قسمين رئيسين بسبب الأوضاع المعاشة فهي تختلف كل منها عن الأخرى، ولكل منها سماتها الخاصة، والتي لا يمكن أن تعبر إلا عن نفسها، فحياة السلطان وما يتبعه من تركيبة تختلف عن حياة العامة وما تشمله من طوائف، وفئات، وفي ظل ذلك الطرح تبرز مشكلة كبيرة خلقها مؤرخو العصر الإسلامي وهي أنهم سلطوا الضوء على حياة الحكام باعتبارها هي الحياة الاجتماعية التي كتبوا عنها والتي عاشوا في ظلها فصارت حياتهم ملاصقة لحياة الحكام وأصبحت الكتابة عند بعضهم لمجرد الاسترزاق والتقرب من

---

(١) تقي الدين أحمد المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قدمه، ياسر سيد صالحين، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر (د.ت)، ص ٦٤ ـ ٦٧.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٢٩؛ قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ١٩٩٤م، ص٩ ـ ١٠.

أويد الأمر[1] أما حياة العامة وبالرغم من أهميتها إلا أن المعلومات التاريخية عنها قليلة وناقصة أو غير كافية؛ لهذا اتبع كثيراً من المؤرخين المحدثين أسلوب فرض الاحتمالات وإقامة الفرضيات، في محاولة منهم لسبر غور الماضي وتصور ما كان فيه، وهذه العملية دون شك قابلة للخطأ والصواب وخصوصا عند تعريضها للنقد.

أولاً: طبقة الحكام للمماليك

لقد أوضح الفصل الأول من الكتاب وضع المماليك وأصولهم وكيف تم جلبهم، ومتى تم استخدامهم في الدولة العربية الإسلامية كموالي، وخدم، وعبيد، وأرقاء استخدموا بغرض تأدية كثير من الأعمال التي أنف منها العرب، كما أن الدراسة أوضحت في الفصل الأول كيفية تسللهم وتوليهم الكثير من المناصب، وكيف أن طموحهم مع مرور الوقت قادهم إلى السلطة الفعلية للدولة بعد أن سيروها زمنا طويلاً من وراء الحجاب، والحقيقة التي يجب أن تقال هنا هي أن ظاهرة الموالي من عبيد وأرقاء ومماليك قد نضجت ووصلت إلى ذروة عطائها عندما أصبح المماليك حكاماً وأسياداً لمجتمع إقليم مصر وما تبعه من أقاليم إسلامية.

والمماليك هم طبقة عسكرية تمتعت بكل مواصفات الطبقة المثالية المتكاملة بحكم حصولها على كافة الشروط الواجب توافرها في الطبقة من حيث، الأصل الواحد، والانتماء والظروف الواحدة المعاشة، كما أنها حصلت على القوة بفعل اشتغالها بها أثناء خدمتها في الدولة[2]، كما أنهم حافظوا على مستواهم المعيشي والمادي العالي بحكم وجود النظام الإقطاعي الشرقي المتبع في الدولة العربية الإسلامية، فقد سيطر المماليك على

---

(1) المصدر السابق، ص، ١٦٧.

(2) موريس كدوريه، تاريخ الحضارات العام، القرون الوسطى، ترجمة يوسف أسعد داغر، فريدم داغر، ج٣، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٦٥ م، ص ١٩٦ - ١٩٧ ؛ قاسم عبده قاسم، علي السيد علي، الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري، ط ٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، القاهرة ١٩٩٦م، ص ١٥٥ - ١٥٦ ؛ السيد الباز العريني، المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٤

أحسن الأراضي وحكموا أفضل المدن، بسبب تفانيهم في خدمة السلطان الذي وزع عليهم تلك الأراضي والمدن كأجور تسمى أخبازاً[1].

أما عن أوضاع المماليك الاجتماعية فقد انعزلوا عن حياة العامة، بحكم أصولهم أولاً وسيطرتهم على السلطة ثانياً فقد زادت الهوة بينهم وبين العامة عندما تولوا الحكم بفعل اعتمادهم على أنفسهم في حكم وتسيير الدولة ولم تكن للعامة أو غيرهم[2] فائدة إلا دفع الضرائب التي كانت مفروضة وهي نقطة التلاقي بين الحاكم والرعية.

لقد اختلفت أصول المماليك فلم يكونوا من أصل واحد، وما جمع بينهم في العموم إلا إطارهم التركي، أما في داخلهم وتصنيفهم فقد كانت كل مجموعة تنتمي إلى المكان الذي جلبت منه فمثلاً: من جلب من القفجاق ظل معروفاً والدليل أن السلطان قلاوون كان قفجاقياً، والسلطان كتبغا مغولياً، أما السلطان لاجين فقد كان من المناطق التي حول بحر البلطيق، ولكن هذا التقسيم لم يؤثر على انتمائهم المشترك الذي وجدوا أنفسهم فيه[3].

---

(١) الخبز: جمع أخباز ويعني الإقطاع ويعطى للأجناد الحلقة، فقد درج المماليك على عادة أسيادهم الأيوبيين حيث يدفعون أرزاق الجند من مستغلات الإقطاعات فكان الإقليم مقسماً إلى إقطاعيات توزع على الأمراء وقواد الجيش، وأرض مصر مقسمة إلى أربعة وعشرين قسماً زمن الأيوبيين وظلت الحالة على ما هي عليه في بداية عهد المماليك إلى عهد لاجين الذي أعاد مسحها وتقسيمها، ثم قسمت مرة أخرى في عهد الناصر حيث عرف ذلك التقسيم بالروك الناصري، وللسلطان الحق في إعطاء الإقطاع أو نزعه متى يشاء وما ينبغي ملاحظته هنا أن الإقطاع الشرقي الذي عرف في العالم الإسلامي يختلف عن ما عرف في أوروبا في العصور الوسطى. انظر: - ابن واصل، المصدر السابق، ج٣، ص ١٠٨ ؛ الأسعد بن مماتي، قوانين الدواوين، حققه، عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩١ م، ص٢٧٩ ـ ٢٨٠ ؛ علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص٤٣٣، ٤٣٨.

(٢) يرى ابن خلدون: أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره، إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف ما دام أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم لأن القلم في تلك الحال خادم فقط منفذ للحكم السلطاني والسيف شريك في المعونة. انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ١٦٧

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢ م، ص ١٧

وبوصول المماليك إلى السلطة الفعلية في إقليم مصر سنة (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م) نشطت تجارة الرقيق بالرغم من عدم مشروعيتها، فقد دفع السلاطين المماليك، مبالغ كبيرة مقابل الحصول على أعداد جديدة من المماليك، فقد اهتم السلطان المنصور قلاوون مثلاً وحرص كل الحرص على زيادة المماليك واستجلابهم لغرض الاستظهار بهم والاستكثار منهم فاشترى سنة (٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م) زهاء ستة آلاف مملوك[1]، وربما كان سبب ذلك الإكثار من المماليك والتجاوز في عملية شرائهم هو رغبة السلاطين في زيادة عدد أبناء جلدتهم داخل الإقليم من ناحية وزيادة العصبية والقوة من أجل ضبط الوضع الداخلي من ناحية أخرى ولصد كل المحاولات لخلعهم من الحكم[2]. إن الملاحظ حول قضية زيادة عدد المماليك يمكن إرجاعها إلى عهد الدولة الأيوبية، فقد اشترى الصالح نجم الدين عندما كان ولياً للعهد ألف مملوك، وعندما تولى الحكم عمل على زيادة أعدادهم بشكل كبير مع جعل عاصمة الإقليم تضيق بهم ومن تصرفاتهم فأخرجهم إلى الروضة وأسكنهم بها فصارت مستقراً لهم ومستقلين عن سكان الإقليم في جو من العزلة، حيث منعهم من مخالطة العامة[3]، وعندما تولى سلاطين المماليك الحكم عملوا على زيادة أعداد المماليك بشكل كبير جداً، فبالإضافة إلى العدد الذي جلبه المنصور قلاوون جلب أبناؤه من بعده أعداداً كبيرة تقدر بحوالي أربعة وعشرين ألف مملوك[4].

لقد اتبع المماليك نظاماً اجتماعياً أعد لهم ولحياتهم التي يحيونها حيث اعتمد ذلك النظام على مراحل، أولها، مرحلة الجلب من موطنهم، فقد اختلفت طرق جلبهم فمن المؤرخين من يرى أن للحروب دوراً كبيراً في كثرة الرقيق، وهذه الحروب تشجع التجار على امتهان هذه المهنة، فتنشط تجارتهم بسبب وجود أسواق تقبل أي أعداد من هؤلاء، ولكن هذا الحال لا يكون دائما والحروب ليست مستمرة، بينما تجارة الرقيق مستمرة، فمن أين يأتي كل ذلك الرقيق ؟ وكيف يحصل التجار عليهم ؟

---

(١) العيني، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٨٥.

(٢) محيي الدين بن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، حققه، مراد كامل، راجعه محمد النجار، الجمهورية العربية المتحدة، (د.ت)، ص٣٧.

(٣) أبو الفداء، المصدر السابق، مج٢، جـ٣، ص١٧٩ - ١٨٠؛ السيوطي، بلبل الروضة، ص١١ - ١٢.

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص١١٦ - ١١٧.

حاول الكثير من المؤرخين حل هذا الاختلاف بإيجاد مخرج سليم ومنطقي لهذه القضية، فقال بعضهم بأن سوء أحوال الأهالي في بعض المناطق والفقر المدقع الذي كانوا يحيونه أدى بهم لبيع أولادهم للتجار الذين يعطونهم مبالغ كبيرة، ويعدونهم بأن يبيعوا للأمراء والسلاطين، ليحيوا حياة كريمة[1] ربما يكون هذا القول يحمل نوعاً من المنطق والوجاهة إلا أنه غير مقبول بسبب إن عملية بيع الأبناء[2] ربما تكون موجودة عند بعض الأسر ولكنها غير منتشرة إلى درجة أن أسواقاً تقام عليها. والأقرب إلى الحقيقة في هذه القضية أن التجار الذين يشتغلون بالنخاسة لهم علاقات مشبوهة مع شبكات محلية داخل مناطق جلب الرقيق حيث تقوم تلك الشبكات بسرقة الأطفال ومن ثم يباعون للتجار الذين يعملون على نقلهم إلى أسواق البيع في مختلف المناطق والتي منها مصر[3]، وعندما يصل الرقيق إلى سيده الذي اشتراه من التاجر. وعادة يكون الرقيق لا يذكر شيئاً في أغلب الأحيان من ماضيه – تكون مهمة السيد سهلة فيطلق عليه اسما له متبوعاً باسم سيده فالسيد يحل محل الأب في هذا النظام فسميت تلك المرتبة بالأستاذية. حيث يحاول السيد

---

(١) أنور زقلمة، المماليك في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٢١ – ٢٢ ؛ السيد الباز العريني، المرجع السابق، ص ٥٥ – ٥٧ ؛ علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص٢٨ –٢٩.

(٢) قد عرضت قضية بيع الرقيق في مجموعة كبيرة من الدراسات العربية، والغربية، وتراشق المؤرخون التهم حول نشأتها ومن زاولها، وبدءة القول إن الرقيق جلبوا من مناطق مختلفة أهمها آسيا الصغرى وبالأخص القفجاق التي كانت بؤرة توتر بسبب وجود قبائل الشركس، والروس، والمجيار، والآلان، الذين كانوا في حركة رفض للوجود المغولي مما جعل المغول يقومون بسرقة أبنائهم ويبيعونهم في أسواق النخاسة كما باع المغول أسراهم أثناء حروبهم، وأهم من اشتغل بهذه المهنة هم من جنوا والبندقية وبيزا المدن التجارية الإيطالية حيث كانت لهم مستعمرات على البحر الأسود فكانوا يخطفون الأطفال ويبيعونهم للمسلمين كما اشترك في هذه العملية تجار آخرون من المسيحيين واليهود، وقد كان منهم متعهدون يبيعون الرقيق للمسلمين أشهرهم نيكولودي سان جورجيو وسيجورانو سلفاجو وهو جنوي وهؤلاء من متعهدي الرقيق للسلطان في مصر، ولرواج تلك التجارة وضخامة مردودها أصبحت لها أسواق في أغلب أنحاء أوروبا، وبالرغم من تحريم البابوية لها على الأوروبيين بسبب الحصار المفروض على الدولة المملوكية إلا أنهم كسروا ذلك التحريم وتعاملوا مع السلطان والمسلمين. انظر: ف. هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة، أحمد رضا محمد، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩١م، جـ٢، ص ٢٥٣، جـ٤، ص ٥٢- ٥٥

(٣) محيي الدين بن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، ص ٣٧ ؛ ف. هايد، المرجع السابق، جـ٤ ، ص ٥٢ ـ ٥٥ .

أو السلطان حتى هذا النظام مقارباً للنظام الاجتماعي الطبيعي فهو يقوم على تربية الرقيق لدي تحوب إلى مملوك، وخاضع لسلطة سيده المباشر، حيث يعمل على تربيته وتنشئته بشكل سليم، وهذه المرحلة هي الثانية في سلم حياة المملوك.

وفي ظل ذلك النظام الذي بدأت تتضح معالمه، تنشأ علاقة أخرى بين المماليك، تحل محل علاقة الأخوة في النظام الطبيعي وهي علاقة الزمالة، والتي تعرف بالخشداشية[1] فهي علاقة حميمة تنشأ بين المماليك مما يجعل منهم عصبية واحدة متعاهدة على أن تحمي بعضها البعض في محاولة منهم لخلق نوع من العلاقات الاجتماعية المتكاملة بدلاً من تلك العلاقات الطبيعية التي حرموا منها. أن هذا النموذج الذي تقدمه الدراسة هو النظام المتبع لدى السلاطين بحكم أنهم يملكون أعداداً كبيرة من المماليك ، أما الحالات الأخرى والفردية لامتلاك المماليك فهي دون شك تختلف في التربية والتنشئة، فالسلطان يمتلك المال والإمكانيات وهو صاحب تلك المراحل. فبعد شراء الرقيق، يتم إنزالهم في الطباق[2] والطباق هذه مكان أعد لإقامة الرقيق الذين أصبحوا مماليك للسلطان، كما أصبحوا رفاقاً وخشداشية بعضهم لبعض بحكم إقامتهم في الطباق، والطباق هذا مقسم إلى غرف كثيرة حتى إنه يمكن السكني في كل طبقة لألف مملوك، وللسلطان عدد من الأطباق تصل إلى اثنتي عشرة طبقة، والمماليك الذين يدخلون الطباق عرفوا بالكتابية لأنهم تعلموا الكتابة به كما أن السلطان اصطفى لنفسه مجموعة من المماليك تربوا خارج الطباق في قصره ومع غلمانه فكانت لهم مكانة خاصة عنده[3] ، ثم تأتي المرحلة الثالثة. وهي عملية تربية المملوك

---

(١) الخشداش: وهو معرب اللفظ الفارسي خواجاتاش أي الزميل في الخدمة، وهذا اللقب كان شائع الاستعمال بين المماليك، فالمماليك الذين كانوا يخدمون سيداً واحداً كانت بينهم رابطة الخوشداشية أي الزمالة القديمة والتماثل في التبعية وهذا اللقب استعمل أثناء وجود المماليك في إقليم مصر انظر: سويري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٣٠ ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، صححه: محمد مصطفى زيادة، ط٢، جـ١، ق ٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٥٦م، ص٣٨٨ - ٣٨٩

(٢) الطباق: وتعرف أيضاً بالأطباق، مفردها طبقة أو طبقه، وهي مؤسسات السلطان فتذكرها المصادر باسم طباق المماليك الشريفة السلطانية وكان عددها في إقليم مصر اثنى عشر طبقة كل منها قدر الحارة تشتمل على عدة مساكن، وكل طبقه يمكن أن تتسع لألف مملوك وتوجد في أماكن متفرقة في القاهرة وخارجها. انظر: غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص٢٧

(٣) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص٢٧، ١١٥ - ١١٦.

داخل الطباق، حيث يمنع من مخالطة العامة ولا يسمح له بالخروج إلا يوماً واحداً في الأسبوع، ويعهد بهم إلى مجموعة من المشايخ والفقهاء لتعليمهم اللغة العربية والقرآن الكريم وبعض من أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تأتي المرحلة الرابعة. وهي عندما يكبر المملوك يدفع به إلى ميادين التدريب، لتعليمه ركوب الخيل، والضرب بالسيف، والطعن بالرمح، وكافة وسائل القتال، أن هذه العملية كانت تحتاج لوقت ليس بالقصير، كما أنها تحتاج إلى المال، وأعداد كبيرة من المعلمين، والمدربين، والمراقبين، فهي كعملية في مجملها تقوم على نظام تربوي إعدادي، اعتمد على الترغيب والترهيب، والثواب والعقاب، خوفاً من انفلات الأمور وخروجها عن السيطرة، لقد اهتم سلاطين المماليك بمماليكهم الناشئين من حيث صرف الكسوة من ملابس في مواعيدها، كما حافظوا على إطعامهم بأحسن الطعام وكان من الضروري أن يشتمل الطعام على: اللحوم، والحلوى، والفواكه[1].

ثم تأتي المرحلة الخامسة: وهي خروج المماليك من الطباق حيث يأمر السلطان القائمين على تربية المماليك بالإعداد لحفل كبير يتم فيه عرض المماليك على السلطان الذي يعتبر المسئول الأول عنهم، وبحكم زياراته المتكررة لهم يختار منهم يوم الحفل مجموعة كبيرة ليضمها إلى حرسه فيصبحوا من خواصه وأقربهم إليه، أما البقية فيوزعهم على حسب معرفته[2] ويخصص لهم الجوامك[3] والأعطيات، كما أن السلطان ينعم في هذا الحفل على بعض من مماليكه بإمرة البعض الآخر، حيث يتم تدرج المماليك على حسب رأي السلطان وعلى حسب قدرات المملوك فمنهم من يصبح أمير خمسة، أو أمير عشرة، أو أمير مائة الذي يصبح تلقائياً في وقت الحرب مقدم الألف[4]. لقد اتبع المماليك نظاماً

---

(١) تاج الدين عبدالوهاب السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق، محمد علي النجار، وآخرون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ م، ص ٤٦ - ٤٧ ؛ عبدالمنعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، جـ١، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٧٩ م، ص١٥ - ١٧ .

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧ - ١٨.

(٣) الجوامك: جمع جامكية وهي المرتب الثابت أو الجراية عطاء من الطعام أو غيره، فهو فوق المرتب المربوط لشهر أو أكثر. انظر: بيبرس الدوادار، المصدر السابق، جـ٩، ص١١١ ؛ النويري، مصدر سابق، جـ٢٩، ص ٤٦٤.

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١٢ ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص١٠٣

سياسي المظهر اجتماعي التركيبة فعندما يتولى سلطان يقرب زملاءه وأقرانه من الأمراء ثم يعمل على تكوين جيش يدين له بالطاعة والولاء وهذا لا يتأتى إلا باستجلاب المماليك وتربيتهم، أن هذه العملية كانت دائماً تثير الفتن وتسبب القلاقل، بسبب تقريب البعض واستبعاد البعض الآخر والدليل على ذلك ما فعله العادل كتبغا المغولي عندما تولى الحكم سنة (٦٩٤ هـ / ١٢٩٤ م) فقد استبعد كل المماليك وخص الفرقة المغولية الأويراتية[1] التي قدمت إلى الإقليم بشئون الدولة فحازوا أفضل الإقطاعات وتنعموا بخيرات الإقليم مما جعل بقية المماليك يثورون ضدهم فتم خلع كتبغا سنة (٦٩٦ هـ / ١٢٩٦ م)[2] لقد أصبحت سمة الصراع السياسي من أجل التمتع بتلك المزايا والمنافع الاقتصادية سمة بارزة في العصر المملوكي الأول، والمرجع هنا في عملية الصراع السياسي ذلك يعود إلى الحياة الاجتماعية التي عاشها المماليك فهم تربوا نفس التربية وفي نفس المكان ومس أغلبهم الرق فأثر ذلك على نظرتهم للسلطان كواحد منهم لا يختلف عنهم وليس أحق منهم بالحكم دونهم وكل واحد منهم رأى في نفسه سلطاناً على الآخرين.

وفي هذه المرحلة ينبغي طرح هذا السؤال وهو أن المملوك يتحول إلى مالك أي أن مصطلح المماليك لم يعد يعبر عن ذلك الكيان السياسي المظهر، اجتماعي التركيبة. فهل يبقى مسمى المماليك قائماً أم أنه يتغير؟.

لقد رتب الأمراء أنفسهم تحت سطوة السلطان على مقدار ما عندهم من ثروات وعلى ما يملكون من مماليك فكانوا طبقة حاكمة انقسمت على نفسها، فبالإضافة إلى أوضاعهم المادية انقسموا عسكرياً فصارت كل طائفة تنتمي إلى طبقتها وإلى مركزها الاجتماعي داخل البناء المملوكي العام، وكان على رأس البناء المملوكي السلطان الذي يحكم بفعل

---

(1) الأويراتية نسبة إلى لفظ أويراته وهو اسم جنس يطلق على عدة قبائل مغولية سكنت المجرى الأعلى من حوض نهر ينيسي بأواسط آسيا وقد أورد ابن خلدون هذه الفرقة تحت مسمى الأويرادية، ومهما يكن من أمر رسم هذه الكلمة فهي فرقة من المغول وفدت على الإقليم سنة (٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م) هروباً من بطش أبناء جلدتهم دخلوا الإقليم زمن العادل كتبغا وكان عددهم نحو عشرة آلاف شخص فأكرمهم السلطان وأعطوا الإقطاعات وميزهم عن البقية باعتبارهم مغول. عمر الحسن بن عمر بن الحسن، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، حققه، محمد محمد أمين، ج١، دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٦ م، ص ١٨٥؛ ابن خلدون المقدمة، ص ٤٨٣

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص ٤٨٣

قدرته المادية وقوته ومدى قبوله عند المماليك ولم يكن لاعتبارات أخرى، والدليل على صدق ذلك أن جميع سلاطين المماليك جاءوا إلى السلطة عن طريق القوة أو باستخدامها ومعظمهم خلعوا أو قتلوا؛ لهذا كانت مسألة من يحكم تؤرق بال السلاطين فحاولوا جعل الحكم وراثيا[1] فتعثر ذلك المقترح واستمرت عملية الانقلابات[2].

لقد أوجد المماليك نظاماً سياسياً موزعاً بين فئاتهم الاجتماعية لحكم إقليم مصر، فقد أسس بيبرس باعتباره المؤسس الحقيقي للدولة نظاماً يعتمد على مؤسسات مملوكية ابتدعها هو بالإضافة إلى المؤسسات القديمة، فقد ذكر أبو المحاسن: أن الظاهر بيبرس هذا هو الذي ابتدأ في دولته بأرباب الوظائف من أمراء وأجناد، وإن كان بعضها قبله فلم تكن على هذه الصيغة أبدا[3] ويبدو أن التوسع الحربي والعسكري الذي انتهجه المماليك، خلق ذلك الترتيب السياسي والاجتماعي داخل الإقليم، فغياب السلطان والجيوش خارج الإقليم فرض عليهم ضرورة إيجاد نظام بديل يسير الدولة ويحافظ على وحدتها فكان لابد من وجود نائب السلطان[4] وهو المنصب والمرتبة الثانية بعد السلطان. والنائب يحكم مع السلطان وله مكانة وصلاحيات كبيرة جداً تفوق مكانة أي أمير في الدولة فهو

(١) لقد حاول الظاهر بيبرس سنة (٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩م) جعل نظام الحكم المملوكي وراثياً من بعده، فقد جمع القضاة والشهود ، والأجناد والأمراء ومقدمي الجيش وأمر بتحليفهم لولده الملك السعيد بولاية العهد وفعلوا ما أمرهم به، ولكن الأمر لم يسر كما خطط له بسبب رفض المماليك من بعده هذه الفكرة واستمرت عملية اغتصاب الحكم طيلة فترة وجود المماليك الأولى تقريباً. انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص ١٤٤.

(٢) عبدالمنعم ماجد، المرجع السابق، جـ١، ص ٢٧- ٢٩.

(٣) ابن عبدالظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص ٤٠ ؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٤) نائب السلطان أو الملك. ويعبر عنه بالنائب الكافل، وكافل الممالك الإسلامية وهو يحكم في كل ما يحكم به السلطان، ويعلم في التقاليد والتواقيع والمناشير وغير ذلك، وإضافة إلى ذلك فهو يستخدم الجند من غير مشاورة السلطان، ويعين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة وكتاب السر، وعرفهم لقد أطلق عليه البعض سلطان مصغر، بل هو سلطان ثاني له ما للسلطان وعليه ما عليه يتولاها من يعينه السلطان من الأمراء المقدمين ويعين الأمير بسبب جاه أو لشدة دهائه أو مكانه وقد يعين خوفاً منه أو ترضية له وكثيراً ما ترشح النائب لتولي الحكم، أما بقية النواب فهم في الأقاليم مثلهم مثل الولاة يعينون من السلطان. انظر: بيبرس الدوادار، المصدر السابق، جـ٩، ص ٧٢ ؛ محمد عبدالغني الأشقر، نائب السلطنة المملوكية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م، ص ٦٧ - ٦٩.

تعيين الأمراء ويستخدم الجند ويمنح الألقاب، ويعين أرباب الوظائف السيوفية والمدنية، كما كان له الحق في عزل من لا يوافق هواه، أن تلك الامتيازات كثيراً ما أدت إلى طمع النواب في الحكم متخرجوا عن السلطان والدليل على ذلك ما قام به سيف الدين قطز سنة (٦٥٧ هـ / ١٢٥٨ م) عندما كان نائباً للسلطان الملك المنصور علي بن المعز حيث أزاحه عن الحكم وتولى الحكم بنفسه[1].

لقد تعددت المراتب والمناصب داخل كيان الدولة المملوكية فإلى جانب وجود السلطان، والنواب، والولاة، والأمراء الذين توزعوا على حسب ملكيتهم لمماليك فمنهم من كان أمير مائة مقدم الألف، وهم أرفع شأناً ثم أمراء الطبلخانات أقل منهم رتبة، ثم أمير عشرين، وأمير عشرة، وأمير خمسة[2]. أما البقية فقد تقلدوا المناصب والرتب الكثيرة في الدولة[3] والطبقة الأخيرة في التركيبة العامة للمماليك هي طبقة الأجناد

---

(١) العيني، المصدر السابق، جـ ١، ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٢٩.

(٣) لقد تعددت الرتب والمناصب السلطانية في الدولة المملوكية فبعد النائب يوجد منصب الأتابك الذي سبق التعريف به ثم وجد منصب الأمير الكبير أو المشير المدبر، كما وجدت فرقة الخاصكية، وهي من المماليك المقربين جداً إلى السلطان بحيث يكونون معه حتى في خلوته ولهم امتيازات كبيرة جداً، ثم وجد أمير الحجاب أي حاجب السلطان، كما وجد الدوادار وهو من يحمل دواة السلطان، ثم وجد مقدم المماليك، وهو الذي يقوم على مراقبة تربية المماليك الأجلاب في الطباق، وأيضاً وجد المهمندار، وهم جماعة تعين لاستقبال ضيوف السلطان، وكذلك الجمدارية، وهم من يمسكون ثياب السلطان، وكذلك أمير مجلس، وهو من يشرف على مجالس السلطان الرسمية وأمير جاندار، وهو حامل السلاح عند السلطان وعمله أن يستأذن للأمراء بالدخول على السلطان، كما وجدت وظيفة الجاشنكير، وهو من يتذوق طعام السلطان، والسلاحدار، وهم من يحملون سلاح السلطان في المواكب، والمجقدار، وهو حامل الطير، وأمير شكار، وهم من يحملون طيور الصيد، والبندقدار وهم من يحملون جراو البندق الذي يرمي به في الصيد، وأمراء الطبلخاناة، وهم القائمون على بيوت الطبول والأبواق وصحبتهم يعرف بأمير علم، والجوكاندار، وهو الذي يحمل عصي الكرة التي يلعب بها السلطان، ورأس النوبة، وهم حرس حجرة السلطان، والاستادار، وهو متولي أمر البيوت السلطانية بكل ما فيها من مطابخ وحاشية وغلمان، كما وجدت العديد من الوظائف التي كانت حكراً على المماليك. انظر: محيي الدين عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص ٤٧ - ٤٨، ٥٧ - ٩٨؛ بيبرس المنصوري، المصدر السابق، جـ ٩، ص ٧١، ٨١، ٩١، ١٢٠، ١٦٣؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، جـ ٧، ص ١٨٣ - ١٨٤؛ عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ص ٤٣ - ٥٣.

والتي تتكون من طبقتين الأولى، المماليك السلطانية وهم أعظم الأجناد شأناً وأرفعهم قدراً وأوفرهم أقطاعاً، ومنهم تُؤمَّر الأمراء رتبة بعد رتبة، وتعرف بالخاصكية، أما الطبقة الثانية فهم أجناد الحلقة وهم عدد جم وخلق كثير، وربما انضم إليهم من ليس بصفة الجند حيث يدخل في عددهم أمراء السلاطين السابقين وأولادهم الذين يحرفون الجندية ويكون لهم نصيب كبير في ديوان الجيش[1].

ويبدو مما تقدم اعتبار أن طبقة أرباب السيف انقسمت على نفسها إلى عدة وحدات كانت مقامة بشكل هرمي التركيبة تدرجت فيه الرتب والمناصب العسكرية من الأعلى إلى الأسفل، ولكن ذلك الترتيب الطبقي لم يمنع أقل الرتب شأناً من الطمع في السلطة، فكان الصراع السياسي سمة بارزة وسبباً في إعلان قيام الدولة وهو في نفس الوقت مواكب لكل مراحل تطورها إلى أن انتهت، وما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن تلك الطبقة كانت طيلة فترة وجودها وبالرغم من انعزالها وشعورها بالعزلة، على خطوط تماس مع بقية الطبقات الأخرى المكونة للمجتمع، وأقرب تلك الطبقات التي احتكت بها، طبقة التجار بفعل ما تدمره من دعم مادي، كان يؤخذ عن طريق الضرائب أو عن طريق المصادرة الجبرية، كما أن طبقة المماليك وفي نفس الوقت سعت بكل جهدها إلى تحسين العلاقات مع الفقهاء وأرباب القلم. وهذا كان بمثابة تباين واختلاف كبير في سياستهم التي انتهجوها. وربما كان سبب ذلك التقارب بين المماليك، والتجار وأرباب القلم يعود إلى انتماء هؤلاء إلى العامة من ناحية، ومحاولتهم الاستفادة من الدولة من ناحية أخرى بفعل الوظائف الديوانية، والدينية التي شغلوها، لهذه الاعتبارات وغيرها قامت الدراسة بتقديم الطبقات المكونة للمجتمع على حسب احتكاكها بالطبقة الأولى الحاكمة.

ثانياً - طبقة التجار

وهم من أهل اليسار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية وما في حكمهم كما يسميهم المقريزي[2]، وهذه الطبقة لم تكن مقتصرة على التجار فقط، بل ضمت كثيراً من العلماء والقضاة، وكبار الملاك وأصحاب الحوانيت الكبيرة، والأمراء وبعضاً من الجواري السلطانية أيضاً، وهؤلاء يمثلون جانباً كبيراً من الحياة الاقتصادية والتجارية في إقليم

---

(١) أبو شامة، المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص٥٥٤؛ النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص ٢٤.

(٢) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٦٤.

مصر بفضل الاستقرار الذي حدث في الإقليم وفي كونه أصبح عاصمة للدولة العربية الإسلامية الآمنة الذي تمت حمايته من قبل الطبقة العسكرية المملوكية والتي مارست دورها الحربي خارج الإقليم في بلاد الشام ضد الصليبيين بالدرجة الأولى، والمغول في العراق بالدرجة الثانية، مما جعل الإقليم كعاصمة للدولة تنعم بالأمان والاستقرار فصارت مستقراً ومقاماً لكثير من السكان فاستطاع أولئك تكوين ثروات كبيرة جداً، وما يلاحظ من تلك النشاطات الخارجية والتي تحسب للدولة الأتراك الأولى تأمينها لطرق التجارة والتي اضطربت أثناء (ق ٧هـ/ ١٣م) فقد عمل هؤلاء على جعل مصر مركزاً لتلك التجارة وأمنوا بعضاً من الطرق فصارت التجارة الآتية من أقصى الشرق تمر بمصر عبورا إلى الغرب الأوروبي[1]، وبالرغم من حالة الحرب التي كانت دائرة من قبل المماليك والفرنجة من ناحية، والمماليك والصليبيين من ناحية ثانية، والمماليك والمغول من ناحية ثالثة، إلا أن التجارة كانت سسابة دون توقف. وعدم التوقف ذلك دون شك يعود إلى سببين رئيسين هما: حاجة تلك الحرب بالنسبة لجميع الأطراف للأموال والمعدات والمؤونة، من ناحية، وتحسس الأخبار من الناحية الأخرى، فقد كان التجار يعملون لصالح بلدانهم كجواسيس ينقلون الأخبار والمعلومات[2].

لقد ارتبطت تلك الطبقة من التجار على مستوى الإقليم - داخلياً وخارجياً - ارتباطا وثيقاً بالمماليك كحكام أقوياء يسيطرون على الحياة السياسية في عاصمة أصبحت مركزا تجارياً مهمًا في قلب المنطقة كانت تحتاج إلى دعم مادي حقيقي ترتكز عليه، هذا يمكن اعتبار أن إقليم مصر خضع لقوتين الأولى: عسكرية مثلها المماليك، والثانية اقتصادية كانت في يد التجار، وما يجمع بين تلك القوتين هي المصلحة والتبادل المادي والمنفعي.

لقد عاش التجار في الإقليم وكونوا طبقتهم التي كانت تتمتع بكافة الامتيازات باعتبارهم العصب والشريان الذي ينبض بالأموال والحياة بالنسبة للدولة، فقد مدوها بكل ما تحتاج إليه للمحافظة على قوتها الخارجية، كما ساعدوها في عملية البناء الداخلي.

---

(١) نجلاء محمد عبد النبي، مصر والبندقية العلاقات السياسية والاقتصادية في عصر المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م، ص ١١٢ - ١١٣.

(٢) سحانتس زابوروف، الصليبيون في الشرق، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي، ١٩٨٦م، ص ٢١٢.

وانقسمت طبقة التجار إلى قسمين: القسم الأول كان مؤلفاً من التجار وأصحاب الأموال الكثيرة والثروات الضخمة، وحياتهم كانت ملاصقة للحكام يعيشون في كنف السلطان والدولة، وهذه المكانة وفرتها لهم أموالهم التي لا تتأثر بأي متغير اقتصادي داخل الإقليم أو خارجه، والقسم الثاني: هم من أصحاب الأملاك والأراضي والحوانيت التجارية أي أن ثرواتهم كانت محدودة وعلاقاتهم أيضاً محدودة لذا يرى بعض المؤرخين ضمهم إلى الطبقة الوسطى[1]. وبالرغم من ذلك التقسيم بين أبناء هذه الطبقة، إلا أن أوضاعهم الاقتصادية المميزة كانت تعبر عنها أحوالهم وتصنع الفارق بينهم وبين كل الآخرين لذا اعتبروا بياض[2] العامة[3]، ميزهم السلطان ومارس عليهم سلطاته .

لقد دفع أولئك التجار ثمن بروزهم كطبقة ثانية في المجتمع فقد قدموا الأموال في كل المناسبات، بالإضافة إلى الضرائب، والمكوس[4]، والغرامات، والمصادرات التي تعرضوا لها والمثال على ذلك الضريبة التي كان يدفعها التجار دون وجه حق عند خروج العساكر من الإقليم في كل مرة وقيمتها دينار واحد عن كل تاجر[5] . كما احتكر السلطان في كثير من الأحيان أنواعاً كثيرة من البضائع ولا يسمح للتجار المتاجرة فيها ومن يفعل ذلك يعرض ماله للمصادرة[6]، يضاف إلى ذلك أن السلطان أخضع تجار التوابل الكارمية[7] إلى سلطته ،كما خضع كل التجار الباقين لهيمنته فأصبح يقترض منهم

---

(١) قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص١٦-١٧.

(٢) بياض العامة: أطلق هذا الاسم على التجار الأثرياء لمتاجرهم ولكثرة أموالهم فكانوا بمثابة البياض المتميز عن السواد والأغلبية من العامة، لذا عرفوا بالبياض والعامة بالسواد. انظر: عثمان علي عطا، الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص ١٩٦ .

(٣) المرجع نفسه، ص ١٩٦ .

(٤) المكوس: ومفردها مكس وهو ما يؤخذ من التجار من غير الضرائب وكان السلطان يأخذ العشر في الأسواق ومنه كل ما يؤخذ من المال بغير حق شرعي من الضرائب التي تستحدث سوى الزكاة انظر: السبكي، المصدر السابق، ص٢٧ .

(٥) المقريزي، الخطط، ج١، ص ٣٠٦؛ ابن إياس، نزهة الأمم في العجائب والحكم، ص ١٤٢

(٦) المقريزي ، المصدر السابق، ج١، ص ٣١٤.

(٧) الكارمية: أرجع البعض أصلهم إلى كلمة الكانم نسبة إلى إحدى الفرق من إقليم السودان الغربي المشتغلة بهذه التجارة، بينما أرجع آخرون نسبتهم إلى لفظة (kumina) الأمهرية وتعني الحبهان،

ومشاركهم في أموالهم[1]. ومما يؤكد خضوع التجار التام للسلطان وبشكل جبري، ما يفرضه عليهم من أوامر في أثناء الأزمات والمحن الاقتصادية، فهو يمنعهم من استغلال الظرف وعدم رفع الأسعار ويمنعهم من احتكار المواد الغذائية بل يتعدى الأمر أكثر من ذلك فهو يلزمهم بكفل الفقراء حتى تمضي الأزمة كما حدثت في أزمة المجاعة حين انخفض منسوب النيل (٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م)[2].

إن ما يلاحظ هنا وينبغي الإشارة إليه أن أصحاب الأموال من التجار كانوا يتولون المناصب الديوانية، والمدنية، وأن هذه المشاركة كانت بفعل تدبير السلطان الذي يبدو أنه حاول ربط هذه الطبقة بالدولة حتى تتحقق الفائدة، والدليل على صحة هذا القول ما أورده ابن تغري بردي: الذي ترجم لأكثر من عشرين تاجراً كانوا أصحاب ثروات عظيمة تولوا مناصب كبيرة في الدولة خلال فترة حكم المماليك الأولى، فعلى سبيل المثال ذكر إسماعيل بن مازن تاج الدين الهواري الذي كان مواليا للسلطان مما جعله يحصل على لقب أمير وشيخ العربان، وهذا كانت له ثروة عظيمة وراثية (ت٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م)، فقد حصل على منصب رفيع ومكانة عظيمة بفضل ثروته. كما ذكر عبد الله الناصر الأكوز وهو كما يقول: شاد الدواوين وبالرغم من ظلمه الذي وصف به إلا أن ثروته جعلته مقرباً[3]، ومما يستوجب الذكر هنا أن تكوين الثروات والحصول على الأموال والانتماء إلى

=وهو دليل تاجروا به، كذلك أرجعهم آخرون إلى اسم السلعة التي كانوا يجلبونها وهي العنبر أو الكارم، وذهب آخرون إلى أن نسبتهم ترجع إلى أصل هندي لأن لغة جنوب الهند التاميل توجد بها كلمة كاريام (karyam) وتعني الأعمال أو الأشغال بينما رأى البعض الآخر أن الكلمة أصلا مكونة من مقطعين: كار وتعني الحرفة أو العمل أو التجارة أو الوظيفة ويم تعني المحيط أو البحر، أي أن هؤلاء كانوا يمتهنون مهنة التجارة عن طريق البحر ومهما يكن فإن هذه الطائفة كانت متخصصة في تجارة التوابل. انظر: البيومي إسماعيل الشربيني، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية عصر سلاطين المماليك، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧م، ص٢٩٣؛ علاء طه رزق، عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث، مصر، ٢٠٠٣م، ص٣٩.

(١) قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص٢٦.

(٢) بيبرس الدوادار، زبدة الفكر في تاريخ الهجرة، ج٩، ص٣٢٦؛ العيني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٧٦؛ عفاف علي محمد عطا، المرجع السابق، ص١٨١.

(٣) ابن تغري بردي، الدليل الشافي على المنهل الصافي، ج١، ص١٢٨، ١٤٧.

طبقة التجار والأثرياء لم يكن حكراً على طائفة معينة أو دين معين، فالمصلحة والمنافع المتبادلة هي التي ربطت كل المنتمين إلى تلك الطبقة، من مماليك وأقباط، وعرب، ومسيحيين، ويهود[1]، كما شاركت بعض النساء أيضاً في تكوين هذه الطبقة وخصوصاً جواري السلطان، فقد ذكر المقريزي: أن طغى، ومسكة وهما من جواري السلطان الناصر محمد، قمن باحتكار بعض البضائع والسلع، مما جعل الأموال تتدفق عليهن فأقدمت مسكة على بناء مسجد حمل اسمها وخصصت له وقفاً[2].

لقد أكرم السلطان كثيراً من التجار وخصهم بإقطاعات، وجوامك، وخلع عليهم ومنحهم ألقاباً وصفات سلطانية لهم ولمماليكهم من باب ترغيبهم في الإقامة داخل الإقليم[3]، كي استعمل السلطان التجار كسفراء ينوبون عنه عند كثير من الدول، بحكم انشغاله بالحروب المتواصلة، فقد أعطى السلطان السفراء صلاحيات واسعة للتفاوض باسمه. والدليل على ذلك، ما قام به مجد الدين السلامي إسماعيل بن محمد ياقوت تاجر الرقيق أيام السلطان الناصر محمد حيث سعى في الصلح بين المماليك والمغول بفضل صفته التفاوضية التي منحها له الناصر، وصفته التجارية بحكم مهنته[4].

وإلى جانب ما قدمه التجار فيما مضى فقد شاركوا في الحركة المعمارية التي شهدها الإقليم من خلال إقامة الدور والقصور الفاخرة لهم، كما أنهم وخوفاً من مصادرة أملاكهم، وأموالهم، اهتموا بإنشاء المدارس. ولعل ما قام به رئيس التجار في إقليم مصر برهان الدين إبراهيم، حيث أنشأ مدرسة على شاطئ النيل عرفت باسم مدرسة المحلي[5] خير دليل، كما قام القاضي ناصر الدين مسلم الكارمي وهو من كبار التجار في الإقليم ببناء مدرسة حملت اسمه فعرفت بالمسلمية[6]. وأخيراً ومن خلال ما تقدم فإن التجار كطبقة عاشت في كنف المماليك، وبالتعاون معهم استطاعت أن تعطي خير مثال على

---

(1) المصدر نفسه، ص١٦١، ١٦٧، ٢٠٣.

(2) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٤٢٣، جـ٣، ص٣٤٦.

(3) المصدر نفسه، جـ٣، ص١٠٢.

(4) نفسه، جـ٢، ص٤٥٩ - ٤٦٠.

(5) نفسه، جـ٣، ص٤٥١ ؛ عبد الغني محمود عبد العاطي، التعليم في مصر الأيوبيين والمماليك، ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر ، ٢٠٠٢م، ص١٢٥.

(6) ابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق١، ص٩٩ ؛ المقريزي، الخطط، جـ٣، ص٥٥٣

نموذج طبقي سخر إمكانياته في إطار التبادل المصلحي[1] الذي بذلت فيه كل طاقتها لخدمة الطبقة المهيمنة والحاكمة من ناحية، ولخدمة مصالح أصحابها وضمان لاستمرار حياتهم وتجارتهم من ناحية أخرى، وفي ظل ذلك التناغم الطبقي بين الاثنين استفاد الإقليم وسكانه تجارياً، ومعمارياً، وحضارياً، وظهرت معالم الثراء والاستقرار من خلال المنشآت التي أقيمت به.

ثالثاً: طبقة القضاة والفقهاء أرباب الأقلام

ويصنفهم المقريزي في القسم الخامس من حيث الترتيب العام في المجتمع ويعتبرهم من الفقراء المدقعين ويقول: أن أكثرهم من الفقهاء وطلاب العلم ومن يلحق بهم من الشهود، والكثير من أجناد الحلقة[2]. وهذه الطبقة تأتي ثاني أكبر طبقة من حيث الكثافة العددية بعد طبقة العوام داخل الإقليم، والسمة المميزة والرابط الذي يجمع بين كافة المنتمين إلى هذه الطبقة، العلم والاشتغال به والسعي وراء الحصول عليه، وهذه الطبقة تعد من أقرب الطبقات إلى المماليك وتكاد أهميتها تكون موازية لأهمية طبقة التجار.

وحتى يستقيم القول الذي جاء به المقريزي آنفا في كون هؤلاء فقراء، يمكن تقسيم أبناء هذه الطبقة إلى ثلاثة مستويات الأول. يضم العلماء والفقهاء الكبار الذين تولوا المناصب الديوانية، والدينية في الدولة حيث حصلوا على الأعطيات وأجزلت لهم المرتبات فصارت لهم الثروات فزاولوا مهنة التجارة أو شاركوا تجاراً[3] فكانوا منتمين

---

(١) لقد نظر التجار إلى مصالحهم، وحاولوا الاستفادة من كل الفرص التي سنحت لهم، حتى لو كانت تلك الفرص بين يدي الدولة وهذا القول تؤكده حادثة زيارة منسا موسى ملك مالي إلى مصر في طريقه إلى مكة، حيث مر بمصر وأكرمه السلطان الملك الناصر محمد وخلع عليه، ولكنه وعند عودته أنفق كل ماله، وعندما عجز السلطان عن اقراضه، فأقرضه بعضا من تجار مصر بالمال الذي يريده فحصلوا بعد ذلك على أرباح طائلة وصلت إلى أن كل ثلاثمائة دينار ربحت سبعمائة دينار، انظر المقريزي، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك تحقيق، جمال الدين الشيال، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ٢٠٠٠م، ص١٤٠، ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢) المقريزي، إغاثة الأمة، ص٦٦.

(٣) يرى بعض المؤرخين أن هناك اتفاقاً كان معقوداً بين طبقة أرباب السيف، وطبقة أرباب العلم، ويقضي ذلك الاتفاق على أن الفقهاء والقضاة يعطون أموالهم للتجار لغرض المشاركة حتى لا يعتمد أولئك على ما يعطيهم السلطان من مرتبات – وفي المقابل سعى أرباب العلم عند السلطان=

لطبقتين[1]. أما المستوى الثاني: فهم من العلماء والمتعلمين والمشتغلين بالتدريس، والخطباء، والوعاظ وغيرهم، وهؤلاء كانوا يكتفون بمرتباتهم النقدية أو العينية التي يأخذونها من الدولة، أما المستوى الثالث: فهم السواد الأعظم من أبناء هذه الطبقة من الفقراء وهؤلاء يرى بعضهم أن التهافت على الدنيا ليس من طبائع العلماء، ورأى بعضهم الآخر أن خدمة السلطان ومجاراته مفسدة للعلم لهذا آثروا الفقر على الغنى، وفريق آخر منهم نذر نفسه للعلم في المدارس والربط والخانقاه، واكتفى بالقليل من أجل أن يعيش فقط[2].

كما انضم المتصوفة أيضاً إلى هذه الطبقة حيث كانت أعداد كبيرة جداً منهم منقطعة للعبادة فكانت الخانقاه - وهي الأماكن المخصصة للصوفية - تعج بهم، ما جعل القائمين عليها يضعون لها نظاماً، اعتمد على ترتيبهم على حسب أعمارهم، كهول، وشباب، وأطفال ولكل فئة عمرية قسم خاص بها من حيث الإقامة[3].

لقد تولى أرباب الأقلام، من علماء وفقهاء، جل المناصب الديوانية، والدينية، فقد أورد السبكي، مجمل الوظائف التي كان يتولاها أبناء هذه الطبقة، من الوزارة، وكاتب

بالرفع تلك الغرامات والمكوس التي كانت مفروضة على التجار، ومثله المشاركة دون شك أدت إلى تهاون القضاة وأصحاب المناصب الديوانية وخصوصاً المحتسب في تأدية واجبهم، كما أصبحت تلك المناصب بسبب ما فيها من استفادة مادية عرضة للشراء كما قبل أصحابها الرشاوي، مما جعل الفساد يعم أغلب مؤسسات الدولة. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص٦٨ ؛ المقريزي، إغاثة الأمة ص٣٨؛ محمد بن محمد بن خليل الأسدي، التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق عبد القادر طليمات، مطبعة مخيمر، دار الفكر العربي، مصر، (د. ت) ، ص١١٥ – ١١٦ ؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري في عصر المماليك، ص١٤ .

(١) أبي الفضل جعفر بن ثعلب الأدفوي، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، تحقيق ، سعد محمد حسن، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠١م، ص٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٤٨ – ٤٤٩ .

(٣) عامر محمد الرفاعي، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٩م، ص ١٧٣

السر، والموقعين، والقضاة وما يتبعه من كتاب، وحجاب، وأمناء ووكلاء، ونقباء القضاة، وناظر الوقف، والمباشرين، ووكلاء بيت المال، والحسبة[2]، والمفتي، والخطباء، والوعظ، وأئمة للمساجد، والمؤذنين، والمدرسين بالمدارس، والمعيدين[3] وغيرهم من الوظائف التي شغلوها في الدولة.

لقد كان عدد العلماء كبيراً جداً وهم فرق كثيرة، منهم المفسر، والمحدث، والفقيه والأصولي، والمتكلم، والنحوي، ومنهم من كان يشتغل بالطب، والفلسفة، والمنطق، وغيرها من العلوم[4].

لقد تمتع أرباب الأقلام من العلماء والفقهاء بمكانة عالية فقد كانوا من الخواص يصاحبون السلطان في أسفاره[5]، وأطلق عليهم أهل العمامة أو المعممون وتعود هذه التسمية لأنهم يرتدون العمائم على رءوسهم وكانت كبيرة جداً إلى درجة أنها كانت ملفتة

---

(١) كاتب السر: ووظيفته التوقيع عن الملك والاطلاع على أسراره التي يكاتب بها وعنه تصدر التواقيع بالولايات والعزل والمصادرة والإعدام ونحوها، ويرى بعض المؤرخين ومنهم ابن تغري بردي، أن هذه الوظيفة استحدثها المنصور قلاوون، حيث كانت ضمن الوزارة، والوزير هو المتحكم فيها ولكن قلاوون فصلها وعين بها ابن المؤرخ ابن عبد الظاهر. القاضي فتح الدين محمد بن القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر. فكان أول كاتب سر في الدولة التركية. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص ٣٠؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ٧، ص ٢٩٣.

(٢) الحسبة: وموضوعها، التحدث في الأمر والنهي، والتحدث على المعايش والصنائع، والأخذ على يد الخارج عن طريق الصلاح في معيشته وصناعته والذي يشتغل في هذه الوظيفة يقال له المحتسب، يعين للنظر في شئون الرعية ويأمر بما يوافق الشرع، وله النظر في كل ما يهم الرعية في أسواقهم وحياتهم الاجتماعية العامة من معاملات بين بعضهم البعض، يعين من قبل السلطان ويختار معه مجموعة كبيرة من الموظفين التابعين له مباشرة، منهم محتسبو الأسواق في مدن الإقليم، ولمحتسب القاهرة بحكم موقعه الجلوس مع قضاة الإقليم الأربعة، وقضاة العسكر ومفتي دار العدل. انظر الأسدي، التيسير والاعتبار، ص ١٩٠؛ سهام مصطفى أبوزيد، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦م، ص ٩٠، ١٠٥

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ٣٠، ٣١، ٥٥، ٦٠، ٦٦، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨، ١١٥

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٧٧.

(٥) المقريزي، السلوك، ص ١٢٠.

نظر كل من ولاة الإقليم والقليل. أن ابن بطوطة عند زيارته لمصر ذكر أن قاضي الإسكندرية كان يعتم بعمامة خرقت المعتاد[1]، وهذه الصفة التي اكتسبوها لا تعني أنهم هم الوحيدون في الإقليم الذين يرتدون العمائم ولكن ما اختلفوا به من بقية الصفات الأخرى أن عمائمهم كانت كبيرة جداً فهي تتناسب مع مكانة الشخص العلمية الاجتماعية.

لقد توزع أبناء هذه الطبقة داخل الإقليم بشكل كبير جداً فقد شاهد الأدفوي أعداداً كثيرة لا يحصون من أهل العلم والرواية والأدب في أسوان[2] ويقول: إنهم خرجوا في مرة من المرات لملاقاة قاضي قوص[3] فكان أربعمائة عالم منهم يركبون البغال، كما كان فيها لوحدها نيفون رسولاً من رسل الشرع[4].

وبالرغم من انخراط تلك الأعداد الكبيرة ضمن تلك الطبقة إلا أنه لم يكن هناك أي اتفاق معقود للسعي بينهم للحصول على كل حقوقهم الجماعية من السلطان أو من العامة، ويبدو أن أعمال العلماء والفقهاء وتجاوزاتهم دفعت بالسبكي للحديث عن ما يجب أن يكون لهذه الطبقة من حقوق فقد رأى: أن السلطان لابد له من صرف الأعطيات من بيت المال للعلماء والفقهاء، ويطلب إنزالهم في منازلهم كما طلب بضرورة إقامة الفقهاء في كل قرية لتعليم الناس شئون دينهم وفي المقابل طلب من أبناء هذه الطبقة ضرورة الابتعاد عن طلب المناصب والجري وراءها، أن هذه الإجراءات التي طالب بها السبكي كانت من دافع إبراز أهمية هذه الطبقة حتى تكتسب احترام السلطان وحتى تستطيع مواجهة طائفة الترك التي تنكر على الفقهاء حقهم، كما أنه دعا كل المنتمين إلى هذه الطبقة إلى الترفع عن

---

(١) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٢) قاسم عبده، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٢٥ – ٢٦.

(٣) أسوان: مدينة مهمة في أقصى صعيد مصر، كانت تعرف في الماضي باسم ساين (Syene) يحدها من الشرق جبل صحراء العرب جبل العلاقي كان به الذهب أما من الغرب فتحدها منطقة الواحات، والمدينة تقع في معظمها على البر الشرقي لنهر النيل. انظر: عبد الحكيم العفيفي، موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، ٢٠٠٠م، ص ٥٢-٥٣.

(٤) قوص: مدينة في الصعيد تعرف باسم العالية وهي تقع شرقي النيل أرضها خصبة، كثرت فيها البساتين والأسواق استفاد أهلها من موقعها بالقرب من البحر الأحمر فاشتغلوا في التجارة. انظر عبد الحكيم العفيفي، المرجع السابق، ص٣٤٧-٣٧٥.

(٥) الأدفوي، المصدر السابق، ص ٢٩.

العوام وعدم التواضع لهم حتى لا تطمع العامة في شغل وظائف العلماء[1]، وعلى العكس من ذلك تماماً فلم يلتزم أرباب الأقلام[2] بما دعاهم إليه السبكي فقد انصهروا في العامة وقدموا لهم العلم لمن طلبه، والطعام للفقراء بل إن بعضهم ترك حياة العلماء وتجرد وعاشر الفقراء وسافر معهم وجرى على طريقتهم في القول[3].

وما يمكن إضافته عن هذه الطبقة أخيراً أنها لم تضم الرجال فقط بل ضمت عدداً من النساء، اشتغلن بالعلم واكتسبن شهرة كبيرة، ولكن مجتمع الرجال في تلك الفترة لم يسمح لهن بالظهور بحكم ثقافة تلك الفترة لهذا جاءت بعض المعلومات عنهن في المصادر بشكل محتشم وقليل جداً. فمثلاً كتاب الأدفوي الطالع السعيد الذي ترجم فيه لعدد كبير من علماء ومشاهير سكان الصعيد لم يذكر فيه سوى أربع سيدات[4] فقط[5]. وهذا لا يعطي الواقع الحقيقي الذي كانت عليه النساء في تلك الفترة

---

(١) السبكي، المصدر السابق، ص١٧، ٢٢، ٦٨، ٧١، ٨٨، ١٠٥

(٢) كثير من العلماء اختلط بالعامة ولم يضع حداً بينه وبينهم والدليل على ذلك، ما فعله إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميري قاضي قوص الذي امتنع عن إعطاء زكاة مال الأيتام لرسل السلطان الملك الناصر محمد وقال: إن هذا المال من حق الفقراء، وعندما وصل الخبر للسلطان أمر بأن لا يتعرض إليه أحد وعند وفاته أوصى بشيء من ماله للفقراء ووقف عليهم وقفاً كثيراً، يضاف إلى ذلك ما فعله الحسين بن علي بن سيد الأهل بن أبي الحسين بن قاسم حيدر الأسدي وهو فقيه ومحدث وشيخ حلقة وكان جراحاً يطعم الناس حتى أنه يبيع ثوبه وفراشه ويطعم الناس بل وصل به الأمر إلى درجة أنه تجرد من حياة العلماء وسافر معهم إلى كثير من البلاد وجرى على طريقتهم في القول مما جعله يلقب سيد الكل. انظر: الأدفوي، المصدر السابق، ص٦٩، ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٤) أهم السيدات التي ترجم لهن الإدفوي: تاج النساء ابنة عيسى بن علي وهب القوصية، سمعت من أبي عبد الله بن عبد المنعم بن الخيمي وكانت محدثة ومطلعة على كثير من أمور الدين (ت ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠م)، كما ترجم لرقية بنت محمد بن علي بن وهب القشيري، سمعت الحديث من بعض العلماء وحدثت به في القاهرة استفاد منها الكثير من العلماء، كما كان لها الحق في إجازة طلاب العلم، ويقول عنها الإدفوي: هي امرأة متعبدة ملازمة للخير وهي قوصية أي من قوص استوطنت القاهرة (ت٧٤١هـ/ ١٣٤٠م)، كما ترجم لخديجة بنت علي بن وهب القشيري، سمعت الحديث وحدثت به هي الأخرى (ت ٧١٧هـ/ ١٣١٧م)، كما ترجم لظهيرة بنت عيسى بن علي بن وهب، هي الأخرى سمعت الحديث وحدثت به (ت ٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م). انظر الإدفوي، المصدر السابق، ص ١٧٥، ٢٤٠، ٢٤٦-٦٤٨

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٥، ٢٤٠، ٢٤٦-٦٤٨

المبحث الثاني

الرعية المحكومين

أرباب الحرف، العوام، الأعراب، أهل الذمة، عناصر أخرى

إذا كانت طبقة الحكام تضم السلطان، وقوته العسكرية من المماليك، وأجهزته الإدارية - دينية، وديوانية - التي كانت تدار من قبل التجار، وأرباب القلم، فإن مصطلح الرعية كان أشمل وأوسع من حيث المفهوم والمعنى وهو أعمق بكثير من مفهوم السلطان ومن تبعه، فالرعية هم الأكثر رسوخاً اجتماعياً في الإقليم، وعليهم قامت الدولة بفضل ما قدموه من جهد ومال واستمرارية رسمت معالم حياة اجتماعية كانت زاخرة بكل أنواع الأنشطة، والرعية في نفس الوقت كانت في منأى عن حياة الطبقة الحاكمة ولم تسع إلى طلب ما في يد السلطان من مزايا تمتع بها دونهم، باستثناء حركة الأعراب التي كانت دائماً توصف بالشغب والخروج عن صاحب الأمر مما استوجب عقابها وسحقها تماماً.

إن هذا التقسيم الفئوي الذي وضعه المقريزي[1] وابن خلدون - قدمته هذه الدراسة فيما سبق - وغيرهم من المؤرخين المحدثين[2] كان يعتمد على التفاوت الطبقي، في المستوى

---

(1) لقد رأى المقريزي: أن الناس بإقليم مصر انقسموا إلى سبعة أقسام على الجملة فالقسم الأول: هم أهل الدولة، والقسم الثاني: أهل اليسار من التجار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية، أما القسم الثالث: فهم من الباعة ومتوسطي الحال من التجار ويقال لهم: أصحاب البز، ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة، والقسم الرابع: يضم أهل الفلح - الفلاحون - وهم أهل الزراعات والحرث سكان القرى والريف، والقسم الخامس: هم الفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، أما القسم السادس: فهو يضم أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن، والقسم السابع: شمل ذوي الحاجات والمسكنة، وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم. انظر: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص٦٤.

(2) من المؤرخين المحدثين الذين قسموا مجتمع الإقليم سعيد عبد الفتاح عاشور، الذي اعتبر أن المجتمع المصري رغم - حسب تعبيره - وبالرغم من إقليمية هذا التعبير وعدم صحته من الناحية التاريخية، فهو يرى أن المجتمع مكون ومرتب كالتالي: طبقة المماليك، وطبقة المعممين، وطبقة التجار، وطبقة الصناع وأرباب الحرف، وطبقة العوام، وطبقة أهل الذمة، وطبقة الفلاحين، وطبقة الأعراب، ثم يختم بالأقليات الأجنبية. انظر كتاب المؤلف: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص ١٦ - ٦٦

الاقتصادي لكل فئة حسب نشاطها في المجتمع[1]. أن معيار القياس الذي فرضه الضرورة المرحلية والتي تملك موجبها المماليك الإقليم كان يقوم على أساس نوعية النشاط الاقتصادي وما يعود به من مردود مادي مرتفع أو منخفض حكمت على الإقليم أن يعيش في مرحلة من الطبقية الخانقة جعلت الحكام العسكريين يتمتعون بكل الامتيازات والحقوق، وفي المقابل كانت الرعية تؤدي دورها كطبقة مستعبدة تنتج، وتدفع الضرائب ولم يكن من حق أفرادها أن يشاركوا في مسئوليات الحكم

أولاً: طبقة أرباب الحرف

يرى المقريزي في إغاثة الأمة أن هذه الطبقة تأتي في القسم الثالث من الترتيب العام داخل المجتمع ويقول: إنهم من الباعة وهم متوسطو الحال من التجار، ويقال لهم: أصحاب البز[2] ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم من السوقة[3]، هذه الطبقة تضم أيضاً القسم السادس من تقسيم المقريزي الذي يضع فيه أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، كما أنها شملت الحمالين والخدم والسواس والحاكة والبناة وهؤلاء تضاعفت أجورهم تضاعفاً كبيراً خصوصاً أثناء الأزمات الاقتصادية[4].

لقد رتب السبكي كثيرا من المهن التي كانت في عصر المماليك بشكل منظم بحيث أورد أصحاب المهن على اختلاف مهنهم فمنهم، البناء، والطيان، والدهان، والصباغ، والنقاش، والمزين، والحائك، والخياط، والبابا[5]، والإسكافي، والدلالون، والفلاحين

---

(١) قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص ١٠ .

(٢) أصحاب البز والجمع برازين والمشتغل بما يعرف بالبزازة، والبز نوع من الثياب التي كانت تباع في الإقليم في تلك الفترة. انظر، المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٦٠ .

(٣) السويقة أصغر حجما من السوق، وقد اختصت بتلبية الحاجات اليومية لقطاع صغير من المدينة فصغر حجمها وتحديد وظيفتها سميت السويقات نظراً لصغرها نوعاً عن تلك التي تخدم المدينة كلها. انظر: عاصم محمد الرفاعي، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، ص ٤١ .

(٤) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٦٤، ٦٦ - ٦٧ .

(٥) البابا: لقب لمن تعاطى الغسل والصقل للثياب وغير ذلك، وهو لفظ رومي معناه الأب وكأنه لقب بذلك لأنه لا يعاطى ما فيه ترفيه مخدومه من تنظيف قماشه وتحسين هيئته أشبه الأب الشفيق. انظر السبكي، المصدر السابق، ص ١٣٨

الذين يسميهم أصحاب الزرع والشجر، وحراس المساجد ومدربي الحيوانات ، وزمرة السدق، أي أن هذه الطبقة ضمت كل ذي حرفة ذكرت آنفا أو لم تذكر[1] ومما يجب ملاحظته هنا أن بعض المؤرخين المحدثين لم يعتبر الفلاحين ضمن إطار هذه الطبقة بل اعتبرهم طبقة مستقلة عن كل الطبقات الأخرى بحكم أنهم يمثلون السواد الأعظم من أهل البلاد أو لأن المجتمع نظر إليهم نظرة احتقار وإهمال، فهذه المهنة اعتبرها البعض مهنة الضعفاء والأذلاء الذين لا حول لهم ولا قوة[2] وربما أن هذا القول وتلك الرؤية وطريقة التفكير دفعت بأعداد كبيرة جدا من الفلاحين إلى الهرب إلى المدينة التي لم توفر لمعظمهم فرص عيش أكرم من مهنة الفلاحة مما جعلهم يتدرجون في طبقة أقل شأناً وأردأ وضعاً وهي طبقة العوام.

كما أن الدولة ساهمت في دفع الفلاحين وأهل الريف إلى ترك مزارعهم بسبب كثرة المغارم وتنوع المظالم فاختلفت أحوالهم وتمزقوا كل عزق وجلوا عن أوطانهم ، وبالرغم من تلك القتامة وسوء أوضاع الفلاحين إلا أن فرص ثرائهم كانت متوفرة خصوصاً في سنوات الجدب[3].

ويرى بعض المؤرخين المحدثين أن هذه الطبقة كانت منظمة بشكل دقيق فهي وإلى جانب كونها ضمت أرباب الحرف قسمت إلى عدة أقسام: العمال، والصناع، وأصحاب المهن، والأغرب من ذلك أن البعض يشتط بالقول إلى درجة أنه يقول: بأن هؤلاء خضعوا لنظام النقابات، والنقابة الواحدة تضم أصحاب الصنعة الواحدة حيث تنظم علاقاتهم فيما بينهم، وفي بينهم وبين الجمهور، ولكل نقابة شيخ لتسيير تلك المهنة وحل النزاعات التي تطرأ أثناء العمل[4] .

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٧ –١٤٧.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ٥٦

(٣) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٣٩، ٦٦ .

(٤) سعيد عاشور، المجتمع المصري، ص ٤٣ ؛ زوري جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٥٨م، ص ١٧ .

لقد استغل أرباب الصناعات فرص المجاعات داخل الإقليم[1] فاستطاعوا تغيير أوضاعهم بشكل جذري حيث تحولوا إلى أصحاب ثروات ومنهم مثلاً العطارون لتدبير سعوف الأعشاب الطبية للتداوي وصل أجر أحدهم في اليوم الواحد إلى مئة درهم، كما زادت أرباح وفوائد التجار والباعة ازدياداً كبيراً وملحوظاً حتى إن استفادة البائع الواحد في اليوم الواحد وصلت إلى المائة والمئتي درهم، كما زادت مكاسب أرباب الصنائع إلى الضعفين وأكثر، والدليل على ذلك أن الخبازين أصحاب أفران الخبز جنوا أرباحاً طائلة من وراء احتكارهم لهذه الصناعة، لقد تركز أبناء هذه الطبقة في كل الإقليم وخصوصاً في مركز المدن بحكم أن أعمالهم كانت تحتاج إلى كثافة سكانية ـ باستثناء الفلاحين الذين تمركز وجودهم خارج المدن بحكم أن الأراضي الزراعية هي التي تتحكم في وجودهم وانتشارها ـ حيث ذكر ابن دقماق: مجموعة كبيرة من الأسواق التي كانت مأهولة بالحوانيت وصل تعدادها إلى أربعة وعشرين سوقاً داخل القاهرة كان أصغرها سوق دار النحاس حيث حوى أكثر من أحد عشر حانوتاً[2] وهذه الأسواق كانت دائمة وبداخلها حوانيت وكل مجموعة حوانيت متخصصة في بيع منتج معين مثل حوانيت السباكين،

---

(١) لقد وقعت أزمات اقتصادية داخل الإقليم كادت أن تقضي على سكانه لولا السياسة التي اتبعها السلاطين لإدارة تلك الأزمات فمن بين الأزمات الخانقة والتي مر بها الإقليم، أزمة سنة (٦٩٦هـ/١٢٩٦م) أيام حكم العادل كتبغا، فقد تأخر سقوط المطر وأجدبت البلاد مما دفع أهل برقة بالهجرة إلى الإقليم وكان عددهم حوالي ثلاثين ألف نفس بعيالهم وأنعامهم مما زاد الأمر سوءاً لتحركت الأسعار ووصل سعر أردب القمح إلى مائة درهم، والشعير إلى ستين درهم، والفول إلى خمسين، واللحم إلى ثلاثة دراهم للرطل الواحد فاستغل أصحاب المهن والفلاحون الظرف وزادت أرباحهم فباع عطار يسكن حارة الديلم ـ وهي إحدى حارات القاهرة القديمة كان يسكنها طائفة من الأتراك ـ في شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم، كما زاد الطلب على الأطباء وبذلك لهم الأموال وكثر تحصيلهم فكان كسب الواحد منهم في اليوم يصل إلى مائة درهم كما وقعت في الإقليم أزمة أخرى سنة (٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م) أيام الناصر محمد بن قلاوون حيث اشتدت الأزمة فوصل ثمن الخبز الخمسة أرطال بدرهم ولا يكاد يوجد وعدم القمح من الأسواق فكان على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من الناس، وصار الخبز نادراً للدرجة أنه شبه بحصارة الذهب، كما وقعت أزمة ثالثة خلال حكم المماليك الأول وهي سنة (٧٧٦هـ/ ١٣٧٤ م) أيام الأشرف شعبان، وحصل فيها ما حصل في الأزمات السابقة. انظر المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٢٦ ـ ٣٥

(٢) ابن دقماق، المصدر السابق، جـ١، ص ٣٢ ـ ٣٤.

والصيادين، والبرازين، والعطارين، والبقالين، والعلافين وغيرهم[1]، ولم يقتصر نشاط هذه الطبقة على تلك الحوانيت بل تعدى الأمر ذلك فقد توزعوا في المواقف، والرحاب، والأسواق التي تقام بشكل أسبوعي وهذا النشاط سيأتي ذكره فيما بعد.

أما الفلاحين فقد توزعوا على معظم الأراضي الزراعية[2] وأوضاعهم تعتبر أحسن حالاً من كثيرٍ من الحرفيين، وهم مَنْ مدَّ الإقليم بالمنتوجات الزراعية واستفادوا من وراء ذلك، وخصوصاً أنهم أنتجوا السلع الضرورية مثل: الأرز، والقصب، والسكر، والفواكه، كما اهتموا بتربية الحيوانات إلى جانب اهتمامهم بالزراعة، ولكن الطبقة الحاكمة لم تتركهم في حالهم ولم تعتبرهم طبقة منتجة يجب المحافظة عليها والدليل أن السلاطين فرضوا عليهم الضرائب المتنوعة[3] كما قاموا بمصادرة أحسن الأراضي منهم مما دفع بكثير من المزارعين لتغيير نشاطهم وأوضاعهم.

---

(1) المصدر نفسه، ص ٣٣ – ٣٤

(2) لقد احتوى الإقليم على كثير من الأراضي الزراعية التي عاش فيها الفلاحين أذكر منها: دمياط (Damietta) وهي تقع على الضفة الشرقية لنهر النيل - فرع دمياط - وعلى مقربة من البحر المتوسط بحوالي ١٢كم وتشتهر بإنتاج السكر كما اهتمت بإنتاج الأرز والقطن والحرير والأسماك. أما الفيوم (Faiyum) فتقع بجنوب غرب القاهرة على بعد حوالي ١٠٠كم والمدينة عامرة بأرض زراعية خصبة واشتغل أهلها بالزراعة، أما قليوب (Qaiyub)تقع في الشمال من القاهرة على بعد ٣٠ كم وهي مدينة وتحيط بها البساتين والحقول الخضراء كان فيها ألف وسبعمائة بستان. وقوص (Qus) تقع شرق النيل وفيها كثير من البساتين والأسواق، ودمنهور، والمنزلة، والإسكندرية، ودلاص وهي بالصعيد غربي النيل. انظر غرس الدين بن الظاهري، المصدر السابق، ص ٣٤، ٣٥؛ ابن بطوطة، المصدر السابق، ٣٥-٣٦؛ عبد الحكيم العفيفي، المرجع السابق، ص٢٣٧، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥؛ علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ٤١٤، ٤١٦.

(3) من الضرائب التي كانت تفرض على الصناع والفلاحين دون وجه حق زكاة الدولبة وهي تفرض على مستخدم الدواليب أي العجلات في الري أو الغزل أو صناعة النسيج فهي ضريبة تأخذ من مستعملي الآلات الصناعية. انظر بيرس الدوادار، المصدر السابق، ١٨١

ثانياً: طبقة العوام

لقد كثرت التعريفات لهذه الطبقة فمصطلح العامة يعني خلاف الخاصة والجمع فيه عوام، ودرجت المصادر التي كتبت عن هذه الفترة بتسميتهم بهذه الصفة[1] أما المراجع الحديثة فقد عرفتهم بأنهم جمهور من الباعة والسوقة والسقائين والمكاريين[2] والمعدمين وأشباه المعدمين[3] بينما يرى البعض الآخر، أن الطبقة العامة ضمت جميع الرعايا من سكان المدن باستثناء رجال القلم[4] وبالإضافة إلى ما سبق فإن هذه الطبقة ينظر إليها على أساس أنها في نهاية السلم الاجتماعي للإقليم، فالمقريزي يرى أنهم في نهاية الترتيب فهم الطبقة السابعة والتي تضم كل الفقراء أهل الخصاصة والمسكنة وحياتهم تعتمد أصلاً على سؤال الناس[5] ولا يقف النقد ونظرة الاستعلاء من قبل بقية الطبقات هذه الطبقة عند هذا الحد بل يصل الأمر إلى درجة إضافة أعداد كبيرة من شلاق الزعر[6] والحرافيش[7]

---

(١) ابن خلدون، العبر، جـ٥، ص٥٠٢ –٥٠٣؛ ابن دقماق، ق١، ص ٢٢، ٣٠؛ ابن تغري بردي، النجوم، جـ٧، ص٩.

(٢) المكاري: هو صاحب الدابة التي كانت تستخدم للركوب والتنقل، أي وسيلة المواصلات المستخدمة في تلك الفترة. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص ١٤٠

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص٤٤.

(٤) علاء طه رزق، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٥) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٦٧.

(٦) شلاق الزعر: وهم الزعار، والزعرة، والزعر جمع زاعر وهو اللص والمحتال وسيء الخلق، والشلاق مرادف للزعر والمراد بهم من يدخلون الرعب في قلوب الناس. انظر: المقريزي، المصدر السابق، ص ٤٠؛ عباس محمد الوقاد، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكة، ص٩٥- ٢٠٦.

(٧) الحرافيش: جمع حرفوش، وهو الجافي الغليظ المتهيج للشر، والحرفوش أيضاً دميم الخلق، وتعني أيضاً المقاتل، والمصارع واللص، وحرفش، واحرنفش، واحرنقش، الرجل إذا تهيأ للقتال، ويقول عنهم ابن بطوطة إنهم طائفة كبيرة أهل صلابة وجاه ودعار وقد تهم يخشاها السلطان فقد رأى أثناء وجوده في مصر أن أحد الأمراء المماليك كان يحسن إليهم ولكن السلطان الملك الناصر حبسه مما جعل الحرافيش يجتمعون وأعدادهم تفوق الآف ووقفوا بأسفل القلعة ونادوا بلسان واحد يا أعرش اللتحس المقصود الناصر. أخرجه، فأخرجه من حبسه، وهذه دلالة على أن الطبقة الحاكمة كانت تضع لهم حساباً، وربما كانت كراهيتهم من قبل المؤرخين نابعة من منطلق كره الحكام لهم=

والمشاعلية[1] إلى هذه الطبقة، وهم أهل الفساد من العوام، لهذا أطلق عليهم أوباش العامة[2] ومهما يكن من أمر، فإن هذه الطبقة كانت تتربع على قمة الهرم الاجتماعي من حيث كثرة العدد ومن حيث الإنتاج وأيضا من حيث الفاقة والشقاء الذي عاشوا فيه فهم من اكتظت بهم الشوارع والمدن والأرياف، فأعطوا الإقليم الحياة وأصبغوا عليه طابع المدنية، وإذا كانت الدراسة قد بدأت في معرض حديثها عن هذه الطبقة بأسس طوائفها، فإن أعلاها، وأوسطها، يكاد يكون مقارباً لما ذكر عن عوام العوام، كما تسميهم هذه الدراسة بدلاً من أوباش العوام.

لقد عاش العوام في الإقليم يمتهنون مختلف الأعمال فمنهم الباعة الثابتين، والمتجولون، والسوقة وهم من رواد الأسواق الصغيرة والمتجولين بها على أمل أن يحصل بعضهم على عمل أو لقمة طعام يسد بها جوعه، كما شملت هذه الطبقة طائفة السقائين، والمكارية وهما وظيفتان اشتغل فيهما أعداد كبيرة من العوام، فالسقاء هو الذي يجلب ماء الشرب من العيون والآبار البعيدة عن المدن ليبيعها ويستفيد من ثمنها، أما المكاري فهو صاحب الدابة التي يؤجرها للناس لغرض نقلهم إلى الأماكن التي يريدونها، وما يثير الانتباه هنا ما جاء به ابن بطوطة الذي قال. بأن السقائين على الجمال في مصر - المقصود العاصمة وليس الإقليم - وصل تعدادهم إلى اثنى عشر ألف سقاء، وأن بها ثلاثين ألف مكاري[3]، وإذا كان هذا العدد صحيحاً فإن السواد الأعظم من المجتمع كان يعيش حياة الفاقة والفقر وإن السكان سعوا بكل جهدهم لمقاومة الموت، وما دفع عوام العوام الحرافيش للسرقة والنهب إلا عدم توفر فرص العمل. ويبدو أن السلاطين لم يحاولوا القضاء على تلك الظاهرة بإيجاد حلول لها بل بالعكس من ذلك تماماً فإن بعض السلاطين

= وربما كانت لهم ميزات لم تذكرها المصادر وربما أيضاً كان وجودهم ما هو إلا تطور لنظام الفتوة الذي كان مرافقاً لقيام الدول العربية الإسلامية. انظر: بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ص٢٠٨؛ ابن بطوطة، المصدر السابق، ص٤٤؛ أبي الفداء، المصدر السابق، مج٢، ج٤، ص١٣٦؛ محاسن محمد الوقاد، المرجع السابق، ص٢٠٦.

(١) المشاعلية: وهم الذين يحملون مشعلاً يقد بالنار بين يدي الأمراء ليلاً، وإذا أمر بشنق أحد أو تسميره أو النداء عليه تولوا ذلك. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص٤٤.

(٣) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٧

كلما غضب على أحد الأمراء أو الأغنياء ترك الحرافيش ينهبون داره وما فيها من الذهب والفضة والجواهر والثياب الفاخرة التي تعادل ثروة[1].

وإذا كان أرباب الحرف وما يتبعهم على رأس هذه الطبقة، والحرافيش من بعدهم فإن قاعدة هذه الطبقة كانت من الفقراء المعدومين جداً فهم لا يبيعون ولا يعملون ويكتفون بسؤال الناس في الشوارع، مما جعل السلاطين يخصصون لهم أموالاً تصرف عليهم داخل الربط، والزوايا، والخانقاوات[2]، كما شارك كبار التجار، والعلماء، والأثرياء في عملية توفير الطعام، والشراب، والملابس الصيفية والشتوية لهم داخل تلك المؤسسات[3].

لم تكن صبغة الحكام في حقيقة الأمر منطوية على نفسها ولم تكن سيئة إلى تلك الدرجة التي حاول بعض الكتاب[4] تصويرها فقد مد السلاطين يد العون للفقراء خصوصاً خلال تلك الأزمات الاقتصادية الثلاث التي مر بها الإقليم خلال السنوات (٦٩٦هـ/ ١٢٩٦ م) و(٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م) و(٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م) والتي كاد يهلك معظم سكانه حيث حرص السلاطين على مراقبة العوام الفقراء، وفي كثير من الأحيان دعت

---

(١) أبي الفداء، المصدر السابق، مج ٢، جـ٤، ص ١٣٦

(٢) الخانقاة: وهي الخوانك وجمع خانكاه وهي كلمة فارسية معناها بيت، وقيل أصلها خونقاه أي الموضع الذي يأكل فيه الملك، والخانقاه مكونة من مقطعين خان وجاه بمعنى مكان الأكل، أما معناها المعماري فهي المكان المخصص لإيواء الصوفيين المنقطعين للعبادة، وقد ظهرت الخانقاه منذ القرن ٤ هـ في إيران ثم انتشرت بعد ذلك. انظر: عباس محمد الوقاد، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، ص٤٧؛ عبدالرحمن أمين صادق، شيخ الشيوخ بالديار المصرية في الدولتين الأيوبية والمملوكية، مكتبة عالم الفكر، القاهرة، مصر، ١٩٨٧ م، ص٢٤

(٣) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٤) لقد تحامل بعض من الكتاب – غير المتخصصين وعلى ما يبدو- على دولة المماليك كدولة قائمة قدمت للإقليم كثيراً من الأعمال الجليلة يأتي في مقدمتها صد الغزو المغولي، وإنهاء الوجود الصليبي من بلاد الشام، ناهيك عن الإصلاحات الداخلية التي قام بها السلاطين من خلال إقامة المنشآت المعمارية والجسور للري، كما قدم هؤلاء مثلاً عظيماً في العطف على الفقراء والاهتمام بهم بالرغم من حرمانهم في صغرهم من أبسط الحقوق الأسرية والاجتماعية، حيث اعتبروهم شراذم وافدة من أمم شتى همهم الوحيد الحكم وإيذاء الشعب وسلب أمواله بكل وسائل البطش والقمع والقسوة. انظر: جمال بدوي، المماليك على عرش مصر نظرات في تاريخ المماليك، مكتبة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ م، ص ١٣

الضرورة بين تقسيم الفقراء على الأمراء والتجار الذين يطبقون أوامر السلطان ويقدمون الأطعمة للفقراء طيلة فترة المجاعة كما اقتسم السلطان في بعض الأحيان تكاليف مؤونة الفقراء بينه وبين الأمراء كما حدث في سنة (٧٣٦ هـ/ ١٣٣٥ م) عندما أمر السلطان الناصر محمد الأمراء والمماليك بشهر عليهم، وشهر عليه، فأطاعه الأمراء مما جعل الأسعار تنخفض وتمر الأزمة بسلام[1].

لقد قدم العوام المساعدة في كثير من المناسبات للطبقة الحاكمة فإلى جانب أنهم كانوا يشاركون في احتفالات الدولة الكثيرة والتي كانت موسماً كبيراً لتقديم الطعام والشراب الذي استغلته العامة أحسن استغلال من حيث إنها مواسم طعام مجانية، ولكن العامة لم تكتف بمشاركة السلاطين تلك الموائد فقط، بل كانت مواقف حاسمة في كثير من الأحيان فقد أثار العامة الاضطرابات، والفوضى، والغوغاء داخل الإقليم بسبب استبعاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون عن الحكم من قبل بيبرس الجاشنكيري سنة (٧٠٨هـ/ ١٣٠٩م) فقد علم الناصر محمد من مماليكه أن الناس على طاعة ومحبة له وزيادة على ذلك فقد رفض العامة وجود سلطان مغتصب للحكم بحكمهم، فأعلنوا العصيان مما جعل بيبرس يخلع نفسه فعاد الناصر للحكم سنة (٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩م)[2].

وبالرغم من وجود كثير من الظواهر السلبية التي مارسها العامة، وحُسبت عليهم فإن بعضاً من المؤرخين الذين عاشوا في تلك الفترة لم يقف متفرجاً على ما يحدث داخل الإقليم فحاولوا نقد تلك الظواهر ومن ثم معالجتها، والدليل على ذلك ما فعله ابن دانيال الموصلي الذي قدم كثيراً من النصائح للحرافيش وغيرهم ممن يرتكبون الأعمال التي تسيء للأخلاق، والوضع العام في الإقليم، وتلك النصائح جاءت على شكل أشعار وتمثيليات كانت تعرض للعامة وتروى لهم كوسيلة للتسلية والفائدة[3] ولكن تلك المحاولات للإصلاح التي كانت تطلق من فوق المنابر وبواسطة المصلحين لم تجد آذاناً صاغية فقد كثر

---

(١) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ص١١٩ ؛ المقريزي، إغاثة الأمة، ص٢٩، ٣٤ - ٣٥

(٢) ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، جـ٢، ص ١٧ - ١٨ ؛ ابن خلدون، العبر، جـ٥، ص٥٠٢، ٥٢٣

(٣) شمس الدين محمد بن دانيال الموصلي، طيف الخيال، رقم الميكروفيلم ٣٦٥٥ أدب، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ورقة (٦) .

الفساد بين العامة والخاصة، وصارت الفواحش ترتكب في الشوارع دون وجود رادع، والسبب ربما يعود إلى طمعه حكام الدولة العسكريين الذين سلموا شئون الدولة الداخلية لأرباب الأقلام فتسلطت ذممهم وانتشرت الرشوة[1] فيما بينهم وبين العامة وصارت المناصب تشترى وتباع[2].

ثالثاً: الأعراب

لقد أفرد هذا الكتاب مبحثاً خاصاً في الفصل الأول عن العناصر السكانية داخل الإقليم، بسبب الغموض الذي يكتنف وجودهم وانتشارهم، ومن حيث سكوت المصادر عن تلك القضية الجوهرية، ولعل من أهم العناصر التي تطالع أي باحث عن العروق السكانية ووجودها داخل الإقليم وانتشارها فيه، نجد العرب وقبائلهم موجودة ومترسخة في الإقليم بشكل يصعب فيه تمييز تلك الهجرات، متى قدمت؟ وكيف استقرت؟ وماذا أنتجت؟ وكيف غابت أخبارهم عن أغلب المؤرخين؟ ولم تجد الدراسة تفسيراً لذلك إلا في كون العرب اندمجوا في مجتمع الإقليم بحيث صار من الصعب التمييز بينهم وبين سكان الإقليم الأصليين، ولم تبق سوى تلك القبائل المتمسكة بقبليتها والمحافظة على نوع معاشها مما جعل المصادر تشير إليهم بمصطلح الأعراب - البدو - وحمدوا فوق طاقتهم وألصقت بهم كل الأعمال المشينة واعتبرت كل تحركاتهم خروجاً عن نظام الدولة مما استوجب قمعهم والضغط عليهم وذلك في محاولة من السلطان لتدجينهم وترويضهم، وتحويلهم إلى أداة للإنتاج، ودفع الضرائب

لقد عاش الأعراب في الأرياف وفي البوادي على هامش الحياة المدنية التي عاشتها بقية أبناء المجتمع في المدن المكتظة بالسكان، وتم استخدامهم من قبل الدولة الأيوبية، التي أشركتهم في الجيش فكانت لهم جرائد تضم أعداداً كبيرة منهم كما اعتمدت عليهم في تأمين بعض الثغور والدليل أن الصالح نجم الدين أيوب اعتمد على قبيلة كنانة فقد

---

(١) انتشرت ظاهرة الرشوة أثناء حكم المماليك إلى درجة كبيرة جداً حيث كانت تعرض على السلاطين وهي ما يؤخذ من مال مقابل تولي منصب معين مثل ولاة البلاد ومحتسبها، وقضاتها، ووعاظها، وهذه المناصب لا يمكن الوصول إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة. انظر: المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٣٢، ٣٨؛ المقريزي، الخطط، جـ١، ص ٢١٨

(٢) المقريزي، الخطط، ص ٣٠٣ - ٣١٣.

أعطاهم ميرة وما يلزمهم من الأسلحة حتى يواجهوا الصليبيين ولكنهم هربوا أثناء حصار الثغر مما جعله يسقط سنة (٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م) فكان عقابهم شديداً حيث شنق عدد خمسين أميراً منهم كجزاء لما ارتكبوه[1] هذا عن الأيوبيين. أما المماليك فإن الصراعات التي حدثت مع قيام الدولة أبعدت الأعراب وجعلتهم في معزل عن تلك الصراعات فاستغلوا الظرف ورفعوا راية العصيان في الصعيد[2] وكثر طغيانهم وبغيهم وحصل لأهل البلاد منهم من أنواع الأذى ونهب الأموال والتعرض إلى الحريم ما لم يحدث في أي وقت[3]. لقد كانت حركة الأعراب تلك ناتجة في تصور الدراسة عن سببين رئيسين هما: تقلص دور العربان في العمليات العسكرية داخل الإقليم وخارجه، وخصوصاً أن الدولة السابقة استخدمتهم واستثمرت قوتهم فنتج عن ذلك وجود قوة عسكرية معطلة أهملها المماليك فاستخدمت داخلياً - وعلى العكس من ذلك تماماً فإن قبائل العربان في الشام تم استخدامها -[4]. أما السبب الثاني فهو: الأنفة التي شعر بها العربان في كون من يحكم البلاد أرقاء مستعبدين، وفي إطار هذين السببين كانت علاقة الأعراب والمماليك تدور.

وفي ظل تلك الأحداث المضطربة في الإقليم أيام تأسيس الدولة التركية يقول المقريزي: خرج الشريف حصن الدين بن ثعلب الجعفري[5]، عن الدولة وأعلن العصيان

---

(١) زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، جـ٢، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٦٩م، ص ٢٥٩؛ النويري، المصدر السابق جـ٢٩، ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٢) الصعيد: ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي الصعيد الأعلى، ويبدأ من أسوان إلى قرب أخميم، والصعيد الأوسط، يبدأ من أخميم إلى البهنسا، والصعيد الأدنى من البهنسا إلى مدينة الفسطاط. والصعيد يعني المرتفع من الأرض، كما اعتبره البعض وجه الأرض وقيل أيضاً: الأرض الطيبة، وعرف الصعيد بهذا الاسم عند العرب زمن الإسلام لأنه مرتفع عما دونه من أرض مصر، كما يسمى بالوجه القبلي. انظر المقريزي، خطط، جـ١، ص ٥٣٢؛ محمد البرجاوي، المصدر السابق، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٣) النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص٤٢٧.

(٤) أمين المنوري، (أحلاف القبائل العربية في بلاد الشام في العهد المملوكي)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد ٥، لسنة ١٩٨١م، دمشق، سوريا، ص ٤٤، ٥٦.

(٥) هو الشريف حصن الدين ثعلب بن الأمير نجم الدين علي بن الأمير الشريف فخر الدين إسماعيل ابن حصن الدولة مجد العرب الجعفري، اجتمعت عليه عربان مصر بعد أن أمنت من تمكنت غمرك عليهم سنة (٦٥١هـ/ ١٢٥٣م) فقاتلهم الأتراك وأمسكوا الشريف، ومن أقواله التي تتردد عنه أنه قال: نحن أصحاب البلاد وأحق بالملك من المماليك. انظر: المقريزي، البيان والإعراب، ص٩، ١٠، ١٢٣.

ومع خروج حصن الدين عن السلطان وأخذه لنفسه فتجمعت حوله الأعراب في الصعيد فكانت أعداد الفرسان ممن انضمت له اثني عشر ألف فارس، وتجاوز عدد الراجلة الإحصاء، إلا أن النويري يرى أن عددهم ومعهم السلاح ستون ألف راجل[1].

إن هذه القوة وكما يؤكد المقريزي كانت بداية عملية المقاومة التي بدأت في سنة (٦٥١هـ/ ١٢٥٣م) ومن ثم توالت الحركات الرافضة للوجود المملوكي حيث تركزت في أسيوط، ومنفلوط بقيادة قبيلة جهينة، وكانت منظمة لدرجة أن أصحاب الحركة جبوا الضرائب من التجار في مناطقهم، كما تسمى هؤلاء الأعراب بأسماء الأمراء[2]، وهذا الوضع لم يكن يرضي المماليك إلا أنهم كانوا في حرب مع أبناء البيت الأيوبي في الشام، وعندما انتهت الحرب أرسل المعز عز الدين أيبك الأمير فارس الدين أقطاي على رأس ألفي فارس من العسكر فهزمهم ومزقهم شر ممزق، كما توجه العسكر إلى عرب الغربية والمنوفية وفيها سنبس، ولواتة فهزمهم أيضا وسبا حريمهم[3].

واستقر في الصعيد الأمير عزالدين أيبك الأفرم الصالحي[4]، ليصلح من شأنه ولكنه في سنة (٦٥٣هـ/ ١٢٥٥م) عصى السلطان بسبب مقتل فارس الدين أقطاي ومن الغريب جدا أن الشريف حصن الدين انضم إلى الأفرم في عملية عصيانه وعاد النهب من جديد كما أن هؤلاء جبوا الضرائب والجرية من ذمة تلك الأعمال - القوصية الأخيمية، والأسيوطية - ولكن الاتفاق الذي حدث بين الأفرم والسلطان أنهى تلك الفوضى وتم القبض هذه المرة على الشريف حصن الدين ونقل إلى القلعة ثم إلى الاسكندرية وبقي فيه حتى عهد بيبرس الذي أعدمه شنقاً[5]

---

(١) النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص ٤٢٨ ؛ ابن خلدون، العبر، جـ ٥، ص ٤٤٥ ؛ المقريزي، البيان والإعراب ص ١٢٢- ١٢٣.

(٢) المقريزي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص٤٢٨ ؛ المقريزي ؛ البيان والإعراب، ص ١٢٣

(٤) وهو عز الدين أيبك بن عبد الله المعروف بالساقي والأفرم الكبير، كان له ثروة وأملاك، يقال إنه كان له ثمن الديار المصرية، وهو صاحب الرباط والجسر على بركة الحبش، حلف أولاده الناصر محمد بن قلاوون (ت ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م)انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي على المنهل الصافي،جـ١، ص ١٦١

(٥) النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص٤٣٩؛ أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ت)، ص١٣٤؛ الحبي، محمد المحبي، جـ١، ص١٠٧ - ١٠٨.

وما تقدم كان بشكل مختصر عن علاقة الأعراب بالمماليك، أما عن أوضاعهم العامة فقد كان منهم أمراء يأتمرون بأمرهم وهؤلاء الأمراء يملكون أنعاماً وأرزاقاً وثروات وافرة وإلى جانب تلك الثروة اعتاد السلاطين إقطاعهم بعض الإقطاعات حتى يأمن جانبهم ولكنهم يخرجون على السلطان عندما يمنعها عنهم ويقطعون الطريق ويأخذون أموال الناس بالباطل ويسفكون الدماء[1] وبعض المصادر أوردت عنهم كثيراً من الأخبار والتي تتحدث عن سوء أخلاقهم وبعدهم عن الدين، فإلى جانب القتل وسفك الدماء، كانت أنكحتهم غير شرعية وأحوالهم غير مرضية لهذا رأى البعض أن هؤلاء لا يتحجبون إلا مجازاً[2]، وربما كان سبب تحامل تلك المصادر عليهم يعود إلى أن أحكام السلاطين لا تجري عليهم في الغالب، لبعدهم عن عاصمة الإقليم وصعوبة الطريق إلى منازلهم[3]

لقد انقسم الأعراب إلى فريقين الأول: خضع للدولة وتعامل معها واستفاد منها وانصهر في مجتمع الدولة، والفريق الثاني: خرج عنها ودخل في صراع معها وقاد ضدها حركة مقاومة عنيفة استمرت طيلة فترة بقاء المماليك في السلطة. والدليل على ذلك ما قام به الأعراب في فترة حكم السلطان الناصر الثانية والثالثة، يضاف إليها حركة الأعراب زمن الملك الصالح، والتي كانت أشد خطورة حيث تزعمها رجل يدعى الأحدب[4] جمع حوله أعداداً من الأعراب والخارجين عن السلطان وأفسدوا الزروع ونهبوا الأموال ولم

---

(1) السبكي، المصدر السابق، ص54.

(2) المصدر نفسه، ص55؛ القاسم بن التجيبي السبتي، مستفاد الرحلة والاغتراب، تحقيق: عبدالحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، ليبيا - تونس، 1975م، ص201

(3) المصدر نفسه، ص203.

(4) لقد تزعمت قبيلة جهينة حركة المقاومة ضد الوجود المملوكي في منطقة اسيوط ومنفلوط ولكن المماليك استطاعوا هزيمة تلك القبيلة، فتنقلت جهينة إلى الصعيد الأعلى واستمرت المقاومة حتى في عهد الحسن بزعامة محمد بن واصل العركي وهو من قبيلة عرك بطن من بطون جهينة سنة (749-754هـ/1348-1353م) ولقب بالأحدب لطوله وانحناء ظهره، نادى بالسلطنة لنفسه وأحس العرب حوله ومد لهم موائد الطعام، واشتد أمره في الفلاحين، ولكن المماليك لم يتركوه في شأنه حيث جمعوا قوتهم من المماليك والقبائل العربية الموالية لهم من بني هلال وجمعوا عدة وتمت هزيمته فتشتت القبائل من حوله، حيث نزل بعضها بلاد النوبة. انظر المقريزي، البيان والإعراب، 130 - 131

ينقض عليه إلا في سنة (٧٥٤هـ/ ١٣٥٣م)، وهذه المرة لم تكن الأخيرة بل خرج الأعراب عن طاعة السلطان مرات عديدة أهمها سنة (٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م) أيام السلطان الأشرف ، ثم استمر الرفض للوجود المملوكي من قبل الأعراب طيلة الفترات اللاحقة(1).

لقد توزع الأعراب في كل الإقليم على شكل قبائل متناثرة واستطاع بعض المؤرخين(2) ذكر بعض القبائل العربية، أثناء وجود المماليك في حكم الإقليم، وتعد الجموع من القبائل خير رد على من يحاول جعل سكان الإقليم جنساً يختلف عن بقية الأجناس، وعروبة الإقليم تعبر عن نفسها من خلال وجود الأعراب أصل العرب فيه .

لقد مثل الأعراب(3) شريحة من المجتمع لا يمكن تجاهلها فهم الخارجون عن إدارة السلطان في كونهم رافضين الانضمام تحت سلطة غير شرعية في نظرهم، وبالرغم من

---

(1) ابن خلدون، العبر، جـ ٥، ص ٤٩٣، ٥٠٧، ٥٣٥ - ٥٣٦، ٥٥٠ .

(2) لقد ذكر القلقشندي وغرس الدين الظاهري، عدداً كبيراً من القبائل العربية المهاجرة للإقليم واستقرت فيه أهمها، بنو أبي كثير بطن من لواتة، وبنو إسحاق بطن من البكريين، وبنو أسير من جذام، وأشجع وهي فخذ من ثعلبة، والحلاس من لواتة، والليث من كنانة، وابو ليد من جذام، وآل دعيج من عزبة من القحطانية، وآل عامر من العدنانية، وآل علي وآل فضل، وأولاد الهوبرية من جذام، وأولاد زعازع من لواتة، وأولاد هالي ومنازل وسجية من جذام، والبحابحة من ثعلبة، والبرجسة والبقعة من هلبا من جذام، والبلارية من لواتة، والجعافرة من العدنانية، والجواشنة والحراقيص والحصينيون والخبانيون من جذام والجواهرة من ثعلبة والخزاعلة من سنبس، والربيعيون والرداليون من جذام والرواشد من كنانة، والروقان والربانية، والسلاعنة، والشراكر، والصبحة، والعائد والعقيليون والعتاورة والمغاورة، والفراطلة والكعوك، والمعديون، والنحابية، والبيوت من لواتة والأحامدة، والأرتة، والأخيون، والأساودة، وبنو بحر، وبنو بردعة، وبنو بعجة، وبهراء وثعلبة، وجدوخاص من لواتة وجذان وجريدي، وجذام بن كهلان، وجعدة، وجهينة، وحصن، وحماد، وخفاجة وبنو هدية وهرهان، وعرين، وعريب، وعكرمة وبني علي من لخم، وقطران، وفخر، وقيس، وكنانة، ولخم ومالك، ورعش، ورفاعة ورميح، والخزاعلة، وزهير، وسنبس، وسعد، وسماك ، وسنبس من طيء القحطانية، وسهل، وشيبان وضمرة ، وعلحة، ومسلمة ، ومستد ، ومعاذ وموسى ونبهان ونصر، وهلبا من جذام ، هوارة، وهلال، وواهد انظر غرس الدين الظاهري، المصدر السابق ص١٠٥، ١٢٦ ؛ القلقشندي، نهاية الأرب، ص ٤٤ - ٣٨٩ ؛ عاشور، المجتمع المصري، ٦٠ - ٦١ .

(3) في ظل ما تعرضت إليه الدولة العربية الإسلامية من أخطار خارجية كانت أن مصر مثل إقليم مصر الركن الآمن الذي لجأت إليه مجموعات سكانية كبيرة كانت إما تحت إطار قبائل أو هجرات متفرقة، ولكن المصادر لم تذكر تلك الهجرات والسبب ربما يعود إلى أن سكان البدوية

المقاومة التي زعموا لواءها إلا أنهم خضعوا في كثير من الأحيان للدولة وتحول أغلبهم إلى مزارعين أو أصحاب حرف أو تجار فكانوا بمثابة المدد الذي يمد كل الصفات بالأخرى بما تحتاجه من أعداد كما كان لهم الدور الأبرز في نشر العروبة والإسلام داخل وخارج الإقليم

رابعاً: أهل الذمة

أهل الذمة اصطلاح عرفه الفقه الإسلامي يطلق على من يجوز عقد الذمة معهم، وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى، كما اعتبر المجوس أهل ذمة وأخذت منهم الجزية، أما السمرة والصابئة فقد اشترط عليهم موافقة اليهود والنصارى في أصل عقيدتهم، والذمة التزام وتقرير توطين أهل الكتاب في ديار المسلمين[1] وهذا التوطين يقابله دفع للجزية أي السماح لهم بالحياة داخل المجتمع الإسلامي ومكفولة لهم كافة الحقوق مقابل تأدية الواجبات المنوطة بهم والتي من بينها الجزية.

وإذا كانت قضية أهل الذمة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمستشرقين والباحثين[2] عن مثالب الدول الإسلامية وكيف تعاملت معهم والاضطهاد الذي تعرضوا له في محاولة منهم

=كانوا وحدة واحدة والمكان لم يكن لنا أهمية، وبالرغم من أهمية هذه القضية في الوقت الحاضر إلا أن المصادر التي رجعت إليها هذه الدراسة لم تذكر الهجرات صراحة بل اكتفت بالتلميح فقط والدليل على ذلك ما جاء به الأنصاري، حيث رد كثرة الخلق والمساجد والعمائر في مصر إلى تدفق السكان من الأمصار المجاورة كالعراق والجزيرة والشام بسبب هجوم المغول على العالم الإسلامي، وهذا ما يفسر وجود الهجرة القبلية في إقليم مصر في هذه الفترة. انظر: شمس الدين عبد الله محمد أبي طالب الأنصاري الدمشقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، (د. ت)، ص ٢٣٠

(١) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ٢١.

(٢) لقد كانت قضية سوء معاملة مواطني الدولة الإسلامية من أهل الذمة وخصوصاً المسيحيين المزعومة من قبل الغرب مثاراً للجدل والفتن وكانت أيضاً من دوافع الحروب الصليبية على العالم الإسلامي، وقد عزز المؤرخون الغربيون الأوائل والمعاصرون ذلك الشعور وتحاملوا على الدول الإسلامية باتهام والأباطيل التي تقول بسوء المعاملة، والتي تدعو إلى ضرورة تخليص أولئك السكان من نير وظلم الحكام المسلمين. انظر: يوشع براور، عالم الصليبيين، ترجمة: قاسم عبده قاسم، محمد خليفة حسن، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ١٩٩٩م، ص٢٧، ٢٩، ٨٨.

للنيل من جوهر الدين وطعناً في مبادئه السمحاء، فإن إقليم مصر احتوى على أعداد كبيرة جداً من أهل الذمة، والسبب يعود إلى أن سكان الإقليم كانوا يدينون بالمسيحية والأقباط وهم غالبية سكانه اندمج بعضهم مع المسلمين والبعض الآخر ظل على دينه والأنظمة السياسية التي قامت في الإقليم لم تحاول إرغامهم على اعتناق الدين الإسلامي بل بالعكس من ذلك تماماً فإن بعض الدول حافظت على بقاء هؤلاء على دينهم بسبب ما تشوه من دعم مادي كان يجبي منهم على شكل ضرائب وجزية تؤدي إلى خزينة السلطان

بالإضافة إلى الأقباط كانت هناك مجموعات يهودية كبيرة داخل الإقليم استطاع بعض المؤرخين المحدثين تحديد أعدادهم، ويجمل القول عنهم أنهم انقسموا إلى ثلاث طوائف هي: الربانيون، والقراءون، والسامرة[1]، ورئاسة اليهود كانت لواحد من الربانيين، بحكم أنهم أكبر طائفة، اكتسبت حق الإشراف على بقية الطوائف الأخرى، كما كانت تنظم العلاقات الداخلية بين اليهود، وعلاقة اليهود بالدولة[2] وفرضت على اليهود بالإضافة إلى الجزية الجوالي[3] التي عرفت باسم ضريبة الرءوس[4] وهي مفروضة على كل بالغ منهم

---

(١) الربانيون هذه التسمية تحريف للكلمة العبرية رباتيم التي تعني الإمام، أو الحبر ويعود سبب هذه التسمية إلى أنهم أخذوا بتفسيرات أحبار اليهود وعلمائهم التي تضمنها التلمود والمشناة وقد ذكر عنهم أنهم قبلوا تأويل نصوص التوراة، وقد شبههم بعضهم بالمعتزلة. أما القراءون فهي طائفة يهودية أيضاً اشتق اسمها من الكلمة العبرية التي تعني قرأ وذلك لأنهم لا يؤمنون بغير التوراة المكتوبة التي يمكنهم قراءتها، وبالتالي لم يعترفوا بما جاء في التلمود أو غيره من الكتب التي اعترف بها الربانيون. أما السامرة فيقول عنهم المقريزي: أنهم ليسوا من اليهود وإنما هم قوم قدموا من بلاد المشرق وسكنوا بلاد الشام وتهودوا. انظر: المقريزي، الخطط، جـ٣، ص ٧٢٩ ؛ كلود كاهن، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة، أحمد الشيخ، سينا للنشر، مصر، ١٩٩٥م، ص ٣٠.

(٢) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٦٢ ؛ يوشع براور، المرجع السابق، ص ٨٧.

(٣) الجوالي جمع جالية، لفظ جالية يطلق على أهل الذمة، وقد قيل لهم ذلك لأن الخليفة عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية من أهل الذمة وإن لم يجلوا عن أوطانهم. انظر ابن مماتي، المصدر السابق، ص ٣١٧-٣١٨ ؛ النويري، المصدر السابق، جـ ٣١، ص ٣٤٨ ؛ قاسم محمد الوقاد، اليهود في مصر، ص ٦٨.

(٤) ضريبة الرءوس: كانت تأخذ من أهل البلاد المفتوحة وتختلف هذه الضريبة عن الجزية بسبب أن الجزية روعيت فيها الظروف الإنسانية فلم تؤخذ من النساء، والأطفال، والشيوخ فضلاً عن غير القادرين، كما أن الرهبان أعفوا منها بشرط انقطاعهم للعبادة والجزية جزء من اتفاق عقد الذمة

ولا تفرض على الأطفال، والنساء، والشيوخ، كما سقطت على غير العاقل، والخنثى، والعبيد. وقد قسم المماليك الإقليم إلى قسمين لجباية تلك الضريبة فالقسم الأول: القاهرة والفسطاط، والثاني: بقية المدن وتولى جبايتها في عاصمة الإقليم موظف يعرف باسم الجوالي، يعاونه مجموعة من الموظفين[1].

ولقد تعرض أهل الذمة في الإقليم على عهد المماليك لسوء المعاملة[2] وصُودِرت أموالهم في أحيان كثيرة، وتعرضوا أيضاً إلى ابتزاز بعض الأمراء وجباة الجوالي، كما دفعوا الغرامات عن أعمال لم يرتكبوها. والدليل على ذلك ما ساقته بعض المصادر عن الحريق الذي شب في القاهرة سنة (٦٦٣ هـ/ ١٢٦٤ م) فقد اتهم به النصارى بحجة أنهم أضرموا تلك النار انتقاماً من السلطان وما فعله بالفرنجة وكيف أنه أحرق كنائسهم، ونتائج ذلك الحريق كانت وخيمة على أهل الذمة، فقد جمعهم السلطان بيبرس، وأمر بحرقهم فاستغاثوا به فقرر عليهم غرامه قدرت بخمسمائة ألف دينار تدفع لبيت مال المسلمين، وبالإضافة إلى تلك المعاملة فقد تعرضت كنائسهم في كثير من الأحيان إلى النهب والسرقة والهدم[3]. وبالرغم من وجود تلك التجاوزات إلا أن النصارى من الأقباط، واليهود

=الذي هو التزام متبادل بين الطرفين ففي مقابل التزام أهل الذمة بالشروط العمرية . التي فرضها عمر بن الخطاب . يكون على المسلمين حمايتهم وحماية أموالهم وتعويضهم عما يتلف منها كي تكفل لهم حرية كسب العيش وتنظيم جماعاتهم داخلياً بجانب حرية العقيدة والدفاع عنهم ماداموا باقين داخل المجتمع الإسلامي. انظر: محاسن محمد الوقاد المرجع السابق، ص ٦٨.

(١) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ٦٣ – ٦٤ .

(٢) لقد تحامل بعض من المؤرخين على أهل الذمة وخصوصاً الأقباط النصارى، لهذا لم تركز المصادر على أخبارهم وبحريات حياتهم وحتى إن ذكروا فإن عبارة أخزاهم الله شائعة الاستخدام، كما دعا كثير من الفقهاء إلى عدم التعامل معهم وضغطوا على السلطان حتى يطردهم من الدواوين ويرغمهم على ارتداء أنواع خاصة من الثياب كما ألزم سكان الدور بأن يهدموا من مراتبهم من المسلمين. انظر: القاسم بن التجيبي السبتي، المصدر السابق، ص ١٩٧ - ١٩٨ ؛ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ٥٦ .

(٣) النويري، المصدر السابق، جـ ٣٠، ص ١١٤ ؛ جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، مطبعة المدني القاهرة، مصر، ١٩٦٤ م، ص ٤٨٠ ؛ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ٦٧ – ٦٨

عاشوا بشكل موزع على كامل رقعة الإقليم محتفظين بنظمهم الخاصة في حياتهم كي مارسوا شعائرهم وطقوسهم في كثير من دور العبادة المخصصة لهم، والتي كانت في كثير من الأحيان ملاصقة لمساجد المسلمين[1] وقد ذكر المقريزي عدداً من دور عبادة اليهود في القاهرة لوحدها وصلت عشر كنائس مارسوا فيها طقوس دينهم[2].

وبالرغم من وجود أهل الذمة في الإقليم قبل قدوم العرب المسلمين إلا أن التباين الواضح في نوعية العلاقات الاجتماعية كان مسيطراً. فمن ناحية يلاحظ التعايش السلمي يسود تلك العلاقة، ومن ناحية أخرى يلاحظ الكره والعداء يسيطر على التعامل بين السكان. والدليل على هذا القول إن اليهود مثلاً استطاعوا دخول عمق الحياة الاقتصادية للإقليم، وكونوا ثروات كبيرة جداً، ولكنهم وفي نفس الوقت تعرضوا لعملية ابتزاز ومن ثم صُودِرت تلك الأموال بطرق غير شرعية. والدليل على ذلك ما أورده أبو الفداء حيث ذكر في أحداث سنة (٧٣٤هـ / ١٣٣٣م) وفيها وجد رجل يهودي مع مسلمة من بنات الترك فرجم اليهودي وأحرق وأخذ ماله كله وكان متمولاً، وربما كان ذلك الثراء هو السبب في ما تعرض إليه ذلك اليهودي وليس كما جاء في هذه الحادثة، والدليل أن المرأة لم تتعرض إلى عقوبة قاسية فقد حبست فقط، وهذا يعارض جوهر حدود الشرع الإسلامي، كما ارتكبت بعض الأعمال ضد كنائس اليهود مثل الحرق والتخريب، وقيدت ضد مجهول[3].

لقد عاش أهل الذمة أصعب مراحل حياتهم زمن حكم المماليك الأتراك الأول وتحاملت عليهم كل الطبقات المكونة للمجتمع، فطرد الموظفين الذميين من الدواوين في بداية عهد الدولة يمثل بداية المعاملة السيئة[4]، ومن ثم توالت عليهم النكبات وكثرت عليهم الشائعات فوجدت عند السلاطين آذاناً صاغية، ففي أحداث سنة (٧٠٠هـ/ ١٣٠٠م) وبعد أن تشبع الرأي العام من نفوذ أهل الذمة في الدولة أصدر السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون مرسوماً يلزم فيه أهل الذمة بلبس الغيار[5]، فلبس اليهود عمائم

---

(١) ابن دقماق، المصدر السابق، ق١، ص٨٠.

(٢) المقريزي، الخطط، جـ٣، ص ٦٩٩.

(٣) أبي الفداء، المصدر السابق، مج٢، جـ٤، ص ١٠١، ١١٢.

(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص٥٦.

(٥) لقد حاول الكثير من المؤرخين إيجاد عذر للسلطان في اتخاذه ذلك الإجراء، واتهم بعض ولاة الأقاليم بأنهم هم من ألب السلطان على أهل الذمة، ولكن هذا القول يجانبه الصواب والسبب في=

صفراء والنصارى عمائم زرقاء والسامرة عمائم حمراء[1]. إن هذا التفريق لدى أصحاب الطبقة الحاكمة لم يكن إلا وضعاً عاماً أراحته كل الطبقات الأخرى بسبب حالة الكره التي وصل إليها المجتمع لأهل الذمة، وخصوصاً أنهم اشتغلوا في أعلى المناصب في الدولة، وكونوا ثروات طائلة من وراء التجارة، كما أنهم تحكموا في الأسواق الداخلية، واحتكروا كثيراً من المهن، فعادت عليهم بالمنفعة وبانت عليهم مظاهر النعمة والرخاء، في مأكلهم،

=ذلك يعود إلى أن هذه القضية خاصة بالإقليم وكانت لا تحتاج إلى من يحركها من خارج الإقليم والحادثة التي أوردها ابن النقاش ونقلها عنه كثير من المؤرخين لم تكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير حيث رد سبب إجبار أهل الذمة على ارتداء ذلك الغيار - وهو الملابس الخاصة في ألوانها وأشكالها التي قررها السلطان على كل فئة من أهل الذمة - إلى زيارة وزير المغرب لسبب الحج، حيث اجتمع مع السلطان وكبار أهل الدولة وتحدث معهم في أمر النصارى واليهود وكيف أنهم عندهم في غاية الذل والهوان وأنهم لا يمكنون منهم أحداً من ركوب الخيل ولا استخدامهم في الجهات الديوانية، وأنكر على نصارى مصر ويهودها بسبب أنهم يلبسون أفخر الملابس ويركبون البغال والخيل المسومة، وكون أنهم يستخدمونهم في أجل المناصب، وتحكيمهم في رقاب المسلمين، فأثر كلامه في أرباب الدولة فلما كان يوم الخميس وهو العشرون من رجب سنة (٧٠١ هـ / ١٣٠٠م) جمع النصارى واليهود وفرض عليهم أن لا يستخدموا في الجهات السلطانية ولا عند الأمراء، وأن يغيروا عمائمهم، فلبس النصارى عمائم زرق، كذلك زنانيرهم مشدودة في أوساطهم، وأن اليهود يلبسون عمائم صفراء كما طلب منهم تسليم العبيد الذين يمتلكونهم وكانوا يعرفون بالعبيد الموشمين أي أنهم يحملون شامات أو علامات تميزهم عن غيرهم من العبيد، وفي اليوم التالي أغلقت الكنائس، فأذعن أهل الذمة ولبسوا الغيار، كما حمل هذا المرسوم أيضاً عدداً من الأوامر الأخرى والتي كانت قاسية على أهل الذمة مثل عدم علو مباني أهل الذمة على مباني المسلمين وإذا كانت هناك زيادة فيجب أن تزال، كما منعوا من ركوب الخيل، وسمح لهم بركوب الحمير التي لا يزيد ثمنها عن مائة درهم وإذا مروا بمسلم مجالس ترجلوا وأظهروا المسكنة، كما فرض عليهم بأن لا يدخل أحدهم الحمام إلا بصليب في عنقه وخلخال في عنق اليهودي، وأن نساءهم لا يدخلن الحمامات مع المسلمات. وهذه الإجراءات دون شك تعطي انطباعاً عاماً عن صورة المعاملة التي تعرض لها هؤلاء، وكيف أنهم عوملوا بقسوة. انظر: أبو أمامة محمد بن علي بن النقاش، المذمة في استعمال أهل الذمة، تحقيق، سعد بن حسن عثمان، القاهرة، مصر ١٩٨٩م، ص ٩٧ - ١٠٣.

(١) أبي الفداء، مج ٢، جـ ٤، ص ٤٦.

ومشربهم، وملبسهم، ومسكنهم مما جعل حياتهم تختلف عن غيرهم[1]، مما دفع ذلك السلطان إلى إصدار ذلك المرسوم الذي لم يكن في حاجة إلى من يذكره من خارج الإقليم بما كان عليه أهل الذمة من نعمة يعيشونها في الإقليم.

كما رافقت تلك الأحداث محاولة الدولة، والسكان تضييق الخناق على أهل الذمة في الإقليم بحيث تراجع عدد دور العبادة وتقلصت. فمثلاً: في الصعيد الذي أغلبية أهله من النصارى كانت الكنائس والدور قرابة الألف[2] فتراجع هذا العدد إلى أقل من الربع بسبب سكن العرب المسلمين فيه، كما استمرت عملية هدم الكنائس وبناء المساجد بدلاً منها في الإقليم طيلة عهد المماليك وهذه العملية كانت في بعض الأحيان تحت حجج واهية كأن يقال: أن أصل هذا المكان مسجد ومما يستدل عليه وجود محراب مثلاً أو ما شابه وهذا القول تؤكده رواية النويري حول قصة دير القصير المعروف بدير البغل وهو في ظاهر مصر - عاصمة الإقليم - فقد اكتشفت آثار باب بجوار الدير يقود إلى محاريب وآثار مسجد، فحضر القضاة والشهود وغيرهم وأقروا أن هذا مسجد وتم إعماره[3].

ومما سبق يتضح أن أهل الذمة عاشوا حياة متباينة العلاقات اجتماعياً، وحاولوا قدر إمكانياتهم التأقلم مع ما هو موجود، بحكم انتمائهم للمجتمع، وبحكم وقوعهم تحت وطأة طبقة حاكمة لم تراع أي اعتبارات، وفوارق بين الطبقات، كما أنها تمتعت بروح ذلك العصر الذي اعتمد على روح التعصب بسبب الحروب المستمرة بين المسلمين والصليبيين وما أنتجه من مشاعر مرارة وكره وعدم ثقة[4] فكان هناك نوع من الاضطهاد عاش فيه أهل الذمة نتيجة لما هو خارج عن إرادة الأفراد، فهو من صنع ظروف خارجية عاشها المجتمع العربي الإسلامي في تلك الفترة.

---

(١) ابن النقاش، المصدر السابق، ص ١٠١، ١٠٢.

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص٣٣.

(٣) النويري، المصدر السابق، جـ٣٠، ٢٣٥.

(٤) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ١٨٥ - ١٨٦

خامساً: عناصر أخرى

بالإضافة إلى ما تقدم عن الطبقات والطوائف المكونة للمجتمع في إقليم مصر، فإن عناصر أخرى عاشت في ظل دولة الأتراك المماليك لم يكن لها دور يذكر في الحياة السياسية وإنما اكتفت بالمشاركة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية ولعل أهمها: طائفة أولاد الناس[1] كما تسميهم بعض المصادر[2] اللذين هم من آباء أتراك وأمهات مصريات أو بالعكس عاشوا في منأى عن الحياة السياسية وآثروا حياة الرغد والراحة بفضل ما حققه آباؤهم من مكسب مادية كبيرة ضمنت لهم تلك الحياة الرغدة كما وجدت أيضاً أقليات أجنبية عاشت في ظل مجتمع الإقليم استفادت من الضمانات التجارية التي قدمها السلاطين لهم فاستقروا في الثغور التجارية مثل دمياط، الإسكندرية[3]، وهذه الأقليات الأجنبية كما تسميها المراجع، كانت على شكل جاليات أغلبها أوروبي، يشرف عليها قنصل، ينظم شئونها، وأحوالها وهو

(١) أولاد الناس: وهم أبناء المماليك الذين ولدوا في مصر ولم يمسهم الرق، عرفوا بهذا الاسم في عصرهم، وهؤلاء انصرفوا عن الحياة السياسية والعسكرية التي كان آباؤهم يحيون في ظلها واختاروا لأنفسهم حياة السلم والدعة، فقد اهتم بعضهم بالمشاركة في النشاط الثقافي، وساهموا في إثرائه فبرز من بينهم عدد كبير من المؤرخين البارزين مثل ابن أيبك الدواداري، وغرس الدين خليل ابن شاهين الظاهري، وابن دقماق، وابن تغري بردي، وابن إياس، وبالرغم من أن هؤلاء عاشوا في العصر الثاني أي في عهد الدولة المملوكية الثانية إلا أن وجود هذه الطائفة نشأ مع قيام الدولة الأولى، وكان أولاد الناس يمضون أوقات فراغهم في ممارسة بعض الألعاب والرياضة مثل الفروسية، ولعب الكرة ورمي الرمح والنشاب، وهذه الحياة الرغدة ضمنتها لهم أموال آبائهم التي ورثوها عنهم. انظر: قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص١٤ ؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢١ .

(٢) أبي الفداء، المصدر السابق، مج ٢، جـ ٤، ص ١١٢ .

(٣) الإسكندرية (Alexandria) هي ميناء بحري كبير ووقوعها على البحر جعل منها مدينة تجارية وبسبب الهجمات التي شنها عليها الفرنجة أصبحت ثغراً يرابط فيه المجاهدون للجهاد، والمدينة على شكل مستطيل لها أربعة أبواب، اشتغل أهلها بالتجارة وكانت تضم أجناساً مختلفة من السكان، لعل أهمهم اليونانيون، والإيطاليون - من جنوة والبندقية، وبيزا - والبرتغال، وسائر الأمم الأوروبية. انظر الحسن بن الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة : محمد حجي، محمد الأخضر، ط٢، جـ١ دار الغرب الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص ١٩٣ - ١٩٦ ؛ عبدالفتاح محمد وهيبة، الجغرافيا التاريخية، ط٢، منشأة المعارف، الإسكندرية (د.ت)، ص ٣٩٦

المسئول عنهم أمام الدولة إذا حصل ما يشين الإسلام منهم[1] وهؤلاء كانوا بمثابة الرهائن عند السلطان وقد اشتغلوا بالتجارة فكانوا من ضمن رعايا الدولة ومكانهم بالرغم من أنهم لم يكونوا من النسيج الاجتماعي، كما وجدت أحياء سكانية سكنتها بعض الأجناس والتي لم يرد ذكرها إلا عند الحديث عن التجارة، ويبدو أن دورهم اقتصر على هذا النوع من المشاركة ولم تكن لهم أي اهتمامات اجتماعية تذكر والسبب ربما يعود إلى قلة أعدادهم بالنسبة للمجتمع، وبالرغم من ذلك فقد ذكرت بعض المصادر أن اجتماعاتهم السكانية، سكنت في مكان واحد، فعرف ذلك المكان بهم، والدليل على ذلك مسمى حارة الهنود في الفسطاط – مصر العاصمة - فقد قال ابن دقماق: أن هذه الحارة عرفت بهذا الاسم بسبب سكانها من الهنود ويبدو أنهم من تجار الهند الذين أقاموا في الإقليم إقامة دائمة، كما وجدت أماكن حملت أسماء ساكنيها وهي تدلل على هويتهم، مثل حارة الغرباء، وحارة درب الزيتون في العاصمة الذي كان سكانه من الشاميين، والمشارقة[2].

كما يضاف إلى تلك العناصر، المغول الذين جاءوا مستأمنين على حياتهم إلى سلاطين المماليك من أبناء جنسهم وعاشوا في الإقليم واصهروا فيه، وبالرغم من اختلاف المصادر حول أعدادهم إلا أن أغلبها اتفق على أن العدد الأكبر منهم جاء أثناء حكم السلطان كتبغا سنة (٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م) حيث قدر بحوالي عشرة آلاف إنسان[3]، وهذه المجموعة لم تكن هي الأولى بل إن أعداداً متفرقة جاءت مع قيام الدولة ولكنها كانت مجاميع بسيطة أهملها كثير من المصادر، فقد وفد على السلطان بيبرس سنة (٦٦٠ هـ/ ١٢٦١م) جماعة من المغول هي الأخرى مستأمنة قدرت بحوالي مائتي فارس مع نسائهم فأحسن السلطان لهم وأمر بعمارة مساكن بقرب اللوق[4] فسكنوها وخلع عليهم، ثم أخذت الجماعات تتوالى على الإقليم تباعاً، ففي السنة التالية وفد على الإقليم ما يزيد عن ألف وثلاثمائة

---

(١) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٤١ .

(٢) ابن دقماق، المصدر السابق، ق١، ص ٢٧، ١٣ .

(٣) أبي المحاسن، المصدر السابق، مج٢، ج٨، ص ٦٣ .

(٤) اللوق: لاق الشيء يلوقه لوقاً ولوقه لينه وهذه الأرض لما انحسر عنها ماء النيل كانت أرضاً لينة، إذا ما نزل عليها ماء النيل لا تحتاج إلى الحرث للينها بل تلاق لوقاً وقد ظهرت أرض اللوق في عهد الدولة الفاطمية والأيوبية كمطرح بحر ثم أضيفت إليها طروحات أخرى في أوائل عهد دولة المماليك الأولى. انظر: قاسم محمد، وقائع الطبقات الشعبية، ص ١١٨

مرس فأحسن السلطان إليهم أيضاً، فصارت الجماعات تتوالى على الإقليم عاماً بعد عام وجماعة بعد جماعة إلى أن وصلت إلى الإقليم جماعة المغول التي عرفت بالأويراتية[1] قدر عددهم بحوالي ثمانية عشر ألفاً[2]، ومهما يكن من أمر هذه الجماعات التي وفدت على الإقليم واستقرت فيه فإن صفوة القول، تؤكد أن المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر لم يكن مُغلقاً كما حاولت بعض الدراسات تصويره، ولم تكن الإقامة فيه حكراً على جنس معين، وبالتالي فإن كل الإنجازات الحضارية التي تحققت في تلك الفترة كانت من صنع وتفاعل حضاري بشري شاركت فيه عناصر مختلفة، اندمجت في إطار مجتمع واحد خاضع لحكم طبقة واحدة، فنظم نفسه تلقائياً في طبقات، وطوائف امتهنت المهن المختلفة لتأمين متطلبات الحياة، فظهرت الفوارق الطبقية، مما أرهق المجتمع وجعل الحياة فيه شبه بائسة ومزدوجة الشخصية، ظاهرها التقوى والتدين، وباطنها الإثم والفساد، فانخرطت أعداد كبيرة جداً في حياة اللهو والمجون فكثرت الأمراض الاجتماعية مثل الزنا، والشذوذ الجنسي، وشرب الخمور، وتعاطي الحشيش، والرشوة[3].

وإذا ما اعتبرت الدراسة أن الأوضاع الاجتماعية في الإقليم ما هي إلا تركيبة طبقية معقدة التركيب، اختلفت فيها الأحوال المعاشة من طبقة لأخرى، كان نتاجها إفراز أنماط وعادات اجتماعية متداخلة، لم يكن فيها التفريق بين الطبقات ممكناً إلا بما تقدمه الطبقة نفسها من مردود مادي بالنسبة للطبقة الحاكمة، فإن غيرها من الدراسات حاولت إظهار فئة على حساب الآخرين، وحاولت زرع بذرة الشقاق الطائفي والعرقي في المجتمع منذ تلك الفترة على أساس أن الأقباط هم محور النشاط الاجتماعي في الإقليم، دون غيرهم وهم المعنيون بتلك التغيرات الاجتماعية[4] وهذا ما جعل الدراسة تفرد الفصل الثالث لتناول بعض القضايا حول الأحوال المعاشة في الإقليم، وصور من الحياة الاجتماعية وما فيها من أعياد واحتفالات، ووسائل ترفيه، في محاولة منها لتلمس الواقع وصولاً إلى ما كانت عليه الأوضاع الاجتماعية داخل الإقليم.

---

(١) الأويراتية: فرقة مغولية سبق للمؤلف التعريف بهم. انظر: الفصل الثاني المبحث الأول

(٢) النويري، المصدر السابق، جـ ٣٠، ص ٦٣، ٨٩، جـ ٣١، ٢٩٦ - ٢٩٧، ٣٨٤

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور، (صور من مجتمع القاهرة في العصور الوسطى)، المجلة التاريخية المصرية، جمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد ١٢، (د.ت)، ص ١٧٥ - ١٧٦

(٤) السير وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر، ترجمة: محمود عابدين، سليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٥م، ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

الفصل الثالث

الأحوال المعاشة

⇐ المبحث الأول:

أولا: الطعام.

ثانيا: الملابس.

ثالثا: المنشآت العامة.

رابعا: الصحة العامة والأسعار.

⇐ المبحث الثاني:

أولا: الأعياد.

ثانيا: الاحتفالات.

ثالثا: وسائل الترفيه.

المبحث الأول

الأحوال المعاشة

استطاع إقليم مصر أن يشكل منطقة مستقرة وآمنة بفعل وجود النظام السياسي المملوكي، الذي ترسخت قواعده ونضجت قوته العسكرية في المنطقة وأصبح هو المسيطر العملي، والوريث الشرعي للدولة العباسية، وخصوصاً إنه تمنَّ عليه وأعاد إحياء خلافتها الاسمية، والتي كانت تمثل الاستمرارية ، والحق الوحيد الذي يمتلكه العباسيون في وجودهم على قمة الهرم السياسي والاجتماعي للدولة العربية الإسلامية

لقد وفر ذلك النظام نوعاً من الاستقرار للحياة الاجتماعية، فازدهرت وشهدت نمواً سكانياً ملحوظاً، فقد زاد عدد السكان بشكل وبمعدل نمو تصاعدي، وهذه العملية دون شك انعكست على الأحوال الاجتماعية المعاشة، والتي تحسنت وتنوعت، فصارت محسوظة للعيان من خلال أنواع الطعام، والملابس، وكثرة الأعياد والاحتفالات، ووجود المتنزهات الخاصة والعامة، والحمامات ، والخانات، والأسواق، وصار الإقليم يعج بالسكان حتى يكاد يضيق بهم[1]، كما زادت الحرف، والأعمال وتنوعت وصار الإقليم مركزاً حيوياً ، يقصده التجار والمسافرون والمهاجرون المستقرون[2].

لقد دفعت حالة الاستقرار تلك بعضاً من المؤرخين المحدثين في محاولة منهم لوضع تصور عن عدد السكان داخل الإقليم زمن حكم المماليك، فدفعوا بأرقام كبيرة جداً وصلت إلى ثلاثة ملايين نسمة[3]، ومرد ذلك الرقم والعدد يعود في نظر البعض إلى الاستقرار والحالة الصحية الجيدة التي كان يعيشها سكان الإقليم، وبالرغم من صعوبة اعتماد أي عدد يتم الدفع به هنا، إلا أن ملامح حياة اجتماعية مكتظة تعبر عنها كثافة سكانية واضحة عاشت في مدن، وقرى ، وأرياف الإقليم، فقد ذكرت بعض المصادر أن القرى وحدها وصلت في أعلى أرض مصر وأسفلها إلى ألفين وثلاثمائة وخمس وتسعين قرية، كانت منظمة تحت مركز أو قصبات - عواصم مصغرة - ينزل بها نائب السلطان

---

(١) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٦ .

(٢) قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص٢٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص٣٠ .

أما عدد الأعمال أو المراكز التي تضم ذلك العدد من القرى في زمن المماليك الأولى فكان تسعة أعمال في الوجه القبلي، وستة أعمال في الوجه البحري، ويستثنى من ذلك الإسكندرية ودمياط اللذان هما ثغران، ولا عمل لهما، كما تستبعد منطقة الواحات[1]

أن وجود هذا العدد من القرى يدل دلالة واضحة على النمو السكاني والكثافة العددية، واختلاف أنماط المعيشة وتنوعها وما فيها من حركة ونشاط وهذا يدفع الدراسة إلى القول بأن هناك تبادلاً خدمياً بين الطبقات، وهو دون شك يقوم على أساس المنفعة والمصلحة، وإذ كان هناك ذلك النوع من التبادل فإن علاقة وتعاوناً متبادلاً كان موجوداً وهذا النوع من العلاقات يحتاج إلى تنظيم وقوانين تسيرها، فهل وجد حقاً ذلك النظام الطبقي محكم البناء؟ وهل وجدت تلك القوانين التي تنظمه بالرغم من غيابها في متن المصادر؟ ولمعرفة حقيقة تلك الأحوال المعاشة والتي تعني جزءاً من جوانب الحياة العامة والخاصة، كان لزاماً طرح بعض المسائل والتي تتعلق بنوعية الطعام، وشكل الملابس، وأوضاع الحمامات، والأسواق، والصحة العامة، في محاولة من الدراسة لتقديم ما كانت عليه الحياة الاجتماعية وما حملته من مؤشرات تفريق يمكن أن تحسب على التركيبة الطبقية داخل المجتمع.

أولاً: الطعام

دون شك فإن لكل أمة ولكل شعب عاداتٍ وتقاليد وأنواعاً من الأطعمة تميزها عن غيرها من الأمم. وطرح مسألة الطعام هنا ليس للغوص والتدقيق في نوعيات الطعام التي كانت تقدم، وإنما للوقوف على أهم العادات الغذائية، والفرق بين ما كان يستهلك من قبل العامة وما كانت عليه حياة الخاصة من ترف وبذخ، وصولاً إلى ملامسة الوضع الطبقي الذي كان عليه المجتمع في تلك الفترة.

تميز إقليم مصر بخصوبة أراضيه وكثرة المياه فيه وبتنوع المنتوجات الزراعية، فقد كانت دمياط مثلاً: تنتج الموز، وتشتهر بوجود الطيور البحرية السمينة والمختلفة، كما وجدت فيها إلى جانب الزراعة تربية المواشي والتي منها الجواميس، التي تقدم الألبان والتي تحتوي على قيمة غذائية عالية، كما تنوعت فيها الأطعمة بسبب قربها من البحر فقد شهرت بسمك البوري الجيد الذي كان يحمل إلى الشام، وبلاد الروم، ومصر

---

(١) العمري، الخطط، جـ١، ص٢١٤-٢١٦؛ ابن ظهيرة، المصدر السابق، ص ١٣.

العاصمة[1]، كما اشتهرت مدينة أشمون الرومان بإنتاج الرمان الذي كان يحمل إلى العاصمة، كما اشتهرت مدينة منفلوط بإنتاج بعض المصنوعات الغذائية مثل الميدا وهو شبيه العسل يستخرج من القمح، كما عرفت مدينة قوص بإنتاج العنب، والفواكه، والتوت والتمر الطيب[2]، كما أنتج الإقليم السكر، والأرز، والقمح، والشعير، وأغلب القوبيات، فإلى جانب الزراعة وجدت اهتمامات بالحيوانات والطيور التي كانت تستخدم للطعام، والركوب والحمل عليها كل حسب خلقته.

إذاً فالإقليم كان يمد السكان بالمواد الأساسية المستخدمة في الطعام ولم يكن بحاجة إلى ما يجلب من خارج الإقليم سوى بعض التوابل والبهارات التي كانت تضاف لنكهة فهي ليست ضرورية بالقدر الذي كان يمثله الطعام الأساسي، ولكن المشكلة هنا هي كيف كان يوزع ذلك الطعام؟ ومن هو المستفيد من أحسن الأراضي؟ ومن هو المحتكر لإنتاج الطعام؟ وهل كان موزعاً بشكل عادل أم أن هناك قيوداً كانت تضبطه؟

ويبدو من خلال ما سبق وبشكل عام أن المجتمع كان مقسماً إلى طبقتين في الظاهر، طبقة حاكمة تحتكر الأموال والسلطة والثروة، وتتحكم في الإنتاج الزراعي الذي يصنع ويستهلك كمواد غذائية، وطبقة أخرى تعمل وتنتج وتقدم منتوجها لكي تستغله الطبقة الأولى ثم تعود وتشتري ذلك المنتوج لكي تستعمله في قوتها وطعامها.

إن ما يطرح في مسألة مستوى ما يقدم من طعام يفسر كثيراً من الأمور، التي لها علاقة بنوعية ومستوى الأحوال المعاشة داخل الإقليم، من حيث مستوى الرفاهية والبذخ والإسراف الذي يحياه السلطان وما تبعه من أجهزة، وهذا الوضع لا يمكن بأي حال من الأحوال تعميمه على ما كان يعيشه بقية أبناء المجتمع على اختلاف طبقاتهم، وفي هذا الإطار فإن الطعام ونوعيته أثناء وجود الأتراك المماليك انقسم إلى نوعين الأول: ما كان يقدم للسلطان، وما يقوم به من أسمطة[3] وموائد وبشكل دائم، والثاني: ما كان يقدم كوجبات يومية تسد رمق العامة داخل الإقليم.

(1) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص٣٣.

(2) المصدر نفسه، ص٣٣، ٥٠؛ القاسم بن يوسف التجيبي، المصدر السابق، ص ١٧٣

(3) السماط يعني المائدة وهو ما يبسط على الأرض لوضع الأطعمة عليه وقد استخدم هذا التعبير في العصر المملوكي للدلالة على معنى الطعام ذاته والأدب التي تقام في شتى المناسبات. انظر عباس محمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٦٥.

لقد اهتم المماليك كحكام، بالطعام ونوعيته وجودته، وأقاموا الشربخانات (١) والمطابخ السلطانية والتي كانت لا تنطفئ نيرانها[2] وكلفوا لها عدداً كبيراً من الموظفين مثل الاستاددار[3] والجاشنكير[4] يقومون على خدمتها ويوفرون بها الطعام وبشكل مستمر حتى أنه يصل في كثير من الأحيان إلى خمس مرات في اليوم[5].

لقد صمد طعام المماليك بدرجة كبيرة على التنوع ولكنه ارتكز على اللحوم واعتبروه سيد طعامهم وتفننوا في استهلاكه بشكل لا يوصف وخصوصاً أثناء المناسبات الخاصة بهم مثل حفلات الزواج فقد ذبح في حفل زواج ابن السلطان محمد بن قلاوون سنة (٧٣٨هـ/ ١٣٣٧م) ستمائة رأس من الغنم، وأربعون رأساً من البقر، وعشرون فرساً[6] وهذا يقدم دليلاً بسيطاً عن البذخ والإسراف الذي كان عليه المماليك، بالإضافة إلى استخدامهم الخيول في الأكل وهذا راجع دون شك إلى عدم التزامهم بما هو محظور ومكروه حسب عقيدة الإسلام، كما أنه يعطي انطباعاً عن أن المماليك مازالوا يحملون عادات شعوبهم التي جلبوا منها وقد أدخلوها إلى المجتمع الجديد الذي عاشوا فيه دون أن تكون مستغربة أو مستهجنة، كما استخدموا لحوم الطيور، مثل الدجاج ، والأوز، كما ضبط بعضهم يخزن لحم الخنزير وبكميات كبيرة من أجل استخدامه كطعام[7] - وفي هذا

---

(١) الشربخاناه: وهي من المصطلحات المستخدمة في العصر المملوكي، وهي المكان الذي توضع فيه الأشربة، والسكر، والحلوى، والعقاقير والفواكه وما شابه ذلك. انظر: ابن غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢) ابن غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص١٢٥ ؛ عبدالمنعم ماجد، نظم سلاطين المماليك، جـ٢، ص٣٥.

(٣) الاستادار: وهو لقب لمتولي أمر مطبخ السلطان سمي بذلك لملازمته باب السلطان في سفره وإقامته، فهو المشرف على إعداد الطعام ولوازمه وبيته السلطان ويحكم في خدمه، ويقف على صحة خبرته عند إعداد الأسمطة. انظر: محيي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر ص ٩٨

(٤) الجاشنكير: وهو الذي يتصدى لتذوق الطعام والشراب قبل السلطان في الولائم، خوفاً من أن يدس فيه السم. انظر: عبدالمنعم ماجد، المرجع السابق، جـ٢، ص٤٩ - ٥٠

(٥) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص١٢٤؛ عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، جـ ٢، ص١١٦

(٦) المقريزي، السلوك جـ ٢، ق٢، ص٤٥٣ .

(٧) المصدر نفسه، ص٤٨٦ .

مخالفة للشرع الإسلامي -، كما حافظوا على تناول كميات من الأسماك الطازجة والمجمدة والتي كانت تعرف باسم ملوحة بسبب تجفيفها بالملح[1].

وإلى جانب اهتمام المماليك بنوعية غذائهم ودسامته انشغل الكثير من السلاطين بزيادة وتجديد مطابخهم بحيث تكون أوسع وأكبر مما هي عليه، بحيث تؤدي الخدمات المطلوبة منها، فقد وصل مقدار ما صرف من لحم يومياً مثلاً: على مطبخ السلطان الناصر محمد إلى ستة وثلاثين ألف رطل من اللحم، وهذا يدلل على سعة المكان ومقدار الاستهلاك اليومي الذي كان ينفقه السلاطين على أطعمتهم[2]، كما كان للطعام دور بارز في إضفاء نوع من المجاملة للسفراء وزوار الإقليم فقد بلغ السلاطين عليهم بسخاء فمثلا اهتم السلطان الناصر سنة (٧٣٨هـ/ ١٣٣٧م) ببعض الزوار الذين قدموا من المغرب لأداء فريضة الحج فرتب لهم عطاء يصرف لهم طيلة بقائهم في الإقليم ويصرف يومياً شمل الغنم والدجاج والسكر والحلوى والفاكهة وقد قدر بحوالي ثلاثين رأساً من الغنم ونصف أردب من الأرز وقنطار من حب الرمان وربع قنطار من السكر وكمية كبيرة من التوابل[3].

لقد عدد غرس الدين الظاهري بعضاً من أصناف الطعام، والتي كانت تعد في المطابخ السلطانية بحيث ذكر ما يقارب من أربعة وخمسين نوعاً[4] وذكرت دراسة حديثة متخصصة في هذا الجانب أكثر من مائة وثلاثين نوعاً من الطعام الذي كان يقدم كوجبات رئيسة كما أنه ذكرت أكثر من ثلاثة وعشرين نوعاً من الخبز الذي كان مستخدماً مع ذكر أكثر من تسعين نوعاً من الحلوى[5] وإذا كان للطعام في نوعيته وأشكاله غير مهم بالنسبة للدراسة فإن عادة مد الأسمطة كانت بشكل يثير الانتباه من حيث كثرتها والبذخ الذي كان يرافقها فهي تمد في الأفراح والأعياد والحفلات الكبيرة منها والصغيرة، كما أنه تقام في الأتراح والمآتم، فقد عمل عزاء الظاهر بيبرس بالإقليم سنة (٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م) مدت

(١) نفسه، ص ٤٨٢.

(٢) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٥٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٥) نبيل محمد عبد العزيز، المطبخ السلطاني زمن الأيوبيين والمماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (د. ت) ص٧ ـ ٢١.

فيه الأسمطة في الخيام للقراء والفقهاء، كما وزع الطعام على أهل الزوايا من طلاب وفقراء[1]، كما تحدى البعض ممن يحسبون على السلطان في أنه مد الأسمطة وأطعم الميت في كل ليلة جمعة طوال السنة، ترحماً والتماساً للمغفرة للميت عن طريق تقديم الطعام للأحياء[2]. ودون شك فإن تلك الموائد كانت مصدر طعام رئيس لكثير من الفقراء والمعدمين الذين تجمعوا حول بقايا طعام السلطان والأمراء والأثرياء فهي كانت كثيرة بحيث لم يكن لها وقت ولا زمن وهذا خلق طبقة من الطفيليين[3] الذين سخروا كل جهدهم للظفر بتلك الوجبات المجانية[4].

أما العامة فإن أساس ومكونات طعامهم كان يعتمد على ما يباع في حوانيتهم وما يستخرج من أراضيهم، من حبوب وفواكه، وما يربى من حيوانات، وتلك المنتوجات كانت تعرض في الخانات والأسواق التي كانت متصلة بعضها ببعض، بشكل كبير داخل الإقليم[5]، وتخصصت كل مجموعة من الحوانيت ببيع منتج معين فمثلاً: وجدت حوانيت تبيع الزيوت، وأخرى تبيع الخبز، وأخرى تبيع الألبان ومشتقاتها، وحوانيت أخرى للطباخين، وأخرى للشوايين، والعصارين، والفاكهيين كما تخصصت بعض الأسواق في بيع الحيوانات، والطيور مثل سوق الدجاجين بالقاهرة الذي اشتهر ببيع كميات ضخمة من الدجاج والأوز كما وجدت أسواق متخصصة في صنع وبيع الحلوى فعرف ذلك السوق بسوق الحلاويين[6].

---

(١) المقريزي، السلوك، جـ١، ق٢، ص ٦٨٤.

(٢) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٥٢٢

(٣) عرف هذا العصر بكثرة المتطفلين وقد كثرت مصطلحاتهم عن أسماء الطعام فقد عرف الخبز عندهم باسم جابر، والسفرة باسم بساط الرحمة، والقدر بأم الخير، والزبادي إخوان الصفاء، والأطعمة قوت القلوب، والأرز بالشيخ الظهير، والرشتا بالعمش، عبد الرحيم، والخروف المشوي المعذب ابن الشهيد، والدجاج أم حفص، والفراريج بنات نعش، والطشت الحمام قبل الطعام بشر وبشير ويقال المبشرات، وبعد الطعام منكر ونكير، ويقال المرجفات، ومن وصاياهم أيضا إذا كنت على مائدة فلا تكلم إلا بعضهم فإنها لا تشتغل عن الأكل. انظر: نبيل محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص ٣٢

(٤) المرجع نفسه، ص٣٢.

(٥) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص٣٦.

(٦) عبده قاسم عبده، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص ١٩، ٢٣

لقد درج عامة المجتمع في تلك الفترة على عادة الأكل خارج منازلهم أي في حوانيت الطباخين، والتي كثرت وبشكل ملحوظ حتى إن أحد المؤرخين المحدثين وضع لها إحصائية حيث وصلت إلى اثنى عشر ألف حانوت طبخ في القاهرة وحدها[1]. كما انتشرت في الإقليم معاصر السكر ووصلت في بعض المدن الصغيرة إلى إحدى عشرة معصرة، وهذه المعاصر كانت هي الأخرى مصدر طعام للفقراء والعامة فقد كانوا يدخلونها ومعهم الخبز الحار فيضعونه في القدر الذي يطبخ فيه السكر ثم يأخذونه ويخرجون دون دفع مقابل وذلك لفقرهم ، ولحسن معاملة أهل تلك المعاصر[2] كما درج كثير من العامة على شرب حليب الإبل لما يمثله من قيمة غذائية عالية وأكثر معه قرص الملة وهو الخبز الذي يوضع فوق الجمر لكي ينضج ويقال له: خبز الملة، كوجبة أساسية يعتمدون عليها في بقائهم من أجل الحياة[3].

ومن خلال ما تقدم من بعض النماذج المختصرة عن الطعام الذي كان يقدم ويستهلك بين الطبقات المكونة للمجتمع يتضح أن الفرق واضح بين ما كان يستهلك من قبل الحكام، وكيف كانت موائد وطقوس طعامهم وما فيها من بذخ وترف وبين أوضاع العامة وما كانت تعانيه من شظف العيش، فجزء كبير منهم عاش على فتات موائد السلاطين، والأمراء والأثرياء الذين تعددت أفراحهم وكثرت موائدهم لتتعدد معها أسماء أطعمتهم وكبر موائدهم، في الوقت الذي تبسطت فيه موائد العامة وأصبحت سريعة ومختصرة على وجبة أو اثنتين في اليوم مما جعل ظاهرة اللجوء إلى المطابخ العامة هي خير وسيلة لهم، وهذا القول دون شك لا يعبر بأي حال من الأحوال عما كان يحدث أثناء الأزمات والمجاعات الخانقة التي كانت تعصف بالإقليم في مرات عديدة والتي كانت تمثل السبب الرئيس في موت أعداد لا تحصى من العامة، وهذه القضية لا تأخذ أي مساحة تفكير من قبل الطبقة الحاكمة، بل بالعكس من ذلك تماماً فإن هؤلاء كانوا يفكرون في كيفية استغلال تلك الأزمات عن طريق احتكار المواد الغذائية، ومن هنا كان الاختلاف واضحاً وجلياً بين من يحكم ومن يُحكم .

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٤ ؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ١٢٩ - ١٣٠

(٢) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٤٩

(٣) المقريزي، السلوك، جـ١، ق٢، ص٣٧٤ .

ثانياً: الملابس

المرء من الثياب والملابس شكلت أهمية كبيرة بالنسبة للدراسة فهي تقدم دليلاً واضحاً على مدى التفاوت الطبقي الذي كان يعيشه المجتمع بالرغم من أن الإقليم كان ينتج كميات كبيرة من الأقمشة، والمنسوجات، ولكن الاختلاف والتباين كان واضحاً بين الطبقات، وما زاد الأمر تعقيداً في هذا الجانب هو ما قامت به الدولة كمؤسسة بفرض نوع خاص من الملبس على كل طائفة لتميزها عن غيرها، والدليل على ذلك ما قام به السلاطين من إلزام أهل الذمة بلبس الغيار وبألوان مختلفة[1].

لقد اهتم المماليك بالملابس واعتبروها تمثل هيبة الدولة وصرفوا عليها بسخاء واعتبر السلطان نفسه مسئولا عن جميع موظفي الدولة، وعين لهم كسوة تصرف في الشتاء، وأخرى في الصيف، وعندما يتعذر توفر تلك الكسوة كان يصرف مقابلها قيمة مالية، وقد قدر ما صرفه الظاهر بيبرس سنة (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م) على جراية الكسوة ما قيمته عشرون ألف درهم يومياً[2]، وقد حدث مرات عديدة أن تأخرت تلك الكسوة لأسباب خارجة عن إرادة السلطان لتذمر الجند مما جعله يرسل من يتباعها، ومعه مبالغ إضافية لترضية الجند، ولكن المبعوث ينزل إلى الأسواق وحوانيت التجار مباشرة ويأخذ تلك الكسوة وما تشمله من خرائص وأخفافه وأنعاله وغيرها دون مقابل، كما صودرت في كثير من المرات أموال الزكاة وأموال التجار في مقابل تلك الكسوة[3]، وبالإضافة إلى ما كان يصرف عن الكسوة، قدم السلطان في جميع المناسبات الكبيرة والصغيرة الخلع السلطانية، والتشاريف التي هي ملابس فاخرة تقدر بأموال كبيرة جداً.

ويبدو أن تلك السياسة والتي اتبعتها الدولة والمعتمدة على البذخ والترف من الملابس تعود إلى وضع الإقليم بشكل عام فهو مستقر، وعلاقاته التجارية الخارجية جيدة، فسمح ذلك بدخول كميات كبيرة من الأقمشة المستوردة من أقاليم أخرى، مثل.

---

(١) أبي العباس أحمد القلقشندي، مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، ط٢، جـ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، ص١٢٢؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص٣١٠.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص١٩٨.

(٣) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٤١٣ - ٤١٤.

بلاد الفرنجة ، والصين، وبلاد الصقالبة والترك، وبلاد الشام ، والموصل[1] كما اشتهر الإقليم بإنتاج كميات كبيرة من المنسوجات، وأشهر المدن التي أنتجت الأقمشة كانت، مدينة دبيار وتصنع بها الملابس الجيدة، والتي يغلو ثمنها وقيمتها عندما تصدر إلى العراق والشام، كما أنتجت مدينة دلاص والبهنسا الثياب الصوفية الجيدة أيضا، وأنتجت الإسكندرية الحرير الذي يعرف بالإسكندري[2]، واستخدم الإقليم مجموعة كبيرة من الأقمشة التي تدل دلالة واضحة على التنوع والامتزاج والتأثر والمشاركة لمتنوعة لأجناس كثيرة شكلت الخلوطة السكانية للإقليم فقد حملت تلك الأجناس موروثاتها الحضارية إلى الإقليم، فحدث الامتزاج بين ما هو قائم وبين ما هو قادم فأنتج ذلك تطوراً واضحاً ظهر بشكل جلي على نوعية الملبوس. ولعل من بين أهم تلك الأقمشة التي كانت مستخدمة: الحرير ، رقيق الكتان، والقطن المصقول، والأقمشة الكتانية الرقيقة، والخيوط الحريرية والمذهبة والأقمشة المصنوعة في الإسكندرية، والحرير الصيني، والموصلي، والقماش الذي له وبر مخمل، أو الذي له فروسنجاب، وأملس أطلس، والصوف الجوخ بأنواعه الملونة[3].

ويبدو من خلال هذا التنوع في المواد الأولية في صناعة الملابس أن الإقليم شهد حركة رواج كبيرة داخلياً وخارجياً، وهذا القول يدلل عليه بما ذكر عن كثير من المناسج المسماة دار الطراز المنتشرة في أنحاء الإقليم، وهذه الدور كانت بعضها خاصاً بالسلطان وبعضها الآخر عاماً للسكان، ومما يدلل على انتشار تلك الصناعة بشكل كبير ما فرضه السلاطين من ضرائب عليها كانت تعرف بزكاة الدولبة، وهي تعني المحلات المستخدمة في صناعة النسيج[4].

لقد تطور الشكل العام للملابس وتحسن بشكل كبير عما كان عليه في عهد الدولة الأيوبية، وقد دفع ذلك بعضاً من المؤرخين للإشادة بذلك التغير حيث اعتبروا أن عهد

---

(١) المصدر نفسه، جـ٢، ق٢، ص٤٣٩، ٥١٨ ؛ عبدالمنعم ماجد، المرجع السابق، جـ٢، ص٦٧ ؛ عباس محمد الرفاد ،الطبقات الشعبية، ص١٠١.

(٢) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص٣٦، ٤٧ ؛ المقريزي، المصدر السابق، جـ٢، ق٢، ص٥٢٧

(٣) عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، جـ٢، ص٦٨.

(٤) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، جـ٩، ص١٨١ ؛ عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، جـ٢، ص٦٦

المنصور قلاوون سنة (٦٧٩ هـ/ ١٢٧٩ م) وهو الذي حل ذلك التغير وأن المصر يرد له فقد لبس الجند في عهده أحسن الثياب بعد أن كان ملبوسهم خشناً ومتأثراً بالذوق الآسيوي. فظهرت مظاهر النعمة والبذخ على الملابس، وتعددت ألوانها ولكن أساس شعارها كان اللون الأسود شعار العباسيين والأصفر لون المماليك المميز[1].

وحتى يكون هذا القول موافقا لما كان لابد من عرض نماذج عن بعض الملابس التي كانت تلبس في ذلك العصر، والنموذج الأول: لباس الخليفة باعتباره أعلى سلطة شرعية. بغض النظر عما كان من شكل دون مضمون وفاعلية. وكان يرتدي عمامة سوداء مدورة مذهبة مزركشة كبيرة، وأفخرها ماكان يصنع من وبر الجمل. وللعمائم دور كبير في تحديد مكانة الشخص الاجتماعية، حجمها، ولونها، ومما صنعت. وعلى جسده لبس ذراعة[2] بنفسجية اللون وطوق ذهب، وعدة سيوف يتقلد منها واحداً ويركب على فرس أشهب في عنقه مشدة سوداء وعليه كنبوش[3] أسود. ويشير بيبرس الدوادار، في هذا الصدد أن الخليفة يلبس الأهبة، وهي عبارة عن جبة سوداء وعمامة بنفسجية، وطوق ويتقلد سيفاً، وأول من لبس هذه الأهبة السلطان بيبرس[4] - وفي ذلك تعدٍّ على حرمة الخليفة - أما زي السلطان الذي يعتبر النموذج الثاني: فهو أفخر وأغلى، ولا يمكن تعداد الأنواع من الملابس التي كان يرتديها، ولكنه عندما يولى الحكم كان يأخذ الخلع من الخليفة، ويلبسها وهي تتكون من عمامة سوداء مزركشة، وذراعة بنفسجية، وطوق، وعدة سيوف يتقلد منها واحداً وتحمل البقية خلفه، ويحمل أيضا سهمين كبيرين وترساً، كما يقدم له حصان أشهب في رقبته مشدة سوداء وعليه كنبوش أسود[5]، والسلطان مع تلك الفخامة كان

---

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ٣٣٠؛ المرجع نفسه، ص٦٩.

(٢) الذراعة: جبة مشقوقة المقدمة ولا تكون إلا من الصوف والجمع ذراريع، والذراعة أيضا صدرية تلبسها النساء. انظر المقريزي، السلوك، ج١، ق٢، ٤٥٢.

(٣) الكنبوش هو: البردعة التي توضع تحت السرج فوق الفرس. انظر: المقريزي، المصدر السابق، ص٤٥٢.

(٤) أبي شامة، الروضتين، ج١، ص٥٥٩؛ بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص٨٧؛ المقريزي، المصدر السابق، ص٤٥٢.

(٥) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٣٠، ص٣٠.

يستخدم الغاشية[1] في المواكب ويدخل في صناعتها الخشب والجلد، والحرير الأطلس الأصفر والذهب، لكي تعبر عن عظمة السلطان وقدرته وسطوته في عيون الرعية[2].
ويصف مؤرخ محدث لباس السلطان بشكل دقيق حيث يرى أنه يرتدي عمامة صغيرة مدورة، ثم تغيرت إلى طاقية صفراء عريضة، وفي وقت الحرب كان يلبس خوذة، وعلى جسده يلبس رداء جبة من حرير أسود لها أكمام واسعة، عليها رداء آخر خارجي يسمى فرجية ويكون أسود أو بنفسجيا أو أخضر من الصوف أو الحرير وهو مزركش بالذهب، ويضع قلائد من ذهب في رقبته، وسيفاً مذهباً، على خصره فهو يلبس أفخر الثياب ويلبس لكل مناسبة لباساً خاصاً، كما أن لكل فصل لباسه، والغالب أنه يرتدي الأبيض في الصيف، والجوخ من الصوف المبطن بفرو السنجاب[3] في الشتاء، كما ارتدى لباس الحرب عند الضرورة[4]. كما لبس السلطان الططاقا[5] وعين للابسه موظفين خاصين يأتي على رأسهم الخزندار والجمدار[6] ومهمتهم الرئيسة المحافظة على لباس السلطان، أما عن بقية

---

(١) الغاشية: وهي غطاء للسرج من الجلد ومخروز بالذهب، وتكون مع الجتر وهو مصنوع من الحرير الأصفر تحمل فوق رأس السلطان في المواكب، ومعها أيضاً الرقبة وهي طوق من أطلس مزركشة بالذهب توضع على الفرس بحيث لا يرى من أذني الفرس إلى غاية حرفه، كي تكون معها الجفتاه وهما اثنان أو شاتية أصطبل قريبان في السن عليهما قباءان أصفران من حرير مطرز مزركش وعلى رأسهما قبعتان من زركش وتحتهما فرسان أشهبان. انظر: محيي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص ٧٦.

(٢) محيي الدين بن عبد الظاهر، المصدر السابق، ص ٧١.

(٣) السنجاب: حيوان كالفأر إلا أنه أكبر جسماً يغطيه وبر في غاية النعومة، أزرق وأملس، ويتخذ من جلوده الفراء يلبسها المتنعمون صيفاً لأنه يبرد بخلاف سائر الفراء، وكان يجلب من بلاد الصقالبة، والترك. انظر: شهاب الدين أبو العباس بن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، ط١، جـ٢، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٦، ص ٧٠؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ١٠١.

(٤) عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، جـ٢، ص ٧٠ - ٧٣.

(٥) الططاقا: كلمة فارسية تطلق على الجبة التي لا أكمام فيها قصيرة وهي عادة من القطن أو الحرير، وكانت في بعض الأحيان مبطنة من الداخل بفرو السنجاب. انظر: محيي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٣٦٠.

(٦) الخزندار: وأصل الكلمة الخزنة فحذف الألف ودمجت مع دار والتي تعني الممسك، فأصبحت ممسك الخزنة وهو الشخص الذي يعينه السلطان على خزائن القماش المزركش والمذهب وكل=

المماليك وهم النموذج الثالث: فإنهم يلبسون بحسب أوامر السلطان، فهو يقسمهم على حسب مراتبهم ويصنفهم حسب مركزهم، ولكل فئة لباسها الخاص، وفي ذلك تفريق لغرض معرفة مراتب المماليك ولكن أحسنهم لباساً وأفخرهم هيئة، كما يشير ابن تغري بردي إلى المماليك الذين خصهم الملك المنصور دون غيرهم وعددهم ثلاثة آلاف وسبعمائة من الأمراء الجراكسة، حيث جعلهم في القلعة وأطلق عليهم البرجية، فهم الذين غيروا ملابس الدولة الماضية الأيوبية، فلبسوا أحسن الثياب ولم يعودوا يلبسون الكلوتات[1] ومن كان يلبس في عهد الدولة الماضية، فأبطل المنصور ذلك الزي وأمر بخلع جديدة يلبسها الأمراء وهي الطردوحش[2] أما البقية فقد أمرهم بلبس أنواع أخرى من الملابس التي تعتمد على الحرير العتابي[3] وبالإضافة إلى تلك الملابس التي تغطي أجسادهم، درج

=الأشياء النفيسة مثل السروج المذهبة. أما الجمدار فهو لفظ يتكون من كلمتين فارسيتين وهما، جامه، ومعناها الثياب، ودار ومعناها صاحب، والمعنى العام لها صاحب الثياب، وكان من هذا اللقب في الأصل مهمته الأشراف على خزانة الأثواب أو الملابس السلطانية. انظر بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ص ٩٠ ـ ٩١ ؛ النويري، نهاية الأرب، ج٢٩، ص ٢٦٩.

(١) الكلوتات: جمع كلوتة وهي فارسية معناها الطاقية الصغيرة من الصوف المضروبة بالقطن كانت غطاء الرأس في الدولتين الأيوبية، والمملوكية وكان الأمراء يلبسونها بغير عمامة فوقها ولها كلاليب تعلق تحت الذقن، وكانت صفراء فلما تولى الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩ هـ/ ١٢٩٠م) غير لونها من الصفرة إلى الحمرة وأمر بالعمائم فوقها وبقيت إلى أن حكم الناصر في فترة حكمه الثالثة (٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩م) حيث حلق رأسه ولبس عمامة صغيرة فعرفت بالعمامة الناصرية فعمل الجميع مثله. انظر: بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص ٣٣١ ؛ المقريزي، السلوك، ج١، ق٢، ص ٤٩٣ ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ٣٣٠.

(٢) الطردوحش: كلمة مركبة تطلق على نوع من الملابس تصنع على هيئة جلد الوحش وهذا الزي نوعان الأول: لكبار الأمراء، والثاني: لمن دونهم في المرتبة وكان يعمل بدار الطراز بالإسكندرية ومصر ودمشق وكانت ألوانه ممتزجة ملونة في بعض جوانبه وعليه نقوش، ويبطن بالفرو، ومن الملاحظ هنا أن هذا النوع من الملابس أصبح من الخلع التي يعطيها السلطان من أراد فقد أعطى منها إلى بعض أمراء العرب وهو مهنا بن عيسى، فهو أول من لبس هذا النوع من الثياب بعد المماليك. انظر المقريزي، السلوك، ج٢، ق٢، ص٥٢٨ ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٣٢.

(٣) الحرير العتابي: وهي كلمة تطلق على نوع من القماش الحريري مخطط بحمرة، وصفرة، استخدمه المماليك بشكل كبير. انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ٢٦٧.

المماليك عن لبس أخفاف من الصوف وفوقه خف مبطن بثوب كتان، ومرة خف من البرغالي وهو جلد الفرس مبطن بجلد ذئب، وحملوا إلى جانب أسلحتهم، تصرولق، وهي مخلاة من الجلد يضعها الشخص في حزامه من الجهة اليمنى والجمع صوالق، ويبدو أنهم وضعوها لكي تحمل ما يحتاجون إليه من طعام، وبعض الأشياء الثمينة، كما عرف هذا العصر الجزدان، وهي مسمى فارسي وهي تعني الجلد المكون من طبقتين تودع به الأوراق والنقود، منها ما كان يحمل كالقلادة، وعرف هنا أيضا عند العامة، الذين سموه الجسدان[1]. أما زي بقية رجال الدولة من أرباب القلم وأصحاب الدواوين فإن لباسهم هم الآخرين يختلف بحسب مناصبهم فمثلاً: زي القاضي يختلف بحسب مذهبه المنتمي إليه فقد تميز قضاة الشافعية والحنفية عن غيرهم حيث لبسوا الطرحة التي تستر العمامة وتنسدل على الظهر كما لبسوا الدلقان وهي عمامة كبيرة لا بد منها للقضاة، وهي من الشاش وعادة ما تكون كبيرة وخارقة للمعتاد، كما لبسوا الفوقانية، وهي من الصوف الأبيض المطلي تلبس في الشتاء، ويبدو أنهم منعوا من لبس الملون أثناء عملهم ولكنهم لبسوه في بيوتهم[2].

أما أهل الذمة فكما أوضحت الدراسة فيما سبق، تعرضوا لنوعين من الاضطهاد الذي مارسه عليهم بعض السلاطين بفعل ضغوطات داخلية وخارجية، أدت إلى فرض نوع خاص من الملابس عليهم، حتى يسهل التفريق بينهم وبين بقية أبناء المجتمع كما حرموا من لبس الثياب الفاخرة، وهذه الإجراءات شملت النساء والرجال على حد سواء، وتعدى ذلك فقد أمروا بلبس الصليب من الحديد أو الرصاص أو النحاس في رقابهم عند دخول الحمامات العامة[3]، وبالرغم من أن هذه القضية مثار جدل، فإن تلك القيود كانت آنية تخفف بمرور الزمن، والضغط الواقع على هذه الطائفة، شمل كل الطبقات الأخرى فالمجتمع بأسره عانى من الممارسات السلبية التي مارسها المماليك، والحق يقال إن هناك أصواتاً ارتفعت في تلك الفترة تطالب باحترام تلك الطوائف، وعدم

---

(1) المقريزي، السلوك، جـ1، ق2، ص439، جـ2، ق2، ص336، 528؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ7 ص78، 267، 331؛ عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، جـ2، 74، 79.

(2) النويري، نهاية الأرب، جـ9، ص373.

(3) أبو أمامة محمد بن النقاش، المصدر السابق، ص 100 - 104؛ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص 70 - 73.

مساس معتقداتهم من معابد وكنائس[1]، ولكن البعض تحامل عليهم ووصفهم بنقص العلم والمعرفة وحسبت عليهم كأغلاط ارتكبوها.

أما بقية الطبقات، ومنهم النساء، فإن المصادر لم تسلط عليهم الضوء، ولم تهتم بوجودهم أصلاً لكي تهتم بملابسهم، والدليل على ذلك ما ذكره ابن تغري بردي الذي يرى أن أوباش العامة لبسوا الخلع السنية، وعندما لبسوها زالت عنها تلك الأبهة والحشمة، وصرت كغيرها من الملابس، لمعرفة الناس بمقام اللابس[2]. ويبدو أن تلك النظرة الاستعلائية من قبل بعض المؤرخين منعت وصول ما كانت عليه حياة العامة وما مثلته في السابق من أهمية فقد أورد السبكي بعضاً من أسماء الحرف المتعلقة بالملابس وهي دون شك كانت تعني العامة فهم من اشتغل فيها وزاولوها مثل: الحائك، والنساج، والخياط، والصباغ، والبابا، والإسكافي صانع الأحذية[3]، كما أضيف إليهم الرفاءون الذين يقومون برقع الملابس، البزازون بائعي الثياب، والفراءون الذين يبيعون الفرو، والأقباع وهم من يبيعون الطواقي في الأسواق[4]، وهؤلاء دون شك من العامة أرباب الصنائع، ويبدو أن سياسة الدولة كانت تتجه إلى عملية احتكار الملابس والأقمشة الفاخرة، وترى أن الهيبة والوقار لا تكون إلا للدولة ورجالها، والدليل على ذلك ما دار بين السلطان الناصر وأحد أمرائه، حول الملابس تحديداً فقد كان يعاتبه بسبب إغداقه على أمراء العرب ونسائهم، فيقول له "متى سمعت عن بدوية أنها تلبس غير ثوب من القطن والبرقع المصبوغ وفي يدها سوار من حديد؟ وإن شمت طيبا فمن زاد بيده لها ؟ فوالله ! لقد أفسدت حال العرب وحال نسائهم، وأطمعتهم في شيء لم

---

(١) من بين العلماء الذين عارضوا سياسة السلطان محمد الناصر التي اتخذها ضد أهل الذمة والتي تقضي بإلزامهم لبس الغيار ومنعهم من استخدام الخيول، وهدم ما ارتفع من بيوتهم على بيوت المسلمين، القاضي تقي الدين بن دقيق العيد وهو أبو الفتوح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن الطاعة القشيري البهزي المنفلوطي، (ت٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢م) فقد أفتى بعدم هدم الكنائس والمعابد بالرغم من أن كثيراً من العلماء في عصره نصحوا بهدمها، مما جعل البعض يصف قوله هذا بأنه ناتج عن عدم معرفة بعلم النقل وعلم السير والفتوح. انظر: ابن النقاش، المصدر السابق، ص١٠٠ - ١٠١

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص ٢٣٢

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ١٣٤ - ١٣٨، ١٤٦.

(٤) محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص٤٩.

يكونوا يطمعون فيه"[1]. وهذا النص يعبر عن مدى الضغط الواقع على السلطان من قبل رجال دولته وهو في نفس الوقت يعطي صورة فيها كثير من البساطة عن ملابس نساء العربان.

أما النساء في هذا العصر فيبدو أن ملابسهن قد شملها التغير هي الأخرى، فقد ذكر المقريزي في هذا الصدد أن في عهد الناصر استجد للنساء المقنعة[2] والطرحة، والفرجيات كما لبست النساء الخلاخيل من الذهب، والأطواق المرصعة بالجوهر الثمين والقباقيب المذهبة أيضاً، كما لبسن، الأوطية المرصعة ـ جمع وطاء وهو الحذاء ـ والأزر الحرير. وفي مواضع أخرى يذكر المقريزي حادثة تثير الاستغراب وهي إنه قد نودي في القاهرة ومصر بمنع ارتداء العمائم وثياب الرجال بالنسبة للنساء، ومن يفعل ذلك يعرض نفسه لسلب كسوته[3]. ويبدو أن هذا الإجراء جاء بعد أن انتشرت ظاهرة ارتداء ملابس الرجال بالنسبة للنساء ولكن المجهول هنا لماذا تهتم الدولة بتلك الظاهرة وتصدر لها مرسوماً خاصاً يحرمها ؟

وأخيراً فإن التنوع والتطور في نوعية الملابس الذي شهده الإقليم كان دون شك ناتجاً عن تنوع الحياة الاجتماعية وتعدد الفئات المكونة للمجتمع وهو في نفس الوقت يعبر ويؤكد على عمق الفروق والتمييز بين كل تلك الفئات، وما كان يعانيه المجتمع من تركيبة طبقية حادة أوضحتها الجمل والنصوص الماضية، كما تبين أن الطبقة الواحدة نفسها انقسمت، إلى مراتب وأماكن، وزعت بين المستفيدين ولزم كل بمكانه، وضمنت لهم ملابسهم احترام البقية، أما الجزء الآخر فقد كانت ملابسهم مصدر إزعاج لهم فسعوا للتخلص منها، أما البقية الباقية فإن سعيهم وراء لقمة العيش أنساهم ما يرتدون واكتفوا بالنظر للملابس الزاهية، والمزركشة بالذهب والفضة على أجساد رجال الدولة .

---

(1) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٥٢٩.

(2) المقنعة: أو المقانع جمع مقنع، ويقال: مقنعة وهي ما تغطي به المرأة رأسها وتكون أضيق من القناع، والقناع منديل يضعه الرجال والنساء فوق الرأس أو هو الغطاء الذي تضعه النساء فوق وجوههن. انظر: المقريزي، السلوك جـ٢، ق٢، ص٤٣٣

(3) المصدر نفسه، جـ١، ق٢، ص ٥٠٣، جـ١، ق٢، ص٥٣٦.

ثالثاً: المنشآت العامة

ويمكن أن يطلق عليها المنشآت الاجتماعية العامة مجازاً، ليس لأن الدولة هي التي أنشأتها، إنما للدولة مساهمة كبيرة مثلها مثل الأفراد في إقامة تلك المؤسسات، فهي تكتسب تلك الصفة في كونها تقدم خدمات عامة لكل أبناء المجتمع، وعلى اختلاف طبقاتهم وهي في نفس الوقت تمثل أكبر الأماكن التي يمكن دراستها كتجمعات سكنية احتكت ببعضها، فنتج عن ذلك الحراك الاجتماعي عادات وسلوك أثرت دون شك في إطار الحياة العامة، وجهود الأفراد أصحاب تلك المؤسسات كان محفوظاً، باعتبار أن نشاطهم الاقتصادي ذاك دخل في صلب الحياة الاجتماعية، وسواء أكان ذلك مقصوداً أم لا فإن الحياة الاجتماعية تكونت على ذلك الأساس، وتتفاعل مع تلك المؤسسات فأصبح وجودها ضرورياً في حياة العامة والخاصة، وفيما يلي عرض لبعض من تلك المؤسسات كنماذج بذكر بعضها، دون حصرها.

أ - الحمامات

لقد اهتمت دولة الأتراك المماليك وخلال وجودها في الإقليم بإنشاء المؤسسات العامة، وصرفت أموالاً طائلة على العمارة بشكل عام، ويبدو أن ذلك الاهتمام كان لدى كل الدول، فهو ناتج إحساس الساسة بأن العمارة والبناء يعبر عن مدى قوة الدولة وهو في نفس الوقت الشاهد الأول والأثر الباقي فيما بعد، والحمامات من المؤسسات العامة، فقد تحدث عنها ابن دقماق حيث ذكر: أن هناك حمامات عامة، وأخرى خاصة ،كما عدد الحمامات التي كانت موجودة في مصر العاصمة فقط، فقد وصلت إلى خمسة وأربعين حماماً جديداً وهي عامة يدخلها كل الناس، أما الحمامات القديمة والتي كانت تستعمل هي الأخرى، وصلت إلى أحد عشر حماماً، والحمامات الخاصة التي كانت تقام في الدور والقصور فقد ذكر منها أحد عشر حماماً[1] وبالرغم من ورود هذا العدد إلا أن المقريزي: يروي عن غيره أن في مصر العاصمة وحدها كان يوجد أكثر من ألف وسبعين حماماً، فتراجع ذلك العدد إلى بضع وسبعين حماماً، ثم زاد العدد في سنة (٦٥٨هـ/ ١٢٥٩م) إلى ثمانين حماماً[2] وعند مطالعة تلك الأعداد يتضح أن ذلك الانتشار لم يكن عشوائياً، وإنما كان لحاجة الناس إليها أو لأنها كانت من المشاريع الناجحة والمربحة للكثير من التجار

---

(١) ابن دقماق، المصدر السابق، ق١، ص١٠٤ - ١٠٧.

(٢) المقريزي، الخطط، ج٢، ص٥٣٦.

وأصحاب الأموال، كما كان أغلبها يعين كوقف على مؤسسات أخرى أنشأها أصحابها وجعلوا عائد تلك الحمامات تعود على تلك المؤسسات حتى تؤدي دورها وتستمر من بعدهم أطول مدة ممكنة، واختيارهم لذلك النشاط كان يعتمد دون شك على حاجة الناس للحمامات، وذلك لغرض الاغتسال والطهارة والاستحمام والتزين[1].

لقد أنشئت الحمامات من قبل الدولة، والدليل ما قام به السلطان بيبرس أثناء حكمه سنة (٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩م) فقد أنشأ حماماً بسوق الخيل لأحد أبنائه[2] كما قام بعض من الأفراد، وخصوصاً الوزراء والأمراء، والتجار والأعيان، والفقهاء ببناء الحمامات ولم يقتصر هذا العمل على أولئك فقط بل شارك بعض أهل الذمة مثل اليهود في إنشاء تلك الحمامات، ومن الملاحظ هنا أن كل تلك الحمامات حملت أسماء أصحابها[3].

أما عن بعض أحوال الحمامات الداخلية، فإن وجودها كمؤسسة اجتماعية خدمية كانت تفتح أبوابها للرواد طيلة اليوم، وبعضها يقسم العمل على فترتين الصباحية للرجال ومن بعد الظهر للنساء، كما وجدت حمامات مخصصة للرجال وأخرى للنساء[4]. والحمام لم يكن حكراً على مجموعة معينة بل كان الناس وعلى اختلاف طبقاتهم يرتادونه ولكن بعضاً من مظاهر التفريق أخذت تطفو على سطح في زمن المماليك وخصوصاً عندما انتهج بعض السلاطين هذه السياسة نتيجة لضغط العامة، فقد طلبت الرعية من السلطان الناصر محمد تطبيق الشروط العمرية على أهل الذمة، فكانت من بين شروطهم على السلطان بأن لا يدخل أهل الذمة إلى الحمامات إلا بعلامات مميزة مثل الأجراس أو الصلبان المعلقة في رقابهم أو أن يضعوا خواتم من نحاس أو رصاص في أيديهم، وبأن لا تدخل نساؤهم مع نساء المسلمين في الحمام، أو أن تكون لهم حمامات خاصة بهم[5]، ويذكر المقريزي في هذا الصدد: أن بعض الحمامات كانت محرمة على أهل الذمة مثل حمام الصوفية[6]. ويبدو أنه لم

---

(١) ابن دقماق، المصدر السابق، ق١، ص١٠٤؛ المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٢.

(٢) حمزة بن أحمد عمر بن سباط، صدق الأخبار تاريخ ابن سباط، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، جـ١، جروس بروس، طرابلس لبنان، ١٩٩٣، ص٤٤٩.

(٣) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٥٣٩.

(٤) المصدر نفسه، جـ٢، ص٥٣٧، ٥٤١؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص١٠٤ – ١٠٦.

(٥) ابن سباط، المصدر السابق، جـ٢، ص٧١١.

(٦) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٥٥٤.

تكن هذه هي المشكلة الوحيدة التي تواجه الحمامات، فقد رأى بعض الفقهاء في تلك الفترة أنه ينبغي مراعاة بعض الشروط والآداب العامة عند دخول الحمام، وإلا فإن الدخول إليها غير مطلوب، ومن تلك الشروط مثلاً: تقدم النصح لقيم الحمام والصبيان الذين يشتغلون معه، من حيث عدم النظر إلى عورة من يقومون بغسله، وضرورة وضع حائل بين الأعضاء، كما قدموا النصح للحلاقين والمزينين والمدلكين الذين يبدو أنهم كانوا يعملون في وسط الحمام، ونصحوهم بعدم استخدام بعض أنواع الطعام في التنظيف والاعتناء بالبشرة مثل: العدس وغيره[1].

ويبدو مما تقدم في الفقرة السابقة وبالرغم من قلة المعلومات عما يجري في داخل الحمامات فإن ما قدمه السبكي، كان صورة لما يدور في أغلب الحمامات فقد أوضح ما يجب عمله بالنسبة للقيم، من ناحية، ومن ناحية أخرى أوضح أن الحمامات لم تكن للاستحمام فقط بل إن الحلاقين كانوا فيها، بالإضافة إلى المزين، وهذا دون شك جعل منها مكاناً يعج بالناس، يقضون فيه أوقاتاً طويلة، وهذا الوقت يقودهم إلى الحديث والتندر ببعض النوادر، كما أنه كان مكاناً خصباً للتعارف وتبادل الآراء والأفكار، كما إنه وفي نفس الوقت كان مكاناً لنشر بعض الظواهر والأمراض الاجتماعية الخطيرة، وفي هذا الصدد رأى بعض المؤرخين المحدثين واستناداً على استنتاجات خاصة، أن الحمامات أماكن ارتبطت بالأفراح والسرور بسبب انطلاق الأفراح والأعراس منها، كما أن كثيراً من الزيجات تمت من خلال الحمامات فهي حلقة تعارف وهذا لم يقتصر دورها على الاستحمام فقط بل كانت مكاناً ومركزاً اجتماعياً مهماً[2].

ولكن الحمامات لم تكن مأمونة الجانب أثناء وجود المماليك في الحكم فقد تعرضت كثيرها من مؤسسات الدولة للفوضى والاضطراب فكلما تصارع الأمراء واختلفوا خرجت طائفة من المماليك وهاجمت الحمامات وأخذت منها النساء غصباً[3] لهذا امتنع الكثيرون عن ارتيادها، وربما كان هذا هو السبب الحقيقي وراء تناقص عددها .

(١) السبكي، المصدر السابق، ص ١٣٥

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣) المقريزي، سلوك، جـ١، ق٢، ص ٣٩٠؛ ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق، محمد مصطفى، جـ١، ق٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٣م، ص ١٧

ب - الأسواق

تعتمد الحياة الاقتصادية بشكل كبير على الأسواق[1]، فهي المكان المخصص والذي يتم فيه البيع والشراء والمبادلة. وبالرغم من أن الأسواق نشاط اقتصادي صرف، تعرض هذا على أساس إنها من المؤسسات الاجتماعية، بسبب علاقتها الوثيقة بالمجتمع فهي أيضاً نشاط خاص أفرزته الضرورة الحياتية، وكونته، وتفاعلت فيه كل الطوائف، والطبقات. فهذا النشاط لا يقام إلا بوجود السكان، وإمكانية قيامها دون السكان مستحيلة، ويبدو أن حياة اقتصادية واجتماعية مستقلة في حد ذاتها كان يمثلها السوق، والسوق مصطلح عرف في كل المجتمعات، فهو مكان للتعامل يذكر ويؤنث، ويجمع على أسواق، ويصغر في لفظ سويقة، والسوقة من الناس هم من لم يكن لهم سلطان، وإقليم مصر كان كغيره من الأقاليم يعج بالأسواق فقد ذكر مصدر أن بالإقليم عدداً لا يحصى، ويخصص قوله بشكل أدق: بأن ما بين أرض الطبق، إلى باب البحر في القاهرة يوجد أكثر من اثنين وخمسين سوقاً[2].

ويذكر زائر دخل الإقليم في تلك الفترة: أن الأسواق متصلة بعضها ببعض، من الإسكندرية، إلى مدينة مصر، ومن مصر إلى أسوان من الصعيد[3]، وهذا القول يدل على وجود كثافة سكانية كبيرة كانت ترتاد هذه الأسواق، كما يدل على مقدار الرواج التجاري الكبير الذي شهده الإقليم مما أدى إلى انتعاش الحياة الاقتصادية، ولم يقتصر النشاط التجاري على ما يباع بل تعدى الأمر ذلك حيث يلاحظ أن نشاطاً صناعياً وحرفياً كان مصاحباً لتلك الحركة، مما سمح بظهور الحوانيت والدكاكين، والمخازن والقياسر والوكالات، كما أدت الفنادق والخانات دوراً غلب عليه الطابع التجاري أكثر من الطابع السكني. والأسواق في إقليم مصر كانت تحتوي في داخلها على عدد كبير جداً من الحوانيت، فقد عددت دراسة حديثة، الحوانيت بسوق واحد فكانت أكثر من اثني عشر ألف حانوت[4].

---

(١) السوق. كلمة مشتقة من سوق الناس بضائعهم ولم يكن السوق مكاناً للبيع والشراء فقط، وإنما كان متنزهاً للناس خصوصاً في الليل عندما تنار الشوارع والدروب داخل الأسواق فكان الطواف ليلاً على سبيل الاستراحة والتنزه. انظر: المقريزي، الخطط جـ٢، ص٥٨٦؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص٣٥.

(٢) المقريزي، الخطط، جـ٢ ص ٥٨٠.

(٣) ابن حوقل، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٤) سهام مصطفى أبوزيد، المرجع السابق، ص ١٦٣ - ١٦٤.

لقد ركزت جل المصادر اهتمامها على أسواق القاهرة ومصر، باعتبارهما العاصمتين اللتين كانتا تعجان بالسكان والجند فيها مقر السلطان والخليفة، وأما بقية المناطق داخل الإقليم فقد كتفت تلك المصادر بالإشارة إليها بشكل مقتضب، وهذا القول دفع بالدراسة إلى التركيز على مجمل تلك المعلومات الواردة في محاولة منها لرسم صورة عن جانب مهم من حياة العامة والخاصة داخل تلك الأسواق، وما نتج عنها من عادات اجتماعية أثرت بشكل واضح في نسيج وبناء المجتمع.

لقد ذكر ابن دقماق نماذج من أسواق العاصمة، وهذه الأسواق حملت أسماء مختلفة منها ما هو متعلق بالمكان، ومنها ما هو متعلق بالأشخاص، وغيرها بنوع المباع فيها ويمكن استنتاج ذلك مما ذكره عن سوق المغاربة، وسويقة الوزير، وسوق الغنم، وسوق السماكين، والزياتين، والعطارين، والبزازين، وسويقة محترق، وسويقة ابن العجمية، ودار النحاس[1].

أما المقريزي فقد تناول قضية الأسواق من منظور آخر حيث أورد معلومات وافية عن أهم الأسواق وقدم وصفاً لما كان يدور فيها. فمثلاً: ذكر سوق باب الفتوح في القاهرة وهو من الأسواق القديمة التي استمر نشاطها في عهد المماليك البحرية، حيث اعتبره أنه متخصص في بيع اللحوم، والخضراوات ويقصده الناس من سائر البلاد وذلك لشراء لحم الضأن، والبقر، والماعز[2]، ثم قدم وصفاً آخر عن الحوانيت التي تخصصت في بيع الطعام الجاهز وهي كثيرة، يأكل فيها الفقراء، وهذه عادة اجتماعية تدل على أن أغلب الأسر كانت لا تطبخ في البيوت وإنما كانت تأكل الطعام الجاهز من تلك الحوانيت وهذا ما دفع الدولة لكي تنظمها وتفرض عليها رقابة شديدة من قبل المحتسب الذي فرض عليها ضرورة النظر في القوت، والاحتراز من حوانيت المشروب، والطعام، وخصوصاً الطباخين الذين يرهقون الناس ويحاولون التحايل عليهم بكل الطرق[3].

---

(١) ابن دقماق، المصدر السابق، ق١، ص٣٢ – ٣٨ ؛ قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٣٦

(٢) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ٥٨١.

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص٦٥ – ٦٦ ؛ المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ٥٨١.

لقد شكلت الأسواق عصب الحياة الاجتماعية بالرغم من أنها مؤسسة اقتصادية، إلا أن المجتمع تفاعل مع هذه المؤسسة واعتبرها هي المنطلق الأساسي في تعاملاته الاجتماعية والسعي وراء لقمة العيش جعل كل المؤسسات تتداخل فيما بينها وفي هذا الصدد يلاحظ أن حارات معينة كانت شبه مستقلة عن غيرها في إطار المدينة الواحدة فهي لا تحتاج إلى أي شيء من خارجها فيها الحمامات، والأفران، والأسواق المتخصصة في بيع اللحوم والخضراوات، والعطور.. إلخ، ووصلت درجة التنظيم تلك إلى أن البعض كان يبيع حوائج المائدة فقط، وآخر يبيع القناديل وعمارتها والشموع التي توقد في البيت وكانت تلك الحوانيت تدر على أصحابها الشيء الكثير حيث وصل ربح حانوت واحد يبيع القناديل في ليلة واحدة إلى ثلاثين درهم فضة[1].

لقد انضمت القياسر أيضا إلى عملية البيع والشراء بعد أن كانت مكاناً للإقامة والسكن كما أنشئت فيها الحوانيت التجارية فصارت أشهر من الأسواق في بعض الأحيان فمثلاً قيسرية الشرب في القاهرة، والتي كانت تضاهي وتنافس أعظم الأسواق. والقياسر كانت في البداية تؤسس في وسط الأسواق، من قبل أصحاب الأموال والأعيان، والأمراء، ويخصص عائدها كوقف على إحدى المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل: قيسارية الفاضل في وسط القاهرة، والتي كان يباع فيها جهاز النساء، وقيسارية الظاهر بيبرس، والتي كانت كبيرة وواسعة وبها حوانيت تؤجر بأسعار مرتفعة جداً بسبب موقعها حيث وصل أجر الحانوت الواحد إلى مائة وعشرين درهما، وقيسارية العنبر، والتي كانت سجنا غيَّرها المنصور قلاوون سنة (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) إلى سوق للعنبر. أما قيسارية ابن الميسر وهي بسوق الحرير تخصصت ببيع القماش من الكتان الأبيض والأزرق فقد قصدها تجار الإقليم في يومي الأحد والأربعاء لشراء تلك الأصناف[2].

ومجمل القول إن حركة الرواج التجاري التي شهدها الإقليم كان السبب فيها تدفق التجار من كل الأنحاء[3]، وهذا دون شك جعل من الإقليم منطقة حيوية و فتح أمامه

---

(١) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٥٨٣ ؛ قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص٣٢

(٢) ابن دقماق، المصدر السابق، ق١، ص٣٨-٣٩؛ المقريزي ،الخطط، جـ٢، ص٥٥٨ - ٥٧١

(٣) صبحي لبيب، (سياسة مصر التجارية في عصري الأيوبيين والمماليك)، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية مج ٢٨، ٢٩، مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٢م، ص١٣٢ - ١٣٣

افاقاً جيدة من التبادل فنشطت حركة المبادلة، وحركة الإقامة فقد استقر عدد لا بأس به من التجار في الإسكندرية وكانت لهم حوانيت[1] وعدم إقامتهم الدائمة جعلهم يقيمون في الخانات فاستفاد من ذلك أهل المدينة، كما حاولت القرى الكبيرة مثل الجيزة إيجاد نوعاً من الجذب للتجار عن طريق إقامة الأسواق الأسبوعية التي كان لها هي الأخرى نشاط اقتصادي ملحوظ في تلك الفترة[2].

وإذا كانت المصادر قد ركزت على الأسواق في كونها نشاطاً اقتصادياً صرفاً فإن المراجع المحدثة تناولت الأسواق على أساس أنها توفر مناخاً من التغذية الروحية والوجدانية ومتنفساً لطبقات العامة، بما فيها من احتكاك وحراك اجتماعي فهي تمثل الحياة الاجتماعية بكل تفاعلاتها بين جموع الناس وعلى اختلاف أشكالهم وطوائفهم، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يصل إلى اعتبار أنها تمثل الملتقى الثقافي الذي يتم فيه تبادل وجهات النظر، والنوادر والطرف وتناقل الأخبار[3]، ولم يكن أصحاب الأموال هم لوحدهم الذين يمتلكون الحوانيت بل ناقسهم العوام فقد ذكرت أعداد كبيرة من الباعة المتجولين والذين يعرضون ما يبيعونه مثل الخبز، وأصناف المعايش على الأرض حتى إنهم عرفوا بأصحاب المقاعد، وقد أثروا على أصحاب الحوانيت كثيراً. لقد كان هذا الازدهار التجاري مدعي للتفاخر بين أهل مصر على سائر الأمصار الأخرى، فقد تفاخروا بأن مصر تستهلك أكثر من ألف دينار ذهباً يومياً كانت ترمي في المزابل، ويقصدون ما كان يستعمله اللبانون، والجبانون، والطباخون[4].

وأمام هذا النشاط لم تقف الدولة متفرجة على تلك الأسواق بل سعت بكل جهدها لكي تستفيد من ذلك، عن طريق فرض الضرائب والغرامات، كما عينت عدداً من الموظفين التابعين لها لتنفيذ تلك الأغراض، فكان خير معين لها طبقة أرباب العلم،

---

(١) ابن سبط، المصدر السابق، ج١، ص٤٢٩.

(٢) القاسم بن يوسف التجيبي، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٣) قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص٤٣؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص٩٨ – ٩٩؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص٧٠؛ علاء طه رزق، المرجع السابق، ص١٢.

(٤) المقريزي، الخطط، ج٢، ص٥٨٠ - ٥٨١.

ولكنهم في كثير من الأحيان تعرضوا إلى عقوبات قاسية من السلطان أدت إلى سجنهم ومصادرة أموالهم والدليل ما حدث للموظف المسئول عن سوق الفحم سنة (٧٣٥هـ ١٣٣٤م) فقد عوقب فهلك من جراء العقوبة، وصُودرت أمواله التي وصلت إلى مائتي ألف درهم، كما مارس بعض المماليك نوعاً من الرقابة بحيث كانوا يراقبون الطريق، وفي مرور أي شخص معه جمل مثلاً ولا يحمل ورقة مشتري يصادر منه ويدفع ضريبة على المرور، كما قام بعض الأمراء المماليك بعدد كبير من الممارسات التي لم تعبر إلا عن كونهم فئة حاكمة تفعل ما تشاء، فقد ألزم أحد الأمراء أصحاب الحوانيت بأن يجلب كل واحد منهم كلباً بسبب كثرتها، فجمعوا أكثر من ثلاثين ألف كلب[1]. كما كانت الحوانيت والأسواق عرضة للنهب والعبث من قبل المماليك ففي حالات كثيرة تقتحم الجند بعض الحوانيت وينهبوا كل ما فيها[2]، مما جعل تلك الأسواق تعيش في حالة من عدم الاستقرار، ومما زاد الأمر صعوبة نشوب بعض الحروب بين الأمراء فأثر ذلك على ذهبية تلك الأسواق مما جعل دورها يضمحل ويتدهور إلى أن تقفل معظمها في مراحل لاحقة، ومما تقدم من تلك الأسواق يمكن القول بأنها وفرت مناخاً مناسباً وبيئة صحية لظهور كثير من الأمراض الاجتماعية التي توطنت في المجتمع وانتشرت فيه بشكل لا يمكن وصفه، كما إنها كانت مكاناً وفرصة للخارجين عن الدولة، من الحرافيش والزعر وغيرها.

ج - الفنادق، المتنزهات والبرك

اقترنت أسماء الفنادق بالخانات[3]، فهي مسمى يدل على المكان الذي يسكنه التجار وتنزل فيه، فهو لإيوائهم، وكانت أشبه بالأسواق الكبيرة تعرض فيها المعروضات في النهار، وتجمع إليها التجار للراحة والنوم في الليل، وهي أيضا كانت للبيع والتخزين

---

(١) المقريزي، السلوك جـ٢، ق٢، ص٣٨١؛ ابن إياس، بدائع الزهور مجـ١، ق٢، ص٢٣٤، ٢٤١.

(٢) العيني، عقد الجمان، جـ١، ص٢٧٠.

(٣) الخان: كلمة فارسية الأصل وهي من كلمة خانه بمعنى دار أو منزل أو بيت أو حوش استخدم لفظ الخان للتعبير عن مبنى بشكل هندسي معين، يتكون من العديد من الحجرات التي تحيط بما ساحة مكشوفة، يضم غالبا طابقين، الأرضي يحتوي على اصطبلات للدواب، ومن الخارج حوانيت صغيرة للبيع والمتاجرة أما الطابق العلوي فهو مكان للمبيت. انظر: عاصم محمد الرفاعي، الطبقات الشعبية، ص١٨١.

وهذه مؤسسات هي الأخرى اقتصادية ارتبطت بالحياة الاجتماعية ارتباطاً كبيراً، كما كانت أيضا مكاناً يودع فيه التجار وأرباب الأموال صناديق المال[1]، فهي ودائع عند أصحاب تلك الفنادق ويبدو أن سبب وجود تلك الأموال اقتصادي صرف من أجل سرعة وتسهيل التبادل والمبايعة، وقد ظهرت أيضا مؤسسة هي الأخرى كانت تؤدي نفس الغرض وهي الوكالة فقد نزلها التجار واستخدموها للغرض التجاري، و سكني.

إن ظاهرة انتشار الفنادق والخانات والوكالات تعطي دون شك مؤشراً مهماً عن مدى رواج التجارة كما إنها تدل دلالة واضحة عن أعداد التجار الذين كانوا يفدون إلى الإقليم، والسبب يعود في أغلب الأحيان إلى قوة الدولة وإلى تأمين طرق التجارة، والمعاهدات، والعلاقات الخارجية للدولة المملوكية في تلك الفترة[2].

لقد تميزت الفنادق عن بعضها البعض بما يباع فيها، مثلها مثل الأسواق، كما عرفت بعضها باسم من ينزلونها من تجار، فقد أورد ابن دقماق بعضاً من أسماء تلك الفنادق، فكان منها: فندق عمارة في القاهرة تميز بأن أغلب من ينزله من الشاميين، وفندق ابن حرمة وهو ملاصق لسوق الدناسين، في القاهرة أيضا، ينزله الأمراء، وفندق الكارمية، وينزله تجار الكارم، سبق التعريف بهم. وفندق الملك السعيد بن بيبرس، الذي أخذه المنصور قلاوون وجعله وقفاً على المستشفى المنصوري، وكان فندقاً كبيراً جدا يقصده التجار وأصحاب المال، حتى أرتفع كراؤه، فكان ما يدره شهرياً نحو الألفي درهم، وفندق الحصر الذي تباع فيه الحصر الرفيعة، ويباع فيه الرطب والزيتون، وفندق القصب، يباع فيه قصب السكر، وفندق التفاح الذي يباع فيه الفواكه، وفندق الصابونين، وفندق العسل[3] وغيرها كثير.

والمهم في هذا الجانب أن الفنادق كانت تؤدي دوراً اجتماعياً كبيراً بسبب ما توفره من مواطن شغل ومن حركة اقتصادية استفاد منها السكان، وما يميزها أنها مزدحمة بشكل كبير، فقد عرف عنها أثناء النهار بارتفاع أصوات الحمالين وخصوصاً عند رفع البضائع،

---

(1) المقريزي، الخطط، ج2، ص574؛ عاصم محمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص73

(2) سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1965م، ص286 – 296.

(3) ابن دقماق، المصدر السابق، ق1، ص40 – 44؛ المقريزي، الخطط، ج2، ص577

ويقدر المقريزي عدد الناس الموجودين داخل بعضها بأنه يفوق الأربعة آلاف نفس ما بين رجل وامرأة[1]، وهذا يؤكد على أن تلك المؤسسات كانت اجتماعية أكثر منها اقتصادية، وبالرغم من تلك الحركة الاقتصادية المزدهرة، إلا أن أعداد المحتاجين، والفقر كانت في ارتفاع، فقد تركز المال في يد طبقات محدودة، استغلت البقية في أعمال التعتيل، والتسخير، كما أن أغلب التجار وعلى اختلاف أصولهم دون شك جلبوا معهم عادات اجتماعية ضارة توطنت في المجتمع مثل: شرب الخمر، وبيوت الملاهي وإن لم يقل: الربا والفوائد على ما يعطي ويباع، كما أن كثرة تلك البضائع وتكدسها، والفقر والعوز الذي كان فيه العامة دفع كثيراً منهم إلى امتهان مهنة السرقة والنصب من أجل البقاء.

أما بقية المؤسسات العامة والتي منها المتنزهات، والبرك[2] فقد اهتمت بها الدولة وجعلت منها أماكن للتنزه، والاستجمام، كما أنها كانت مكانا تقام فيها الحفلات والأعياد والمناسبات، وقد اعتادت الطبقات الدنيا، من العوام الخروج إلى تلك الأماكن للترويح، فقد ضمت الحدائق، والملاعب، واهتمت الدولة بإنشاء الخلجان، وهو النهر الصغير الذي يختلج من النهر الكبير، حيث تقوم الدولة بشقه وتمهيده فيصبح مكاناً صالحاً للسكن والتنزه، والدليل على ذلك ما ذكره المقريزي: حول خليج الملك الناصر في ظاهر القاهرة، حيث جمع له عدداً كبيراً من المهندسين، وأرباب الخبرة وأمرهم بشق ذلك الخليج، وبدأ العمل به سنة (٧٢٥ هـ/ ١٣٢٤م) وبعد شهرين انتهى العمل وجرت السفن فيه تحمل الغلال، حيث تنافس الناس على السكنى فيه فصار الخليج منزلاً للهو والمغنى واللعب، كما مرت فيه مراكب النزه وهي محملة بالناس[3].

---

(١) المقريزي، المصدر السابق، جـ٢، ص٥٧٧.

(٢) البرك: هي المستنقع من الماء وهي شبه حوض في الأرض وقد سميت بذلك لإقامة الماء به، فهي منسوبة إلى الأراضي المنخفضة عندما يفيض نهر النيل فتملأ بالماء، وقد تكون تلك البرك مصطنعة، أي أن الناس هم من يصنعونها، وللبرك دور اقتصادي ملحوظ فهي وإلى جانب كونها متنزهاً، فهي أرض زراعية خصبة تزرع فيها محاصيل كثيرة، وملكية تلك البرك كانت للسلاطين والأمراء. انظر محمد الششتاوي، متنزهات القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م، ص٩٠.

(٣) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ٦٩١، ٧٠٤ – ٧٠٥.

لقد اهتمت بعض المصادر بذكر هذه الأماكن باعتبارها من الأماكن التي تقصدها العامة والخاصة، ومن بين هذه المتنزهات، بركة قارون، وبركة الفيل، وبركة الرطلي، وبركة شطا والبركة الشمسية التي قيل في جمالها: إنها كانت نزهة وفرجة للمصريين وما يرد من جمالها، كثرة الأشجار التي تحيط بها، كما حفرت بها الآبار الصالحة للشرب ومساحتها كانت تقدر بحوالي أربعة وخمسين فدانًا، كما وجدت بركة الحبش التي هي من أكبر البرك وأجلها منظرًا وفرجة وإليها تأتي أعداد كبيرة لكي تستمتع بما فيها من مناظر، إلى درجة أن كثيرًا من الشعراء هاموا بها ويسحرها فكتبوا فيها قصائد طويلة[1].

ولم يقتصر التنزه على تلك الأماكن بل تعدى ذلك إلى المقابر والمزارات، التي كانت تحوي قبور أولياء[2]، في نظر العامة صالحين، فقد لوحظ من قبل المصادر أن عادة تقديس القبور وزيارتها، شكلت نوعًا من الطقوس، والعبادة، والاعتقاد في تلك الفترة فقد زار الناس تلك القبور اعتقادًا منهم بأن ساكنيها لهم من الكرامات التي يمكن الاستفادة منها للشخص الحي عندما يزورها ويتقرب منها، وهذا ربما يعود للضغوطات الحياتية التي كان يحياها العامة.

وأخيرًا فإن الخوض في هذه النقطة غير مهم، والقدر المهم هو الأثر الذي تركته هذه الأماكن على الحياة الاجتماعية، فقد ارتبط وجودها بأمراض اجتماعية خطيرة، انقسمت إلى قسمين: أولها الفساد الأخلاقي، وما تعلق به من انتشار الزنا، والشذوذ الجنسي وتعاطي الحشيش، ومعاقرة الخمور، وثانيها: وجود المعتقدات الباطلة مثل قدرة الشيوخ والأولياء على تغيير الواقع، كما رافق تلك الزيارات مظاهر بذخ وإسراف وتبذير[3]، وربما تكون تلك الحالة التي وصل إليها المجتمع بفعل المماليك وسياسة إغراق المجتمع ومحاولة إيجاد بدائل مهمة تمنع الناس من مناقشة قضية الدولة، وربما أيضًا كانت ناجمة عن جهل المماليك بشئون الحكم. وهذا الموضوع قابل لتعدد وجهات النظر، فالبحث عن الأسباب والمسببات تحتاج إلى موضوع مستقل.

---

(١) ابن دقماق، المصدر السابق، ق ١، ص ٥٤، ٥٥؛ ابن حبيب، المصدر السابق، جـ ١، ص ١٩٥؛ المقريزي، الخطط، جـ ٢، ص ٧٤٥ – ٧٤٧.

(٢) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٢٩ – ٣٠؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٥٤ – ٢٥٥

(٣) محمد الششتاوي، المرجع السابق، ص ٣٢١.

رابعاً: الصحة العامة والأسعار

لقد ارتبطت الصحة العامة بالأسعار ارتباطاً وثيقاً، فكل الأزمات الاقتصادية والتي مرت على الإقليم لم يتضرر منها إلا العامة من أبناء الطبقات والطوائف الدنيا، أما المماليك ومن سار في ركابهم فقد كانوا في حصن منيع فلم تصبهم المصائب ولم تمس منهم المجاعات، بل بالعكس من ذلك تماماً فقد استفاد أغلبهم بسبب احتكار السلع الضرورية فكانوا بمثابة العامل المساعد على استمرار الأزمات، وقد خصص المقريزي في هذا الشأن كتاباً أطلق عليه إغاثة الأمة بكشف الغمة، فهو يتناول الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الإقليم، وقد تناولت الدراسة تلك الأزمات في الفصل الثاني، أما ما يضاف في هذا الجانب، ومن خلال بعض المصادر فيلاحظ أن هناك أزمات كبيرة كالتي ذكرها المقريزي وهي ثلاث أزمات[1]، وأخرى صغيرة كانت تمر على الإقليم بشكل شبه سنوي، وخصوصا أن الحالة الصحية مرتبطة بالطعام، والطعام مرتبط بالزراعة، والقمح[2] من المزروعات وله مكانة خاصة وهو المؤشر الحقيقي لارتفاع الأسعار وانخفاضها، كما أن للنيل دوراً مهماً في ارتفاع الأسعار فكلما انخفض النيل هلكت الزروع وبدأ الوباء بالحلول، وأيضا فإن للطبيعة والمناخ دوراً بارزاً في إحداث تلك الأزمات، فالبرد القارس كان يهلك الغلال والزروع وتنفق الحيوانات التي هي وسيلة الزراعة والمعاش[3].

---

(١) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص٢٦-٣٥.

(٢) لقد كان لسعر القمح أهمية كبيرة في العصر المملوكي الأول بسبب اعتماد الطعام عليه بشكل أساسي، وخصوصا الخبز، والدليل على هذا القول أن أغلب المصادر وعند حديثها عن الأوضاع العامة وذكرها لحركة الأسعار تذكر تحرك سعر القمح، ويبدو أن معدل السعر الطبيعي للقمح كان خمسة عشر درهما وما دون، وكلما بدأ في الارتفاع اعتبر ذلك مؤشراً خطيراً ينبئ بأزمة اقتصادية، فهو يبدأ في الزيادة من ذلك الرقم ويصل في أسوأ الأحوال إلى مائة وستين درهماً، والداعي لارتفاع سعر القمح بالإضافة إلى الأحوال الطبيعية يا هيا تو النيل الاضطرابات والصراعات بين الأمراء واحتكارهم للسلع الضرورية وتدني مستوى- العملة - الفلوس ودخول الغش عليها، كما أن ظهور طبقة السماسرة زاد الأمر تعقيداً. انظر: المقريزي، السلوك، جـ٢، ق ٢، ص٣٩٢، ٣٩٤، ٤٢٤، ٥٢٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص١٢، ٤٧؛ العيني، عقد الجمان، جـ١، ص٣٧٥-٣٧٦.

(٣) ابن حبيب، المصدر السابق، جـ١، ص٥٧، ٦٠.

لقد انتشرت الأمراض[1] في كثير من الأحيان فكانت سبباً لتلك الأزمات، ففي سنة (٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م) وقع مرض الطاعون بالقاهرة فمات عدد لا يحصى من الناس، ثم أعقبه غلاء شديد في الأسعار[2]، ولم تكن تلك هي المرة الأولى أو الأخيرة التي يعصف فيها ذلك الوباء بالإقليم، وإنما كان في مرات عديدة أشهرها سنة (٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م) عندما حصد أرواح خلق كثيرة، فقد وصل عدد الموتى في اليوم الواحد في القاهرة إلى اثنى عشر ألف جنازة[3]، وبالإضافة إلى تلك الأزمات فإن السياسة العامة للسلاطين بدت فيها طرق المعاملة، فمنهم من ساعد العوام ومن في حكمهم، ومنهم من آثر السلبية إزاء ما يجري بسبب عجزه وقلة قدرته.

لقد أثر هذا الوضع على العامة بشكل كبير مما جعلهم يعبرون في كثير من الأحيان عن سخطهم ورفضهم للواقع الذي يعيشونه فقد ذكر ابن إياس أن العامة في أحداث سنة (٧٦٨هـ/ ١٣٦٦م) وبسبب صراع الأمراء اضطربت أحوالهم وأغلقت الأسواق، واستهزأوا بالسلطان، في قولهم: "سلطان الجريرة ما يسوي شعيرة"[4] كما ظهرت في بعض الأحيان أصوات تنادي بضرورة قتل السلطان لأن في قتله خلاص الإقليم مما هو

---

(١) يبدو أن هناك العديد من الأمراض التي كانت تصيب أهل الإقليم وهي ناتجة عن سوء التغذية، أو عن تلوث معين بسبب مرض اجتاح الإقليم وأدى إلى موت أعداد كبيرة من البشر مما جعل دفنهم يصعب على الدولة فتركوا في العراء مما جعل البقية الحية تصاب من جرائهم، وقد عرف هؤلاء بالطرحاء الذين يموتون في الشوارع، كما مات أشخاص كثر من جراء السكتة القلبية، ومات الناس أيضاً بسبب سوء معاملة السلاطين، وتسخيرهم في أعمال الدولة فالمجهود المبذول، وقلة الطعام أدى إلى موت أعداد كبيرة، وما حدث سنة (٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م) خير دليل فقد سخر السلطان العامة في أعمال السخرة مما أدى إلى موت عدد كبير منهم كما توطن مرض الربو والحمى، في الإقليم، وعرف الإقليم أيضاً مرض الإسهال الدموي، الذي كان يصيب الشخص ولا يتركه حتى يقتله، كما انتشر نوع من الحميات أدت إلى موت أعداد كبيرة. انظر: المقريزي، السلوك، جـ١، ق٢، ص٦١٢، جـ٢، ص٣٧٦، ٤٣٤، ٤٥٠، ٤٩٤، ٥٢٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ١٤١.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص٦.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ٦٥ - ٦٦؛ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي مج٧، ق١، جـ٤، ق١، دار الحمامي للطباعة ١٩٦٥م، ص ٣١٦ - ٣١٧.

(٤) ابن إياس، المصدر السابق، ص ٤٧.

فيه من فاقة وعوز، فقد ذكر عن رجل كان يجلس في وسط القاهرة وأثناء إحدى الأزمات سنة (٧٧٥ هـ / ١٣٧٣م) ويقول: " اقتلوا سلطانكم، ترخص أسعاركم، ويجري ماؤكم"[١]. وبالرغم من ذلك فإن هذه الطفرات تبقى يتيمة وفردية لا تغير من الواقع شيئاً .

ومما تقدم يتضح بشكل مختصر أن للأسعار دوراً مهم في حياة المجتمع فهي مرتبطة بالصحة العامة، ففي حالة ارتفاع سعر المواد الضرورية، تقع المصائب والمجاعات، وهذا يدل على أن المجتمع كان ينتج ويستهلك، دون أن يعتمد على الادخار، فالادخار كان يحتاج إلى مستوى اقتصادي ثابت ومستقر. أما ما عاشه سكان الإقليم فإنه كان ينم عن فقر شديد وعدم وجود قواعد ثابتة تنظم العملية الاقتصادية، والخسائر دائما تتحملها الطبقات الدنيا، لهذا يلاحظ عليها هروبها إلى حياة اللهو واللعب ومحاولة النسيان وذلك من خلال إقامة الأعياد والاحتفالات في محاولة منهم لنسيان الواقع وما فيه من تفاوت وفروق طبقية زرعت التنوع والضعف في نفوس العامة .

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٥ .

المبحث الثاني
صور من الأعياد والاحتفالات

تقف ذاكرة المجتمعات عند صور مختلفة ضمن إطار الحياة الواحدة التي يحياها أبناء تلك المجتمعات، وتبقى تلك الصور كما تبقى آثارها عميقة، تجسد في عادات وتقاليد استحدثها المجتمع نتيجة لظروف معينة، فصارت تلك الصور ملازمة له، وأصبحت سمة من سماته لا ينفصل عنها، ولا تنفصل عنه، ومجتمع إقليم مصر هو الآخر تعرض ككثير من المجتمعات لتلك المراحل ووقف أمام تلك الصور الاجتماعية التي صنعها أبناؤه بمختلف طبقاتهم وأجناسهم، في ظل ظروف وأحداث معينة، وعبر الأيام والسنين صارت تلك الصور عادات وتقاليد أصيلة في إطار المجتمع الواحد لا يستطيع التخلي عنها والدليل على هذا القول ما تقدمه الأعياد والاحتفالات، وما استحدث من وسائل ترفيه، وبالرغم من وجود بعضها إلا أنها تطورت واستجدت بحيث تتماشى مع المفاهيم الجديدة والمتغيرات التي طرأت على المجتمع، وذلك التطور لم يتم إلا بفعل أبناء المجتمع فهم من حاولوا خلق تلك المرافقة بين ما هو جديد وبين ما هو قديم بالنسبة لتلك الفترة.

أن تنوع الحياة الاجتماعية وشمولها لكل ما هو إنساني يجعل من دراستها أمراً شبه مستحيل وإن لم يقل مستحيل. والسبب يعود في أغلب الأحيان إلى ذلك التنوع نفسه، لهذا كان لزاما دراسة بعض النماذج من تلك الصور كمواقف للذاكرة التاريخية، أحدثت تغيرات وصبغت المجتمع بهوية خاصة، يجعلها المطلع أصيلة تخص الإقليم دون غيره. وتلك السمات والخصائص يمكن الركون إليها واعتبارها تغيرات جوهرية من صنع الأفراد من أبناء المجتمع ضمنت لهم المحافظة على جزئية الإقليم الإقليمية في إطار كلية الأكثرية للدولة العربية الإسلامية.

أولاً: الأعياد

يرجع اهتمام سكان الإقليم بالأعياد والمناسبات الصالحية والسعيدة إلى نوعية تركيبة أمزجتهم والتي يرى البعض أنها مجبولة على اللهو والمرح، واتباع الشهوات والانهماك في اللذات والاشتغال بالترهات، حتى قيل فيهم: وكأنهم فرغوا من حسابهم[1] أن ما جاء به

(١) المقريزي، الخطط، جـ١، ص١٤٦، ١٤٩؛ ابن إياس، نزهة الأمم في العجائب والحكم، ص٣٣، ٣٦

هؤلاء وغيرهم حول أخلاق أهل مصر يعود في نظرهم إلى الطبيعة والتأثير المناخي والبيئي، ومع ذلك فإن هذا التفسير قابل لتعدد وجهات النظر فهو ربما يعد حالة هروب إلى حياة المجون واللهو، للتخفيف من وطأة الواقع المُعاش لهذا يلاحظ كثرة الأعياد التي قسمها بعض المؤرخين المحدثين إلى أعياد دينية وأخرى قومية[1]. وربما تتفق الدراسة مع الأعياد الدينية ولكنها تختلف مع مسمى أعياد قومية، بحكم أن الشعور القومي لم يتأكد ولم تظهر ملامحه إلا في وقت لاحق، ولا يمكن بأي حال تفسير تلك الظواهر على أساس أنها شعور قومي مبكر كان عند تلك الطوائف.

أن السنة القمرية التي كانت تعتمد عليها الدولة في التقويم الهجري الإسلامي كلها مناسبات وأعياد يحتفي بها، ولكن الاختلاف كان بين ما يحتفى به وبين ما يحتفل به كعيد رسمي تظهر فيه مظاهر الزينة والبهجة، وتخرج فيه العامة والخاصة إلى الشوارع والمتنزهات للاحتفال، وما يؤكد هذا القول ما دفع به القلقشندي، حيث أورد عدداً كبيراً من المناسبات والأعياد التي عني بها السلطان وأرباب المناصب بعضهم بعضاً، فقد أشار أن دخول الشهور والسنين مواسم تستحق التهنئة، فهي فرصة لإظهار الولاء وإدخال السرور. ما جعل قائمة الأعياد والمناسبات السعيدة كثيرة جداً، أولها دخول العام الهجري غرة السنة الجديدة، كما أن قدوم شهر رمضان كان المناسبة الكبرى التي يحتفل بها ، لدخول الشهر بالهلال وخروجه بهلال العيد يعتبر مناسبة عظيمة[2].

كما أن السنة حملت في متنها أعياداً أخرى مثل عيد الأضحى، والمولد النبوي الشريف، وعاشوراء العاشر من محرم، وليلة الإسراء والمعراج، وليلة النصف من شعبان ومناسبة خروج الحجاج إلى الحج[3]، ولم يقتصر مفهوم العيد والحرية الاحتفالية عن تلك المناسبات فقط، ولكن هذه العملية كانت أشمل وأعمق بحكم أن الإقليم يضم طوائف

---

(١) قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص٩٣ ؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص١٩٥ .

(٢) أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، جـ٩، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (د.ت)، ص٣٩ ، ٤٠، ٤٢ - ٤٣ .

(٣) عباس حمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦ - ٢٣٠ ؛ قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص٩٥ - ١٠٠ .

دينية أخرى من مسيحيين ويهود وهم أيضا لهم أعياد دينية يمكن إدخالها ضمن إطار هذه المناسبات كما أن هناك أعياداً أخرى دخلت الإقليم واستمرت في الإحياء بالرغم من أنها دخيلة إلا أن المجتمع تبناها وأصبحت جزءاً من موروثه الحضاري، والدليل على ذلك وجود عيد النيروز[1] والمهرجان واللذين هما من أعياد الفرس في الأصل فقد سمت به العجم، واستعجم فيه العرب تشريفا له واقتداء بأهله[2].

لقد تعددت الأعياد وتنوعت بحسب تنوع السكان أنفسهم، كما شهدت هذه الفترة الاهتمام بما يعرف بالموالد[3] الذي يجتمع فيه الناس بمختلف طبقاتهم ومعتقداتهم الدينية في مواقيت عديدة لإحياء ذكرى الأولياء الصالحين، وقد ضخمت هذه العادة لدرجة أن القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي[4]، تميز بهذه العادة في هذا الإقليم دون سواه بحكم مركزه وقيادته للعالم الإسلامي.

---

(١) النيروز: أو النوروز ، وهو عيد رأس السنة، احتفل به الأقباط، وهو عيد فارسي الأصل، ومعنى كلمة نوروز بالفارسية تعني اليوم الجديد، ويعتقد فيه بأن الله سبحانه وتعالى خلق فيه النور، ومدة هذا العيد عند الفرس ستة أيام ولكنه في مصر كان يحتفل به على أساس أنه يوم واحد. انظر: محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية ص ٢٧٢.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٩، ص ٤٧-٤٩.

(٣) الموالد: اشتهر إقليم مصر بعادة زيارة القبور كغيره من أقاليم الدولة العربية الإسلامية، وزيارة تلك المقابر والمراقد كانت تعني في اعتقاد الكثيرين ممن يزورونها بأن من يرقد فيها له القدرة على الإفادة والأثر في حياته، وربما مرجع ذلك يعود إلى طبيعة العصر والاستبداد والظلم الذي يعاني منه السكان، كما أن انتشار الصوفية التي كانت تدعو للدروشة أثرت كثيرا في معتقدات سكان تلك الفترة ، فكانت الموالد تنظم حول ذكرى مولد شيخ، أو عالم، أو صالح فيحدد له يوم في السنة تطلق فيه فعاليات ذلك المولد وتستمر لمدة أيام يجتمع فيها الناس من كل الإقليم لحضور ذلك المولد الذي يتحول كسوق سنوي تعرض وتباع فيه المنتجات المختلفة، كما تعرض فيه دروس من السحر والألعاب على سبيل التسلية والاسترزاق، وعرف في الإقليم عدد كبير من الموالد أهمها مولد أحمد البدوي، والشيخ إبراهيم الدسوقي، وإسماعيل الإمامي، كما عملت هذه الموالد للأشراف المرجودة قبورهم في مصر. انظر: ابن بطوطة، المصدر السابق، ص٢٩، ٣٠؛ ج. و. مكفرسون، الموالد في مصر، ترجمة وتحقيق ، عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ، ١٩٩٨م، ص ٦٧-٦٨، ٧٤.

(٤) ج. و. مكفرسون ، المرجع السابق، ص ٦٧-٦٨.

ويكتفي المؤلف في هذا المقام بذكر أهم ما يحتفل به داخل الإقليم عند المسلمين والنصارى، واليهود كنماذج للتوضيح مبتعداً عن الاستطراد خوفاً من الإطالة فقد احتفل المسلمون وكما سبق التوضيح بعدد كبير من المناسبات الدينية، يأتي على رأسها الاحتفال بقدوم شهر رمضان، وفي هذا الصدد أشار ابن بطوطة إلى أن يوم التاسع والعشرين من شهر شعبان يسمى يوم الركبة، الذي يسميه أهل مصر يوم ارتقاب هلال رمضان فيجتمع الفقهاء والأعيان والمعممين ونقيبهم الذي هو ذو شارة وهيئة حسنة، ومعهم كثير من العوام بعد صلاة عصر ذلك اليوم، ويخرجون إلى مكان مرتفع ويبدأ الجميع في مراقبة الهلال[1]، ويبدو أنهم يستمرون في المراقبة إلى وقت صلاة المغرب وفي حالة رؤية الهلال يعلن عن بداية الشهر مما يجعل حركة الناس تستمر على غير العادة، حيث تنار الشوارع وتفتح الحوانيت ليلاً إلى ساعات متأخرة ابتهاجاً بقدوم هذا الشهر المبارك[2]، وتستمر الحركة ليلا طوال الشهر فتعمر المساجد بالصلاة وقراءة القرآن الكريم، كما تكثر الصدقات، ومد أسمطة الطعام وفي هذا يشارك السلاطين أهل الإحسان إحسانهم ويبدو أن هذا الشهر كان موسماً من مواسم الطاعة والقربات، فقد خصص السلاطين أيضا مطابخ تقدم الإفطار للصائمين[3]. ما جعل هذا الشهر يعطي انطباعاً عاماً على أن الحياة فيه تأخذ شكلاً مختلفاً عما كان سائداً بسبب حركتها الليلية وبما يضفيه هذا الشهر من تسامح وتقرب من الله ويبدو أن هذا الحالة تستمر طوال الشهر، حتى يأتي موعد مراقبة الهلال مجددا عند انتهاء الشهر فيكلف المحتسب بهذا المهمة، وعند تأكده من رؤية هلال شوال يسير في موكب تحفه المشاعل والفوانيس والمواقد فيكون ذلك إعلاناً بحلول عيد الفطر[4]، فتكون تلك الليلة من أبهج الليالي حيث يقضي الناس طوال تلك الليلة في تجهيز الملابس استعداداً للعيد وعند الصباح يخرج موكب السلطان إلى

---

(١) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣١.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص٢٠٤؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص٢٢٣.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(٤) عبد المنعم ماجد، نظم سلاطين المماليك، جـ٢، ص١٢٤.

الصلاة ثم يعود في ذلك الموكب البهيج بين الأمراء والقواد إلى القصر فيحفه أولئك بسيوفهم وكامل عدتهم من التشاريف والخلع، وتبدأ التهنئة[1].

أما العامة فيخرج أغلبهم إلى شاطئ النيل حيث يستأجرون المراكب للتنزه[2]، وأما عيد الأضحى فإنه يأتي في العاشر من ذي الحجة، حيث تذبح فيه الأضاحي من الأنعام كطقس وعبادة تخص الشعائر الإسلامية، وفيها يخرج السلطان في موكب للصلاة أيضا ثم يعود ويوزع الأضحيات على الأمراء والمماليك وربما يتصدق بشيء منها على العامة، ولكنه غير ملزم بذلك. كما يبدو أنه يكتفي في بعض الأحيان بإقامة حفل في القاهرة يحضره العامة والخاصة يمد فيه سماطا يأكل منه الجميع، ولكن العوام درجوا على عادة شراء بعض اللحوم التي كانت تطهى في المنازل، يأكلها أصحابها بعد عودتهم من الصلاة، ثم تخرج النساء وبعض الرجال لزيارة القبور فهي عادة يبدو أنها ضرورية في العيدين الأول والثاني[3].

وإذا كان شهر رمضان وما يحمله من ابتهاج ومظاهر فرح فإن عيد الفطر، وعيد الأضحى مثلا قمة الأفراح عند جميع الفرق الإسلامية، فقد أظهروا فيهما التسامح والفرحة في محاولة منهم لتناسي الواقع وتحولت المدن وخصوصا القاهرة إلى ميدان لعرض مظاهر الزينة والفرحة، ولكن الأعياد والمناسبات الدينية عند المسلمين لا تتوقف عند ما ذكر بل وجدت مناسبات أخرى لها قيمة الأعياد المهمة ولها أيضا طقوس خاصة بها، فمثلا: تحتفل بعض الطوائف المسلمة، بيوم عاشوراء[4] الذي تطبخ فيه الحبوب،

---

(١) عرس الدين بن عبد الظاهر، المصدر السابق، ص٨٦ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص٢٠٩ .

(٣) عامر محمد الوقاد، المرجع السابق، ص٢٢٥ - ٢٢٦.

(٤) عاشوراء وهو ذكر مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب في معركة كربلاء في العاشر من محرم (٦١هـ / ٦٨٠م) وهو في الأصل ذكرى يحييها الشيعة، عن طريق إعلان الحزن وتعطل فيه الأسواق وتمد فيه الأسمطة التي تسمى سماط الحزن، وهو مكون من العدس والمخللات والأجبان والألبان والخل والفطير والخبز، يؤكل أثناء الظهر ثم يبدأ النواح والبكاء إلى صلاة العصر ولكن هذه العادة تغيرت زمن الأيوبيين حيث استبدل الفرح بالحزن وأصبح الناس يوزعون فيه الحلوى على أولادهم، ويتكحلون ويخضبون ويدخلون الحمامات، وهذا التغير دون شك يتم على تغير مذهب الدولة=

وتزار فيه القبور، ويشترى فيه البخور كما تذهب فيه النساء لزيارة المساجد[1]. ولكن هذه الذكرى بالرغم مما مثلته من حزن في بداية عهدها إلا أن السياسة تدخلت فيها وجعلتها مناسبة وذكرى لإظهار السرور والبهجة وهذا ما جعل البعض يدعو بشكل صريح إلى العودة إلى ما كانت عليه تلك الذكرى من حزن في السابق[2].

إن ما يلاحظ على هذه المناسبة والتي تخص فرقة خاصة من فرق المسلمين، أنها كانت عامة المشاركة من قبل كل الفرق الأخرى، ما جعل البعض يستغلها لكي يؤدي بها مشاعر من يتخذون منها ذكرى حزينة، وهذا يعطي انطباعاً عاماً عن وجود صراع خفي كان يدور بين أبناء الدين الواحد إضافة إلى ما كان موجودا من صراع طبقي يمارس فيه الأقوياء دورهم الطبقي المتحكم .

أما بقية المناسبات العامة والتي يحتفل بها المسلمون فهي المولد النبوي الشريف الذي يحتفل به مع بداية شهر ربيع الأول وتستمر الاحتفالات إلى الليلة الكبرى وهي ليلة المولد في الثاني عشر من نفس الشهر، كما احتفل ببعض الليالي الأخرى خلال السنة مثل أول ليلة من شهر رجب، وليلة السابع والعشرين منه وهي ليلة الإسراء والمعراج،وليلة أول شعبان وليلة النصف منه وهي ليالي الوقود الأربع كما يشير إليها المقريزي ، إنها من الليالي القديمة والتي كان يحتفى بها زمن الفاطميين، واستمر إحياؤها في زمن المماليك[3]. أن تلك المناسبات والأعياد الدينية الإسلامية كانت متنفساً عاماً لكل سكان الإقليم بحكم ما تحمله من بهجة وترف وتبذير وصدقات كانت تقدم من قبل الأغنياء للفقراء .

=الرئيس، كما أن هذا التعبير يحمل في متنه مدلولا عن أن العادات والسلوك الاجتماعي يتغير وفق مذهب الدولة ولكنه يبقى محافظا على جوهره كعادة من عادات المجتمع. انظر: المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٣٤٨ ـ ٣٤٩؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص١٦٩؛ عامر محمد الوفاد، الطبقات الشعبية، ص٢٦٦ .

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص١٦٩ ؛ عامر الوفاد، المرجع السابق، ص٢٦٦

(٢) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ٣٤٩.

(٣) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ٣٥٠ ؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ٢٠٣

ويأتي في إطار المناسبات الدينية أيضاً والتي يحتفل بها خروج المحمل في الإقليم باعتباره العاصمة السياسية للدولة العربية الإسلامية، فالمحمل هو القماش الذي يوضع على الكعبة في مكة المكرمة مقصد الحجاج فالسلطان الظاهر بيبرس هو أول من أمر بأن يدار بالمحمل في مصر قبل نقله إلى الكعبة حتى يعطي لهذا الطقس أهميته وحتى يثبت أن الإقليم هو الوريث الحقيقي للدولة العربية الإسلامية، ولتأكيد هذه الأهمية حرص هذا السلطان على الحج بنفسه وعلق ذلك القماش على الكعبة سنة (٦٦٧ هـ/ ١٢٦٨م)[1]، والمهم في هذا الجانب، تلك العادة التي كان يزف فيها المحمل ، فهي عيد من أعياد الإقليم فقد كانت تحمل كسوة الكعبة على جمل مزين يطوف بها القاهرة، والفسطاط مرتين في السنة الأولى منتصف شهر رجب ، والثانية في شهر شوال، ويتم إبلاغ الناس عن طريق المنادين الذين يطوفون الشوارع والأسواق من أجل إعلام الناس بموعد دوران المحمل حتى يشارك الجميع في هذا الحدث، اليوم الذي يخرج فيه المحمل يكون يوم الاثنين أو الخميس، ويحدد له مسار خاص داخل المدينة فيمر أمام الحوانيت والشوارع فيعمل أصحابها على تزيينها[2].

ولقد قدم غرس الدين بن الظاهري وصفاً لذلك المحمل أشار فيه إلى أن ذلك اليوم مشهود ومشهور تجتمع فيه جميع أهل مصر ومعهم الصادر والوارد ويلعب فيه المماليك بالرماح أمام المحمل،ويستوي في حمله القضاة والعلماء والمشائخ والفقراء،كي يسير أمامه أمراء المماليك في أحسن ثياب لهم[3]. وبالرغم من الاختلاف الذي أورده ابن تغري بردي حول قضية سوق المحمل وأنها لم تكن على تلك الصورة إلا في عهد المنصور قلاوون في سنة (٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م)، فقد أحدث فيه مماليكه تغيراً كبيراً من خلال اللعب بالرماح أمام المحمل[4]، فإن دوران المحمل كان يمثل المناسبة الدينية العظيمة التي لا يفوت العامة والخاصة حضورها، والمشاركة فيها، تيمناً وتبركاً وتقديساً لتلك الكسوة التي تخرج في المرة الثانية إلى الكعبة وتعلق عليها .

---

(١) المقريزي، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، ص٢٣، ١٢٢ .

(٢) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص٤٦ ؛ قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص١٠٠، ١٠١ .

(٣) غرس الدين بن شاهين الظاهري، المصدر السابق، ص٨٧ .

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص٣١١ – ٣١٢.

أما عن بقية الطوائف الدينيه الأخرى فقد كانت لها أعياد خاصة بها، تقوم بعضها مشاركة مع المسلمين، والبعض الآخر وحدها. فللنصارى الأقباط وحدهم ما يقرب أربعة عشر عيداً في السنة بحسب تقويمهم، سبعة منها كبرى، وسبعة صغرى [1] كما كانت لهم أعياد مستحدثة وتعتبر من المواسم مثل: يوم النيروز الذي يعتبر أول أيام السنة القبطية، حيث توقد فيه النار، ويرش الماء، وهو من المواسم التي كانت مبعث للهو والعبث عند سكان الإقليم بشكل عام، فقد حل مع مرور الوقت عادات سيئة مثل رش الماء النجس على الناس في الطرقات والتراشق بالبيض والتصافع بالأنطاع، وتعطل الأسواق، كما وجد فيه أهل الملاهي فرصة كبيرة لممارسة بعض الظواهر التي تتنافى مع الأدب العامة مثل شرب الخمر في الطرقات والغناء بأصوات عالية، وصار من الصعب القضاء على تلك الظواهر ما جعل الدولة تحرمها داخل المدن إلا أن وجودها لم ينته فقد نقلها أصحابها إلى الخلجان والمتنزهات[2].

لقد كانت المناسبات والمواسم النصرانية تحدث حركة واضحة في المجتمع من خلال مشاركة المسلمين لهم، حيث يلاحظ أن النصارى حرصوا على تقديم الأطعمة للمسلمين وخصوصا الحلوى بأنواعها المختلفة، والفواكه، كما أن ظاهرة بيع الشموع الملونة

---

(١) أعياد النصارى الأقباط: وهم الذين يتبعون المذهب اليعقوبي والذي يختلف عن بقية المذاهب المسيحية الأخرى لهم أعياد كبرى منها عيد البشارة وهم كما يرون بشارة جبريل لمريم بميلاد المسيح عليه السلام، وعيد الزيتونة وهو عيد الشعانين تزين فيه الكنائس استعداداً له، وعيد الفصح وهو العيد الكبير وهو يوم صلب اليهود للمسيح عليه السلام، وعيد خميس الأربعين وحسب رأيهم إنه يوم صعود المسيح عليه السلام إلى السماء، وعيد خميس العهد أو عيد الخميس وهو يعتمد على عقيدة قيام المسيح عليه السلام، فهو يعمل بعد خمسين يوماً من قيام المسيح، وعيد الميلاد، وعيد الغطاس وهو يوم تم تعميد المسيح عليه السلام في بحيرة طبرية. أما الأعياد الصغرى، عيد الختان، وعيد الأربعين، وعيد خميس العهد وهو قبل عيد الفصح بثلاثة أيام، وعيد سبت النور وهو ظهور النور من قبر المسيح عليه السلام، وعيد أحد الحدود وهو بعد الفصح بثمانية أيام وفيه يجدد فيه الأثاث والملابس ويشتغل فيه بالحياة الدنيوية بحكم صيامهم في أيام الأحد التي قبله، وعيد التجلي وأسمه تجلي المسيح عليه السلام لتلاميذه وعيد الصليب وهو من الأعياد المستحدثة انظر المقريزي، الخطط، ج١، ص٧٣٢ - ٧٣٨.

(٢) المقريزي، الخطط، ج١، ص٧٣٢ ، ٧٤٦ ؛ ابن إياس، نزهة الأمم في العجائب و الحكم، ص٢٣٥ - ٢٤١.

والنواميس في مثل هذه المناسبات أخذت تأخذ طابعاً ضرورياً ما جعل أرباب تلك الحوانيت يجبون أموالا طائلة من وراء ذلك[1]. ومهما يكن من أمر تلك المناسبات فإن عدداً كبيراً من الناس نظر إليها على أساس أنها أعياد لا ينبغي المشاركة فيها مما جعل الدولة تعمل على إخمادها في إطار سياستها التي اتبعتها ضد هؤلاء مما جعل تلك الأعياد تختفي تارة وتظهر تارة أخرى، كما أنها أفشت عادات اجتماعية سيئة.

أما اليهود فكانت لهم أعيادهم الخاصة والتي احتفوا بها وحدهم ولم تكن مشاعة لبقية الطبقات، وهذا ربما يرجع إلى كونهم طائفة عرقية محدودة لها عقيدة مغلقة لم تقبل فكرة الاندماج في المجتمع، كما أن انقسامهم المذهبي على أنفسهم جعل من أعيادهم مناسبات خاصة بهم دون غيرهم، مثل احتفالهم برأس السنة اليهودية وهو عيد البشارة بعتق الأرقاء، وعيد المظلة الذي يستمر أسبوعاً فلا يخرجون من بيوتهم مما جعلهم يسمونه عيد الاعتكاف، وعيد الفطير، وعيد رأس الشهر وعيد الصوم العظيم وفي جملتها خمسة أعياد[2].

إن هذه الأعياد كانت خاصة بطوائف اليهود في الإقليم، ولم يكن متفقاً فيما بينها على موعد ثابتة هذه الأعياد مما جعل المشاركة فيها مقصورة على الطائفة الواحدة دون غيرها وهذا أظهر نوعاً من الانعزال مارسه اليهود فيما بينهم وبالتالي انعكس على سلبية التعامل مع النصارى والمسلمين الذين لم يشاركوا اليهود تلك المناسبات غير المتفق عليها بينهم أصلاً.

أما بقية الأعياد والمناسبات العامة والتي تخرج عن إطار الأديان فهي متعلقة بالإقليم وبسكانه وحكامه، إذ هي عامة لا يشترط فيها العرق أو الدين أو النوع فهي ليست قومية كما يسميها البعض من المؤرخين المحدثين[3] وإنما اهتمت بالانتصارات التي تحققها الدولة

---

(١) المقريزي، الخطط، جـ١، ص٧٣٥، ٧٤٥؛ ابن إياس، نزهة الأمم، ص٢٣٩؛ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص١٥٥.

(٢) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٧١٩، ٧٣٤؛ قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ١٠٢ - ١٠٤.

(٣) لقد حاول بعض المؤرخين المحدثين خلق نوع من الانسجام القومي الذي يتبع الهوية ولا يركز على الدين، في محاولة منهم لخلق نسيج اجتماعي له أبعاد تاريخية، وهذا في نظر الدراسة ضرب من الشطط فالروح القومية لم تتشكل إلا في عصور لاحقة ولم تتضح معالمها إلا أخيراً، وهذه الطريقة في استخدام المصطلحات تجعل من الكتابة التاريخية مجرد سرد تاريخي الغرض منه حل مشكلة يعيشها المجتمع=

والسلاطين وما يطرأ على حياة السلاطين[1] من تغيرات كتولي سلطان مقاليد الحكم، أو زواج سلطان، أو أن يرزق بطفل، أو غيرها من الاحتفالات التي تهتم بالأحداث داخل القصر فتكون المشاركة عامة للجميع ولا يمتنع أحد من المشاركة فيها.

كما أن للنيل احتفالاته الخاصة هو الآخر فقد أقيم عيد الشهيد وكسر الخليج لهذا الشأن حيث يخرج الناس وعلى اختلاف طبقاتهم إلى شطوط النيل وينصبون خيمهم في زمن معلوم وخصوصا عندما يتأخر الفيضان، والمثير في الأمر هنا أن طلب الفيضان تحول إلى عيد تمارس فيه جميع أنواع الرذائل، حيث يلاحظ تسابق أهل اللهو والمخنثين والفساق وينضم إليهم كل ماجن وخليع، وفاتك، وتصرف فيه أموال لا حصر لها وترتكب فيه جميع أنواع المعاصي إلى أن كان زمن السلطان محمد بن قلاوون حيث قام الأمير بيبرس الجاشنكير سنة (٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م) بالضغط على السلطان فأبطل ذلك العيد، ولكن السلطان أعاد هذا العيد في ظروف لم تعللها المصادر بشكل جيد سنة (٧٥٥هـ/ ١٣٠٥م) أي بعد حوالي ست وثلاثين سنة فعادت كل تلك المظاهر والعادات السيئة بشكل أوسع[2].

=الحلي من حساب أحداث تاريخية لم تكن على هذا النحو، وللدلالة يمكن الرجوع إلى ما جاء به سعيد عبد الفتاح عاشور في كتابه المجتمع المصري، ص٢٢١ حيث أورد مصطلح الوحدة القومية في مصر على عصر المماليك. انظر: قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ص٩٣.

(١) لقد كانت تحركات السلطان بمثابة مناسبات كبيرة تحتشد لها الحشود وتزين له الشوارع، فيمر بموكبه بين العامة والتي كانت تأمل فيما يقدمه السلطان لها من طعام أو أعطيات، كما أن أحداث القصر وما يدور فيه من مناسبات سعيدة كانت تعمم وتصبح احتفالات عامة يشارك فيها العامة وتزين لها الشوارع والحوانيت، وتمد فيها الأسمطة ويكثر فيها اللهو واللعب، ومن أمثلة ذلك ما حدث سنة(٧٣٠هـ/ ١٣٢٩م) عند شفاء السلطان محمد الناصر من كسر أصاب يده فأقيم احتفال كبير استمر أسبوعاً فيه كثير من اللهو والترف إلى درجة أن الجواري والمغنيات تنزل إلى الشوارع وتغني في كل الأماكن، كما أن شفاء السلطان من الإسهال كان يحتفى به بشكل لا يوصف فقد أشار المقريزي إلى تلك الحادثة مؤكداً أن الزينة علقت في القاهرة ومصر وجمع أهل الملاهي بالقلعة للاحتفال ووزع ألف قميص مع جملة من المال كصدقة من السلطان، كما أقيمت الولائم والأفراح واجتمع الناس حول الميدان تحت القلعة ومارسوا الألعاب وهذا أدى إلى حصول أرباب الملاهي على أموال لا تحصى. انظر: المقريزي، السلوك جـ٢، ق٢، ص٥٢٢–٥٢٤.

(٢) المقريزي، المخطط، جـ١، ص١٩٩-٢٠١؛ السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٤٥١-٤٥٢؛ ابن إياس، نزهة الأمم ص١١٢-١١٥.

لقد مثلت الأعياد والمناسبات لدى كل الطوائف نوعاً من الترويح والمتنفس الاجتماعي، الذي ذهب بالقيمة الحقيقية للمناسبة فأفسح للمجال لتدخل عادات وتقاليد سيئة مرسها البعض على حساب البعض الآخر مما جعل المجتمع يدور في حلقة لصراع بين الطبقات من أجل البقاء ومن أجل توفير لقمة العيش ولا يعير اهتماماً لما ينشأ من عادات مخالفة للدين، بل إن الطبقة الحاكمة ساهمت مساهمة كبيرة في تأكيد ذلك الوضع وربما لم يكن مقصودا وإنما ناتجاً عن عدم معرفة وجهل المماليك بشئون الحكم وإدارة الدولة.

ثانياً: الاحتفالات

ويدخل في إطار الاحتفالات المناسبات الاجتماعية الخاصة والمصغرة، والتي تضم أنواع أي حفلات الزواج، وحفلات الختان، والتهنئة بقدوم الأطفال وغيرها من الحفلات التي تأخذ طابع الحياة الاجتماعية التي اعتاد الناس عليها، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من وجودهم. أن طبيعة هذه الاحتفالات تختلف من طبقة لأخرى ولا تلتقي إلا في مفهوم الفرح، فالطبقة الحاكمة وما يتبعها تضخم تلك المناسبات، وتصرف فيها الأموال وتظهر فيها مظاهر الفرح إلى درجة كبيرة جداً، وأفراحهم تكون عامة يسمح فيها للعوام بالمشاركة فتتحول إلى أعياد للدولة، على عكس احتفالات الرعية التي تأخذ طابع البساطة وسهولة التعبير، ومرد ذلك يعود إلى الوضع الاقتصادي والحالة الاجتماعية التي عليها الشخص نفسه.

أن أهم الحفلات التي تقام في تلك الفترة كانت حفلات الزواج التي تعرف بالعرس والعرس، لا يتم إلا بعد الخطبة والتي تعني طلب الزواج من فتاة بعينها، وهذا الدور تقوم به الخاطبة والتي هي على دارية تامة بكل النساء الموجودات في إطار سكنها فهي تمتهن مهنة بيع البخور والطيب ومستلزمات النساء ومن خلال ذلك تستطيع دخول المنازل فتكون على معرفة تامة عن أخلاق النساء في عصرها[1]، وأغلب الزيجات عند العامة تتم عن طريقها، كما وفرت الحمامات العامة والخاصة بالنساء مناخاً اجتماعياً يتم

---

(١) ابن دنيال الموصلي: مخطوط طيف الخيال، ورقة ص ٤٠ – ٤٧؛ سعيد عبد الفتاح عاشور: المجتمع المصري، ص ١٢٢ – ١٢٣.

من خلاله تعرف النساء على بعضهن فتحصل عملية الاختيار، والتي يحاول فيها الخاطب طلب ود أهل المخطوبة، فقد أشار القلقشندي إلى أن هناك مراسلات تنشأ لتلك الغرض وخصوصاً عند من يعرفون الكتابة، وذكر نماذج لذلك ملخصها أن الشخص الذي يريد الزواج لابد له من أن يظهر الخضوع والمسكنة، وطلب القرب والتشرف به وأن يختار العبارات الحسنة، كما يجب عليه أن يظهر أن التعب قد أخذ منه من شدة البحث عن مبتغاه، وأنه لم يجد ضالته إلا عند المقصود، كما يتعهد بأنه يكون مثل الابن الصالح والحريص على مصلحة قاصديه ويجمل كل ذلك في رقعة ويبعث بها إلى ولد المخطوبة، كما يشترط عليه كتابة اسمها، والعرض الجيد لتلك الرقعة يسمى حسن التوسل[1].

وبعد الموافقة يتم عقد القران الذي يسمى عقد الصداق فقد أشار العيني في أحداث سنة (٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م) إلى عقد صداق الملك السعيد بن الظاهر بيبرس على ابنة سيف الدين قلاوون، ويتوجب في هذا الصداق أن يكتب من قبل قاضي، كما يكتب فيه اسم الزوج والزوجة، وكافة ما يتعلق بأمور الزواج والتي من بينها الصداق المتفق عليه كرقم، وما يدفع منه كمعجل، والباقي كمؤجل[2]، ثم تنطلق الأفراح العامة والتي تستمر إذا كانت سلطانية إلى سبعة أيام أو أكثر، وهنا تظهر مظاهر الإسراف والتبذير التي اعتاد عليها المماليك فقد حصل لهم الغلو في تلك المناسبات بحيث تعاظم مقدار الجهاز الذي تجهز به النساء، فوصل في بعض الحالات إلى ما مقداره ثمانمائة ألف دينار يتضمن ذلك المبلغ حوائج العروس من ذهب ولؤلؤ، وأواني وغيرها[3] وهذا التبذير أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الملابس النسائية الخاصة بالأفراح مثل الفرجيات والخلاخيل الذهبية والأطواق المرصعة بالجواهر الثمينة والأزر الحريرية التي وصل قيمة الواحد منها إلى ألف درهم[4].

أما العرس نفسه فإن أغلب جمهوره من النساء وتستوي مناسبات العامة والخاصة في كون النساء أول المدعوات لحضور الحفل والذي يكون مكاناً مناسباً لعرض جديد أنواع

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، جـ٩، ١٥٩ - ١٦٣.

(٢) العيني، عقد الجمان، جـ٢، ص١٤٦ - ١٤٩.

(٣) المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق٢، ص٥٣٦

(٤) المصدر نفسه، ص٥٣٦.

الأقمشة والحلي، وفي هذا المعنى ساق العيني أمثلة كثيرة في هذا الشأن، فقد أشار أن مثل هذه المناسبات تحضرها النساء المحتشمات وبكامل زينتهن، ولا يشترط في القائمة معرفة أهل المناسبة إذ الضروري هو الخروج في أحسن صورة من أجل التباهي، والتفاخر بما تلبسه[1] وما يميز الفرح علو صوت الغناء والزغاريد[2] التي ترددها النساء، كما يتم دعوة أشهر المغاني – المغنيات – من أجل إحياء ليالي ذلك الحفل، وخصوصاً إذا كان سلطانياً. فقد أشار المقريزي إلى عرس ابن السلطان الناصر محمد سنة (٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) والذي كثرت فيه عادة إيقاد الشموع وتقديم الهدايا والتحف، كما زادت فيه إيراد ذات النقوط – المال الذي تعطيه النساء للعروس – ثم يقمن بالرقص أمام السلطان على إيقاعات دفوف المغاني مما جعل السلطان يخلع على أزواج الحاضرات وعليهن أقمشة فاخرة، ومن مظاهر البذخ والإسراف الزائدة عن الحد في هذا العرس أن مقدار ما ذبح من الغنم والبقر والأوز والدجاج والخيل – ما هو دور أرباب العلم والفقهاء والعلماء من ظاهرة أكل الخيول؟ – ما يزيد عن عشرين ألفاً، كما استهلك ما مقداره ثمانية عشر ألف قنطار من السكر لصناعة الحلوى والمشروب[3].

لقد تباهى الأمراء من المماليك بمقدار ما يقدمونه من مهر لبنات جنسهم من المماليك المجلوبات أو المولودات في الإقليم[4]. فقد وصل ما قدم من مهر في إحدى المناسبات إلى عشرة آلاف دينار، ومئتين وخمسين تفصيلة من الحرير ومائة نافجة[5] وألف مثقال من المسك، ومائة شمعة، وثلاثة رءوس من الخيل مسروجة وملجمة، وخمس مماليك[6] – ويبدو أن المماليك كانوا مثلهم مثل المتاع قيمتهم مادية أكثر منها إنسانية – أن تلك العادات

(١) العيني، المصدر السابق، جـ ١، ص٣٦٦

(٢) الزغاريد: مفردها زغروطة وهي ترديد سريع وعجيب للسان تصدره النساء تعبيراً عن الفرحة والسرور خصوصا عند مرور الزفة أو المحمل وفي كل المناسبات الأخرى السعيدة. انظر: ج. و. مكفرسون، المرجع السابق، ص ٤٥١

(٣) المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٣٤٦

(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٣١٠

(٥) نافجة: والجمع نوافج وهي وعاء خاص لحفظ المسك. انظر: المقريزي، المصدر السابق، جـ٢، ق٢، ص٣٣٣

(٦) المقريزي، المصدر نفسه، جـ ٢، ق ٢، ص ٣٣٢.

دون شك كانت تحكمها الأوضاع الاقتصادية للإقليم ففي سنوات الجدب ومجاعات لم تكن الأفراح على هذا المستوى العالي من البذخ والإسراف.

ومما يضاف في هذا الجانب وحول قضية أفراح الزواج أن النماذج المذكورة آنفا لا تمثل كل المجتمع وربما تعطي صورة عن حياة الحكام وطبقتهم أما الرعية فإن أفراحهم كانت أبسط من ذلك بكثير والزواج يبدو أنه كان عندهم محافظة على النوع فقط، بحكم المستوى الاقتصادي المتدني جداً، لهذا كانت الخاطبة[1] بمثابة القياس الحقيقي للشخص المتقدم للخطبة فهي تعلم مستواه الاقتصادي مما يجعلها تبحث له على نفس المستوى.

أما احتفالاتهم فهي مقتصرة على الأهل والأصدقاء الذين يحضرون مراسم كتابة الصداق، حيث يكتبه كاتب القاضي على قماش من الحرير، وبالرغم من حرمته إلا أن قماشة الصداق من حق المرأة لهذا كتبت على الحرير، وفيها شرطان يبدو أنهما المقدم والمؤجل[2]، ثم يزف الزوجان إلى بيتهما الذي أعده الزوج ووضع فيه جهاز العروس البسيط مثل الحصر، والمساند، والفرش، والتي تكون عادة من جلود الحيوانات، أما الملابس فهي من القطن والقماش[3]. أما الأعراب والبدو فإن البعض يتهمهم بأنهم يتزوجون النساء بدون عقد شرعي يأخذونها أخذ اليد دون استئذان أبيها وربما تكون متزوجة، ومن قبائحهم أيضا أنهم لا يورثون البنات[4].

إن أهم ما يلاحظ هنا وينبغي الإشارة إليه هو أن طبقات المجتمع لم تكن متجانسة أبدا فلكل طبقة وطائفة عاداتها وتقاليدها الخاصة بها، وربما مرجع ذلك إلى رفض أغلب تلك الفئات الاندماج والانصهار في مجتمع واحد، وخصوصاً الطوائف الدينية،

---

(١) وفي هذا المعنى تذكر بعض الدراسات الحديثة أن للخاطبة دوراً كبيراً في هذا الشأن فقد تخدع كثيرين حيث يفاجأ العريس بأن العروس وبعد رفع الحجاب عنها لم تكن كما وصفت له فوجد أنها يشبه الجبل وله أعين مكحولة بالعمش وأسنان كأسنان التمساح مما يؤثر على عملية الزواج. انظر: عامر محمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٤٠ ؛ أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م، ص ١٩٩

(٢) السكري، المصدر نفسه، ص٦١.

(٣) عامر محمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ؛ أحمد أمين، المرجع السابق، ص ١٥٥

(٤) السكري، المصدر السابق، ص٥٥.

فالمحافظة على عدم الاندماج يوفر استمرارية البقاء لدى تلك الطوائف، والزواج من العوامل المهمة و لمحافظة على وحدة الجماعة الواحدة .

ولم تقتصر الأفراح على مناسبات الزواج فقط بل تعدت ذلك فقد اهتمت كل الطبقات بمولد الأطفال وبعضها بختانهم[1]. ولكن نوع الطفل ذكراً كان أم أنثى يؤثر على نوعية الاحتفال المقام فالتهنئة بالذكر ليست كالأنثى، ومرد ذلك كما يرى البعض مرتبط بالطبع البشري المجبول على حب الذكور والشغف بالبنين دون البنات[2]، ومع ذلك فإن إقامة تلك الحفلات تحكمت فيها الأوضاع الاقتصادية للإقليم وللأفراد

ومن أهم الاحتفالات التي أقيمت في هذا الشأن حفل مولد ابن السلطان الناصر محمد سنة(٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م) حيث استمر أسبوعاً حضرته كل النساء الأمراء مما جعل السلطان يعين لكل واحدة قدراً ونصيباً من القماش الفاخر على قدر ومرتبة زوجها، كما حضر هذا الحفل جمع غفير من المغاني، فحصلت مغنيات القاهرة كل واحدة منهن على عشرة آلاف درهم غير التفاصيل الحريرية والمقانع[3] كما خلع السلطان على كثير من الأمراء خلع تقدر بالألوف[4].

أما حفلات الختان فإن الجماعية منها ما يتزامن مع ختان أحد أبناء السلاطين حيث يقام حفل كبير تقدم فيه الأطعمة بأنواع مختلفة، ويظهر فيها السلطان في موكبه كما يمارس المماليك نوعاً من الرياضيات تكون محلاً للفرجة والمتعة، ثم يطاف بابن السلطان على

---

(١) هناك عادات ارتبطت بمولد الطفل فقد احتفت بعض الطوائف وخصوصاً العوام بإقامة السبوع وهو اليوم السابع من ولادة الطفل فيقدمون فيه نوعاً خاصاً من الطعام كما يقومون ببعض الطقوس والتي يأمل من خلالها الأهل حلول البركة والنعمة من وراء هذا المولود، كما قاموا أيضا بعادة الختان فهي ضرورية عند المسلمين وعلى حسب معتقدهم وهي أيضاً قديمة في الإقليم ويقام لها احتفال عائلي صغير أو حفل جماعي كبير تقوم به الدولة ، والختان لا يتم في حالات كثيرة إلا بعد أن يصل الطفل سبع سنوات. انظر: أحمد أمين، المرجع السابق، ص١٩٩، ٢٤١.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٩، ص ٥٦ – ٥٩ .

(٣) المقانع: والمقانع جمع مقنع وهي ما تغطي به المرأة رأسها انظر: المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق٢، ص ٤٣٢ .

(٤) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٤٣٢ - ٤٣٣

رءوس الأشهاد ويختن في القلعة فيختن معه أبناء الأمراء والفقراء والأيتام، ومن ثم يوزع السلطان الأعطيات والصدقات على الحاضرين[1].

وفي مجمل القول عن كل تلك الأعياد والاحتفالات فإنها تأثرت بدرجة كبيرة بالحياة الاقتصادية، التي لم تستقر في تلك الفترة كما أن عادات وتقاليد دخيلة طبعت بعمق في سلوك المجتمع أضاعت المعاني الحقيقية للمناسبة نفسها. وبالرغم من ذلك فإن الأعياد والاحتفالات أظهرت البعد الشاسع بين الحكام والرعية، وبين الرعية كطوائف وملل لم تسع بأي شكل من الأشكال لكي تقرب مسافة الفروق والحواجز بين الأديان، وما زاد الأمر سوءاً محاولة السلاطين تسخير كل المناسبات لإظهار بذخهم وترفهم مما جعل الرعية تحذو حذوهم وتتبع طرق اللهو والمجون مما ساعد على نشر العادات السيئة بين أبناء المجتمع، ويلاحظ أيضا من خلال ما تقدم أن أرباب القلم لم يحركوا ساكناً أمام تلك الموجة من الفساد والطمس للمعاني الحقيقية لتلك الأعياد والأفراح والاحتفالات .

ثالثاً: وسائل الترفيه

للعمران والتمدن والاستقرار وتحصيل المعاش دور كبير في ظهور الحاجة إلى الكماليات وطلب الترف والمتعة ما جعل السكان يبحثون عن الغريب والمثير. كما حصل لأهل الإقليم فقد عرف عنهم تعليمهم للطيور أنواع وضروب مختلفة من الحداء والرقص والمشي على الخيط في الهواء، ورفع الأثقال[2]، وهذه الأعمال تدخل في إطار الترفيه والتسلية والمتعة والاسترزاق أيضا في حالات كثيرة، كما أنها تدل على طبيعة أهل الإقليم فهم ذوو طرب وسرور ولهو[3].

والمقصود بالترفيه هنا لا يؤخذ على أنه كله مجون ولعب وقتل للوقت. وإنما يتناول على أساس أنه رياضات مارستها كل الطوائف، فكان لها الفضل في تطويرها والمحافظة

---

(1) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ30، ص103 ؛ القلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، جـ2، ص120 ؛ المقريزي، السلوك جـ1، ق2، ص516-519 ؛ ابن إياس، بدائع الزهور، جـ1، ق2، ص153 .

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص255 .

(3) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص37

عن المتوارث منها. ولم يكن الترفيه حكراً على طبقة معينة بل كان يمارس من قبل الجميع ولم يستثن من ذلك حتى الخليفة، فقد عرف عن بعض الخلفاء في الإقليم أنهم كانوا يمارسون الكثير من الألعاب التي تدخل في إطار التسلية والترفيه، والدليل على ذلك ما أشار إليه السيوطي حول الخليفة الواثق بالله[1] الذي لم يكن مهتماً إلا بتربية الحمام، وامتلاك الكباش الجيدة للنطاح، والديوك للنقار، كما أنه سعى لكي يحصل على الماعز طويلة الآذان لكي يدخل في منافسة مع غيره ممن يمتلكون مثل هذا النوع من الماعز[2].

ووسائل الترفيه هنا تختلف باختلاف الطبقات فيما بينها، فما ترفه به السلاطين لم يكن عند العامة والعكس صحيح، ولكن تلك الوسائل لا تعدو كونها رياضيات بدنية وعقلية قام بها المزاولون لها لغرض الترويح عن النفس، ولغرض إضاعة الوقت، ولاكتساب مهارات وفنون قتالية معينة، وهذه الخاصية في تلك الوسائل لم تكن موجودة إلا في ألعاب المماليك، أما ألعاب العامة فلم تكن إلا للتسلية فقط. والألعاب ووسائل الترفيه تنقسم إلى قسمين: في العام الأول بدني والثاني: عقلي. أما البدني فهو ما تعلق بالفروسية وسباقات الخيل التي يقوم بها المماليك، ولعب الكرة[3] بواسطة الخيل وفي ميادين مخصصة[4] لذلك،

---

(١) الخليفة الواثق بالله: وهو إبراهيم بن ولي العهد المستمسك بالله أبي عبد الله محمد بن الحاكم بأمر الله أبي العباس أحمد، تولى الخلافة بعد أبيه سنة (٧٤٠ هـ/ ١٣٣٩ م) إلى سنة (٧٤٢ هـ/ ١٣٤١ م)، وكان كثير الانهماك في اللعب ومعاشرة الرذائل. انظر: السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٨٠-٣٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨١.

(٣) لعبة الكرة: من ألعاب الفروسية كان يقام لها احتفالات خاصة بها حيث يخرج السلطان ومعه الأمراء وقد حملوا كافة متطلبات اللعبة من عدة الصولجان - العصي التي تضرب بها الكرة وتكون معقوفة ورأسها خشبية معقوفة - والخيل إلى الميادين المخصصة لذلك الغرض، ويستمر اللعب لفترات طويلة، ولعبة الكرة هذه عادة ورثها المماليك عن الأيوبيين وهي التي تعرف الآن باسم (polo). انظر: أبو شامة، الروضتين، جـ١، ص ٥٣٤؛ المقريزي، السلوك، جـ١، ق٢، ص ٤٤٤.

(٤) الميادين: لقد اهتم السلاطين المماليك بالميادين المخصصة لمزاولة هذه اللعبة من حيث اختيار المكان أو تسويته إلى العناية بالمرافق المخصصة له من حمامات وقاعات وحدائق وغيرها اهتماماً مبالغاً فيه، والميدان المثالي لممارسة هذا النشاط لابد أن يكون طوله ألف ذراع، وعرضه مائة ذراع، وأرضه من الطين ومستوية ولا حجر فيها خوفاً من سقوط الفرسان وتقنطرها من على خيولهم، ومن أشهر الميادين التي كانت موجودة في عصر المماليك الأول الميدان الصالحي نسبة للسلطان الصالح نجم

فقد جرت عادة السلاطين ممارسة هذه الرياضة يوم السبت من كل أسبوع ويبدو أن هذه الرياضة كانت تمثل نوعاً من حسن الضيافة، فقد لعبها السلاطين مع ضيوفهم، والدليل على ذلك ما قام به الظاهر بيبرس سنة (٦٦٠ هـ / ١٢٦١م) عندما قدم بعض المغول المستأمنين إلى الإقليم فقد أحسن إليهم ولعب معهم الكرة[1].

أما سباق الخيل فهو الآخر من الرياضات التي مارسها المماليك، فقد كان يعقد في كل سنة للخيول العربية، والتي يجلبها عرب الشام بطلب من السلطان للمشاركة في هذا الحدث، حيث يشترط عليهم الاشتراك بخيولهم والفرسان هم الذين كانوا يركبون تلك الخيول دون سروج، وفي حالة فوز خيول العربان تهدى إلى السلطان، أما في حالة خسارتها ترد إلى أهلها. ويبدو أن المنافسة كانت قوية بين الأمراء، فقد اشتهرت خيولهم التي يشترونها بأثمان باهضة بالفوز لأكثر من سنة لهذا كانت لديهم الاسطبلات الكبيرة التي تضم أعداداً كبيرة جداً من الخيول، فقد احتوى اسطبل السلطان الناصر محمد ما يزيد على أربعة آلاف فرس، وثلاثمائة أخرى صغيرة ومهور ما عدا الفحول والهجن التي وصل عددها إلى خمسة آلاف وزيادة[2]. لقد أقيمت تلك السباقات في ميادين عامة بشكل سنوي حيث يصل عدد المشاركين إلى مائة وخمسين وأكثر مما جعل من تلك السباقات

=الدين الأيوبي، وهو قريب من النيل وبسبب انحسار النيل عنه هجره السلاطين بعد جعل الناس تحوله إلى مكان للسكن سنة (٦٧١هـ/ ١٢٧٢م) كما وجد ميدان السلطان الظاهر بيبرس بظاهر القاهرة بأرض اللوق يشرف على النيل هجر وخرب في عهد السلطان محمد بن قلاوون، والميدان الناصري من أشهر الميادين ، وهو بين مدينة مصر والقاهرة يشرف على النيل هو الآخر، ويبدو أن إشراف الميادين على النيل كان ضرورياً، كما وجد ميدان بركة الفيل وهو بين بركة الفيل وخط الجامع الطولوني، وميدان المهارة الذي كان بالقرب من قناطر السباع في الخليج المصري أنشأه السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وميدان سرياقوس الذي أنشأه الناصر محمد أيضا سنة (٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م)، وكذلك ميدان القلعة وهو قديم أيوبي الأصل جدده السلطان الناصر حيث زرعه، وحفر به الآبار وجدد مرافقه من حامات وقاعات. انظر: نبيل محمد عبد العزيز، الملاعب في عصر سلاطين المماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م، ص١٤، ١٦ – ١٨، ٢٠ – ٢١، ٢٦

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص٢٣٠ .

(٢) محيي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ١٢٨ .

(٣) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٥٢٩ – ٥٣٠.

عرضاً عاماً يضمن للعامة الفرجة المضمونة دون المشاركة، لأن تلك الرياضة تحتاج إلى أموال كبيرة، فهي إلى جانب كونها رياضة وترفيهاً فهي تدريب على المهارات القتالية والعامة لم تكن مستهدفة بذلك النشاط ،كما أن أهل الذمة حرموا منها بحكم أنهم قد منعوا من ركوب الخيل أصلاً.

وإلى جانب لعب الكرة، وسباق الخيول مارس المماليك أنواعاً أخرى من الرياضات يأتي على رأسها لعبة القبق[1]، وهي نوع من التدريب على الرماية والفروسية وهذه اللعبة تتكون من صاري من الخشب يوضع في رأسه شكل على هيئة القرع وهو الهدف وبداخله يوضع الحمام، ثم يأتي اللاعبون على ظهور الخيل ويرمون القبق بالنشاب والفائز منهم من إطار الحمام ويصيب الهدف[2]، ولهذه الرياضة أيضا أماكنها الخاصة بها وهي الميادين الكبيرة التي أعدت لهذا الغرض وأشهرها الميدان الواقع في الأرض التي بين القلعة وخارج باب المحروق إلى قبة النصر، فقد كانت تقام فيه المسابقات بين المماليك وأمرائهم منذ عهد الظاهر بيبرس[3].

ومن بين الرياضات الأخرى التي مارسها المماليك أيضا، الصيد وهي تجمع بين الصيد والرياضة، والنزهة، والترفيه ولها طقوس خاصة وآداب اتبعها السلاطين والأمراء ومن زاولها من الطبقة الحاكمة، فقد كانت لها ملابسها الخاصة ذات الألوان المشابهة للحيوانات المراد اصطيادها، كما كان لها أوقات خاصة وعدده في السنة أو في زمن وترقيت الخروج[4].

لقد اهتم السلاطين بالصيد إلى درجة كبيرة بحيث استخدموا حيوانات مدربة على الصيد مثل: الطيور الجوارح من الصقور والشواهين، والكلاب، وفي هذا الصدد يشير

---

(١) القبق أو القباق وهو لفظ تركي الأصل ومعناه القرعة العسلية، وهي من الرياضات التي يتم فيها التدريب على الرمي بالنشاب من فوق ظهور الخيل، والفائز يأخذ القبق الحقيقي المصنوع من المعدن ذهبي أو فضي انظر المقريزي، السلوك، جـ١، ق٢، ص٥١٨ .

(٢) أبي شامة، الروضتين، جـ١، ص٥٧٩، بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، جـ٩، ص١٤٨

(٣) المقريزي السلوك جـ٢، ق٣، ص٥٤٠ .

(٤) نبيل محمد عبد العزيز، رياضة الصيد في عصر سلاطين المماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م، ص١١، ٣٧، ٤٦.

غرس الدين الظاهري إلى أن السرحات للصيد تكون في فصل الربيع حيث يخرج السلطان عدة مرات في جمع من الأعيان والأمراء معهم الأدوات الخاصة بالصيد والتي منها الطيور الجارحة المدربة، والتي بالضرورة يجب أن تحمل اسم السلطان في أقدامها على صفائح من الذهب حتى وإن ضاعت يمكن العثور عليها[1].

إن هذه الرياضات وغيرها[2] كانت تحتاج إلى عدد كبير جداً من الموظفين الخاصين والذين يقومون على خدمتها، منهم الجوكندار وهو الذي يحمل الجوكان أو الصولجان مضرب الكرة الخاص بالسلطان، وأمير شكار صاحب طيور الصيد الخاصة بالسلطان، والبندقدار الذي يعني يحمل جرار البندق[3] خلف السلطان، والكلابزي وهو القائم على خدمة كلاب الصيد وهؤلاء يكونون من العامة الذين يقومون بتدريب الكلاب على الصيد ومن ثم يبيعونها أو يؤجرونها[4]. إن تلك الرياضة دخلت في إطار الترفيه الذي كان

---

(1) غرس الدين بن شاهين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٧ - ١٢٨ ؛ المقريزي السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٥٣٠ .

(٢) لقد مارس المماليك عدداً كبيراً جداً من الرياضات والتي كانت تعتبر من الترفيه والتسلية والتدريب فإلى جانب ما ذكر كان هناك لعبة العصا وهي مثل المبارزة بالسيف ولكنها بالعصي وهي للتدريب ولاكتساب المهارات والمحافظة على القوة والقدرة على القتال، كما كانت هناك لعبة الكزيك وترس النشيخ، وهي مبارزة بأنواع مختلفة من السيوف والتروس وتحتاج إلى الخفة والسرعة والدقة في حركاته كما وجدت لعبة اللكم أو الملاكمة حيث يتدرب الرجال في حلبات خاصة ثم يدخلون الحلبات الحقيقية حيث المنافسة الحادة كما مارسوا لعبة الصرع أو المصارعة التي هي تشابك بالأجساد تؤدي بطرح المنافس أرضاً وهي رياضة بدنية اشتهرت في العصر المملوكي، وهي تفيد البدن، وهي أنواع، تركي، وعجمي، وعربي، ومارسوا أيضا لعبة العلاج بالأثقال، ولعبة السعي أو المشي، وغيرها. انظر: نبيل محمد عبد العزيز، الملاعب في عصر سلاطين المماليك، ص ٨٦، ٩٥، ٩٩، ١٠٤، ١١٧، ١٢٠ .

(٣) البندق: وهو من أدوات الصيد التي اشتهرت في هذا العصر، وهو عبارة عن قوس يسمى الجلاهق فارسي الأصل، يتكون من خشبه، وقرنه، وعقب وغراء، في وسط وتره جوزة من حديد أو نحاس توضع فيها الجوزة أو البندقة عند الرمي، والبندق هو كور من الطين المدور المدملق ويصنع من الحجارة والرصاص والحديد وله جراوة من الجلد يحفظ فيها البندق. انظر. نبيل محمد عبد العزيز، رياضة الصيد في عصر سلاطين المماليك، ص ٦١ - ٦٢، ٦٥ .

(٤) محيي الدين عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٩٦ ؛ بيبرس الدوادار، المصدر السابق، جـ ٩، ص ٨١؛ السبكي، المصدر السابق، ص ١٤٥.

دائماً التسلية التي يبحث عنها السلاطين والأمراء ومن تبعهم من الطبقة الحاكمة، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الترفيه لم يقتصر على الجانب البدني فقط، وإنما وجدت بعض الوسائل الأخرى التي اهتمت بالجانب العقلي وهذه الوسائل اعتنى بها العامة على وجه الخصوص ومنها ذكراً لا حصراً، حل التراجم والألغاز والأحاجي[1] والتي كانت نوعاً من النشاط العقلي يمارسها العامة والخاصة، وقد برع فيها عدد كبير من العلماء، وأفردوا لها مؤلفات وتبحروا فيها[2]. كما مارس أهل ذلك العصر خاصهم وعامهم لعبة النرد – الشطرنج –، والتي هي من الألعاب القديمة فلم تكن من إنتاج ذلك العصر وإنما تم التركيز على لعبها في كونها توفر التسلية والترفيه، كما أنها نشاط فكري يستحب ممارسته، ولكن عيوب هذا النشاط في تلك الفترة وعلى ما يبدو أنه كان مُلهياً عن أداء بعض شعائر الدين. كما مارس أهل تلك الفترة لعبة الورق أيضاً[3].

ولم يكن الترفيه والتسلية يمارس بشكل فردي بل كان العامة يحرصون على ممارسته مع بعضهم البعض حتى تحصل لهم المتعة والترفيه والفائدة، والموعظة وهذه الفوائد لا تحصل إلا من خلال مجالس الوعظ والقصص التي كان يرويها الوعاظ والفقهاء على الناس في الشوارع والأماكن العامة المخصصة لذلك، فقد أشار السبكي إلى أن هناك المنشد وهو الذي يذكر الأشعار التي تمدح الرسول ﷺ، ويبدو أن عمله لم يكن مقتصراً على ذلك، فقد استوجب عليهم لشد الناس ضرورة ذكر أشعار الغزل والحماسة حتى تحصل بها المتعة والتسلية، كما وجد قارئ الكرسي وهو الذي يجلس على كرسي يقرأ للعامة شيئاً من الحديث والتفسير ويشترك معه قاص لتنفيذ تلك المهمة[4].

---

(1) من العلماء الذين اهتموا بهذا النوع من المعرفة، الشيخ الإمام العلامة أبو الحسن علي بن عدلان بن حامد بن علي الربعي الموصلي، مولده بالموصل، ومات في القاهرة سنة (666هـ/ 1267م) وكان من أحد الأئمة المشهورين بمعرفة الأحاجي وكانت له اليد الطولى في حل التراجم والألغاز، وله مصنفات في ذلك. انظر: العيني، عقد الجمان، ج2، ص37.

(2) العيني، المصدر السابق، ج2، ص37.

(3) الأدفوي، المصدر السابق، ص502؛ لطفي أحمد نصار، وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1999م، ص309 – 310.

(4) السبكي، المصدر السابق، ص109، 113 – 114.

أما وسيلة الترفيه والتي يشار إليها على أساس أنها أقرب إلى اللهو والعبث منها إلى الفائدة والمتعة، فهي الغناء والطرب، والتي هي تناسق بين الأشعار الموزونة والسجعة، والأصوات الحسنة، ومرافقة لها أدوات موسيقية تؤدي إلى الطرب[1]. والطرب في أحيان كثيرة يؤدي إلى اللهو واللعب، حيث يستوجب معاقرة الخمر والنساء، لهذا يلاحظ أن العلماء كان من الوسائل غير المرغوب فيها بالرغم من جمهورها الغفير، فقد مارسه السلاطين ومن تبعهم، وبالرغم من عدم رضا أرباب القلم، كما أن العامة مارسوها، وحرصوا على ارتياد الأماكن المخصصة لذلك. وهذا الضرب من الترفيه كان يحتاج إلى آلات خاصة به، كانت تباع في حوانيت تعرض فيها الطنابير والعيدان ونحوها من آلات المنكر وأهل البطالة من المغنين والمغنيات، فقد عرف سوقهم بسوق المعرف وهو موضع جلوس أهل المعاصي[2]. لقد كان يمارس هذا النوع من الترفيه على مستويين، الأول: على مستوى السلاطين والأمراء وهذا النوع ارتبط بالمال والبذخ والسلطة، أما المستوى الثاني: فهو على مستوى العامة وكان يمارس في الدور والأماكن العامة المخصصة له، لقد كان يمثل نوعاً من النشاط الاقتصادي للدولة فقد دفعت ضرائب باهضة عن ممارسة هذا النوع من الترفيه، أن طرب وترفيه السلاطين كان يحتاج إلى الجواري والمغنيات التي دفعت فيهن أموال كبيرة جداً، فقد أقام السلاطين فرقاً غنائية متكاملة في قصورهم ووصلت أعداد الجواري عند بعض السلاطين إلى ألف ومائتي وصيفة[3].

أما العامة فقد كان ترفيههم في هذا الجانب عن طريق الاستمتاع والمشاركة مع المغنين بالرقص للتعبير عن الفرحة والبهجة، خصوصاً أن مناسباتهم الاجتماعية كالأفراح والأعراس كانت تعقدها وتحيي سمرها المغنيات عن طريق الفرق الموسيقية التي كانت تحيي تلك الليالي بالعزف على الدفوف والطبول والمزمار والعيدان والطنابير[4].

أما النوع الآخر من الترفيه الذي عرفه العامة فهو طيف الخيال، خيال الظل وهي الدمى المتحركة فقد تطورت بشكل ملحوظ، والطيف يعتمد على شخص واحد في بداية

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص٢٦٩ .

(2) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٩٨ .

(3) سيد محمد عبد العزيز أحمد الطرب وآلاته في عصر الأيوبيين والمماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٠م، ص٧٦

(٤) لطفي أحمد نصار، المرجع السابق، ص١٥٦ ، ١٦٥ ـ ١٦٨

عهد بتحريك الدمي من وراء الستارة[1]. وقد اشتهر ابن دانيال الموصلي[2] في هذا الشأن حيث طوره وأضاف إليه الكثير كما أنه عالج به الكثير من المشاكل التي كانت موجودة في تلك الفترة ووصف من خلاله أوضاع الإقليم الاقتصادية، والاجتماعية على شكل تمثيليات تعرض للعامة للتسلية والترفيه والموعظة[3].

إن الحديث عن الترفيه ووسائله يطول بسبب الاختلاف الواضح بين الوسائل نفسها بالرغم من وحدة السلوك والمشاعر الناتجة عنها عند جميع الطوائف والطبقات، ولكن ما يلاحظ وبشكل عام مما تقدم. أن المجتمع كان يعاني بسبب تلك الفروق التي كانت تواكب تطور المجتمع حتى في أبسط تصرفات أبنائه فقد قيدت حياتهم ضمن إطار الطبقة التي لابد من العيش فيها والتكيف معها كما تريد الدولة والسلاطين. فحركة المد والجزر في نوعية تلك العلاقات أثرت على العادات والتقاليد والسلوك العام فلم تكن سياسة كل السلاطين واحدة فمنهم من كان يبيح كل ما هو محرم، والآخر يحرم ما هو محلل، وفرض النسق الطبقي كان يوفر لهم نوعاً من الاستقرار في شئون الحكم ما زاد الهوة بين الحاكم والمحكوم ولم يجد العامة بداً من التأقلم مع ما كان موجوداً من خلال ملابسهم وطعامهم، وأعيادهم وأفراحهم، ووسائل ترفيههم.

إن هذا النوع من الحياة دار دون شك في فلك الحكام وتطبع بطباعهم وغابت شخصية العالم الناقد والرافض والمحرك للمجتمع من أجل التغيير أو حتى الرفض، وراء

---

(1) الحسن بن عمر بن حبيب، تذكرة النبيه جـ1، ص76

(2) ابن دانيال: هو شمس الدين محمد بن دانيال موصلي ولد بالموصل في سنة (646هـ/1248م) حفظ القرآن وبعض الحديث والتفسير وتدرب على الطب والكحالة هاجر بعد سقوط بغداد إلى القاهرة، وأكسب فيها معلم الطب ولكن نزعته الأدبية ظهرت من خلال أشعاره وتمثيلياته الساخرة والمرئية فقد قال عندما أعدم أحمد بن محمد بن البقي، الذي اتهم بالزندقة سنة (701هـ/1301م)

لا تلم البقي في فعله ●●● أن راغ تضليلاً عن الحق

لو هذب الناموس أخلاقه ●●● ما كان منسوباً إلى البقي

انظر الحسن بن عمر بن حبيب، المصدر السابق، جـ1، ص241؛ عباس محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص203.

(3) ابن دانيال، مخطوط طيف الخيال، ورقة 7 – 16، 20 – 25.

رغبات السلاطين أو جورهم، ما جعل الأفراح والمناسبات الدينية و الاجتماعية والإقليمية تضخم، وأضفت حياة الترفيه والتسلية نوعاً من المزلة و اللهو و مجون خرجت عن مسارها في كونها تعبيراً في الأصل عن إبداعات الإنسان وهواياته التي تساعد على الإنتاج الفكري والإبداع العلمي، ويبدو أن تلك الحياة مترفة والمرفهة من ناحية، والفقيرة والمعدومة، من ناحية أخرى أنتجت ذلك الركود الحضاري الذي ظهرت ملامحه بشكل جلي بعد نهاية دولة الأتراك المماليك الأولى.

أن هذا القول يدعو بشكل جدي الدراسة لتقديم نماذج عن روح تلك الحياة الاجتماعية، فالأسرة هي النواة الأولى للأفراد والتربية الأسرية تصنف الشخص وتضعه في إطاره الصحيح أمام حياة ذلك المجتمع الذي قدمت الدراسة جانباً من أوضاعه فيما سبق، كما أن قضية المرأة وحياتها في ظل ذلك المجتمع الذكوري على جانب كبير من الأهمية، وإهماله يعد قصوراً كبيراً لا يمكن إدراكه في مثل هذه الدراسات.

الفصل الرابع

صور من العلاقات الاجتماعية

⟸ المبحث الأول:

أولا: الأسرة وتربية الأطفال.

ثانيا: وضع المرأة في المجتمع.

⟸ المبحث الثاني:

أولا: الطبقية.

ثانياً: آثار الطبقية على المجتمع.

المبحث الأول

صور من العلاقات الاجتماعية

لقد عرفت الفترة التي حكمت فيها دولة الأتراك المماليك الأولى عن مفهوم السيطرة المطلقة على المجتمع، مما انعكس على العلاقات والاتجاهات التي ترجمت كسلوك انتهجه الأفراد في تعاملاتهم اليومية، وتلك الصور التي ظهر بها المماليك كانت مسيطرة تماماً على كل الصور في المجتمع، وبمرور الوقت تلاشت وغابت حياة العامة غير الموثقة على عكس حياة المماليك التي خلدت وسطرت في متون كل المصادر، مما أدى إلى تحديد مسار التاريخ والأحداث التاريخية لتلك الفترة فكان الدرب والمسلك معيناً وتحت إطار محدد، لهذا لم تصل نوعية تلك العلاقة بين السلطان والرعية، وهل كانت علاقة سليمة أم إنها علاقة ظالمة بنيت على أساس الجور والاستبداد؟ كما غابت نوعية وخصوصية العلاقات بين كل الطبقات بعضها مع بعض، وحتى علاقة الطبقة الواحدة فيما بينها، وما أوردته المصادر لا يتعدى كونه أحداثاً صنعها السلاطين وكتبت كما أرادوا لها أن تكتب وهذا أثر على الحقيقة وجعلها محجوبة ومخفية بين ركام الماضي. وهذا الأمر فتح الباب على مصراعيه لكي يلون كل باحث ومؤرخ ذلك الركام باللون الذي يريده.

لقد غابت خصوصية العلاقات الاجتماعية الخاصة وغدا البحث عن روح ذلك العصر من الأمور التي تصعب على أي باحث بسبب تجاهل المصادر لتلك الخصوصية، فنوع العلاقة التي تنشأ بين الأفراد بعضهم ببعض، أو العلاقات على مستوى مجموع الأسر، أو غيرها لم تذكرها المصادر، وأصبح من الغريب ومن حسن المصادفة وجود نوع من العلاقات ضمن إطار الأحداث التي ذكرتها المصادر، فقد ذكر الأدفوي في معرض حديثه عن العلماء بشيء من الاختصار علاقة أولئك العلماء مع أمهاتهم، فقد اعتبرها علاقة حميمة جداً، وهي تأتي في إطار البر والحنان عليهن بالرغم من فقرهم فقد استعقدوهن وحملوا لهن ما يلزمهن من متاع ومؤونة من حين لآخر[1]، كما أورد ظاهرة الوفاء للزوجات[2] بعد موتهن، فقد حزن بعض الأزواج على زوجاتهم إلى درجة الكـ ـة

---

(١) الأدفوي، المصدر السابق، ص ٢٩٧ -٢٩٨.

(٢) من بين العلماء الذين ذكرهم الأدفوي ماتوا كمداً على زوجاتهم: عمر بن عيسى بن نصر بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين التميمي اللمطي القوصي، كان نحوياً وشاعراً وأديباً، سمع الحديث من=

واستمرت تلك الحالة إلى أن لحق الزوج بزوجته[1]. وفي ذلك نوع من الخصوصية في العلاقات ودرجة الرابطة بين الأزواج لم تذكرها المصادر.

أولا: الأسرة وتربية الأطفال

الأسرة هي أساس المجتمع السليم، والمجتمع يمكن أن يتعرف فيه على الأسرة باعتبارها الأولية أو النواة، والأسرة الطبيعية لا بد لها من الوالدين، وأطفالهم، وحياتها في اتصال مباشر بأقارب الوالدين، بحكم اللجوء إليهم عند الحاجة. وظاهرة زواج الأقارب أبناء العم والعمة، والخال والخالة كانت منتشرة. كما أن الأسرة تحتاج إلى تعاون وتبادل المنافع بحكم تكوينها الاجتماعي مع الآخرين، ومع وسطها الاجتماعي المحيط بها. ولكن الأبوية سيطرت على المجتمع في تلك الفترة، والأبوية تعني في أبسط معانيها انحدار النسب من الأب. والنظام يكون أبوياً عندما يؤثر وضع الرجل في التكوين الطبيعي ويصبح مسيطراً، وهذا يؤدي إلى تمركز الملكية عند الذكور دون الإناث[2].

إن القول بأن للمماليك نظاماً أسرياً اجتماعياً طبيعياً لا يعتمد على الدقة والصحة، والسبب يعود غالباً إلى أن المماليك لم تكن لديهم حياة أسرية بالمعنى المألوف، وذلك لأن وجودهم في المجتمع في الأصل لم يقم على أساس الأسرة كخلية أولية في البناء الاجتماعي ولكونهم غرباء على المجتمع. فقد أولى الأمراء والمماليك عنايتهم لمماليكهم ولتربيتهم وإعدادهم السياسي والعسكري، ولم يهتموا بأبنائهم، وهذا أدى إلى إهمال أبنائهم الذين من أصلابهم فتربوا في حجور النساء، بعيداً عن حياة المماليك الأساسية[3]. والمماليك لم يكن لديهم نظام أسري بالمفهوم الكامل بسبب انشغالهم، وارتباطهم بأسيادهم من ناحية،

= شيوخ رواة، كان شريفاً وعزيز النفس لا يصبر على ذل، كان معلماً في بعض مدارس الدولة ولا يأخذ أجراً، ماتت زوجته فحزن عليها حزناً كبيراً، فأظهر عليها الحزن والتأوه، نظم عدة قصائد فيها ولم يزل كئيباً إلى حين وفاته سنة (٧٢١ هـ / ١٣٢١م) انظر: الأدفوي، المصدر السابق، ص ٤٤٨ - ٤٥٤ ،٤٤٩.

(١) المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

(٢) الأدفوي، المصدر السابق، ص ٥٤٢ ؛ لوسي مير، أسس جديدة، ترجمة محمد مرسي أبو الليل، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٨م ص ٧٣ - ٧٤.

(٣) قاسم عبده قاسم، مظاهر الحياة اليومية، ص ١٤.

ومماليكهم من ناحية أخرى، فالمملوك يرث سيده، وابن المملوك لا يرث في أغلب الأحيان مكان والده ففي حالة موت مملوك ما يأخذ سيده ما يملكه حتى الأبناء، الذين يتحولون إلى مماليك عنده تلقائياً[1].

أما أبناء السلاطين الذين هم أبناء ملوك فيطلق عليهم لفظ أمير، وولد السلطان يقال في حقه مجلس المقام الشريف، والبقية يقال لهم الأسياد، ولهم اللالات - وهي جواري يربونهم، وكانت عادتهم في أول قيام الدولة لا يعرضون أبناءهم للاختلاط مع الناس إلا بعد أن تصل أعمارهم إلى سبع سنوات، وفيها يتعلمون الآداب. ثم أصبح يخصص لهم مكان في المسجد يعلمهم فيها معلمون، وذلك التعليم دون شك كان يتعلق بالقرآن، والحديث واللغة وغيرها، ثم أصبح أبناء الأمراء يجمعون في مكان واحد، في الطباق مثلهم مثل المماليك، لتعليمهم الفروسية وغيرها، ولكن عادات السلاطين والصراعات السياسية أدت إلى أن يحتجز السلطان القائم مجموعة من أبناء الأمراء كرهائن عنده لضمان ولائهم- وهذا يفسد التربية الطبيعية -[2].

لقد اختزلت بعض المصادر مراحل تربية المماليك بشكل دقيق، حيث ترى أنه يتم جلبهم كصنفين: ذكور مماليك، وإناث جواري، من بلاد مختلفة عن طريق التجار فيدفع لهم السلطان أثماناً باهظة، وبعد امتلاكهم من قبل السلطان يوزع عليهم الملابس والخيول والأموال وهؤلاء هم الأجلاب أو الجلبان مماليك كبار في السن ولا يخضعون لتربية وإنما يطلب ولاءهم بالمال ويشتريهم السلطان الجديد بعد توليته[3].

أما المماليك الصغار فهم أيضا يحملهم التجار إلى السلاطين فتدفع فيهم أموال باهظة، ثم يصنفون على حسب أجناسهم ومن ثم يسلمون إلى موظف مقدم ومختص، يعرف باطواشي - لفظ يطلق على المملوك الخصي - فيضيفهم إلى بني جنسهم من المماليك ويدفع لهم بالمؤدبين والمختصين لكي يتعلموا الآداب والحشمة، ثم يمرنون على الرمي بالنشاب والرمح وركوب الخيل، وهذه العملية كانت تخضع لمراقبة دقيقة، من قبل

---

(1) أحمد عبد الرازق، المرجع السابق، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(2) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١١١ - ١١٢ .

(3) المقريزي، السلوك، ص ١٤٨ .

السلطان، كما يصرف لهم الطعام والكسوة، والتي عادة في البداية تكون من القطن والكتان متوسط النوعية، ثم يتدرج المملوك في الخدمة والرتبة، حتى يصل إلى أرفع المناصب، ويخصص له مرتب عيني أو نقدي[1].

إن هذا النظام وعلى دقته فهو خارج عن الإطار الاجتماعي والطبيعي وخصوصاً عندما تغير وأصبح المماليك يجلبون كبارا في السن، والاجلاب، حملوا معهم عادات وتقاليد الشعوب التي جاءوا منها وأغلبهم لا يجيدون العربية، ويتكلمون باللغة التركية ثم صاروا من الأجناد وتأمر منهم الأمراء فحازوا المنصب الرفيع بإقليم مصر[2]، وهؤلاء عرف عنهم قلة معرفتهم بالشرع الإسلامي فهي معرفة شكلية فقط، وهذا السبب كان في النهاية من أسباب سقوط الدولة.

لقد وفرت الأسرة على العموم مناخاً عائليا حياً خصوصاً عند العوام الفقراء والذين لم يستعينوا بالجواري لكي تعمل كمربيات، ومرضعات، فقد كانت الأسر الميسورة، في تلك الفترة تعتمد على الجواري، في عملية إرضاع الأطفال وتربيتهم، وتلك الجواري كن يعرفن بالداية، لقيامهن بتلك المهمة، بالإضافة إلى الخدمات المنزلية المرافقة[3]. ووجود الجواري يفسر ضمن إطار انتشار ظاهرة الرقيق، فحياة المماليك التي قامت على أساس الرق خلقت حب اقتناء الجواري عندهم.

ويبدو التباين واضحا في المعاملة بين الأزواج، على اعتبار أنها أساس الأسرة والعلاقات الأسرية التي ينشأ فيها الطفل ويتربى، فالمعاملة توضح الدور الكبير الذي قامت به النساء في عملية التربية تلك، ولكن معاملة الآباء كانت تختلف من طبقة لأخرى وخصوصية العلاقة تلك كانت تخضع للاحترام والتقدير من ناحية، والقسوة والشدة والضرب من ناحية أخرى[4]، وهي ما تفسر سيطرة الآباء المطلقة.

وبالرغم من قلة المعلومات حول التربية الأسرية في العصر المملوكي الأول إلا أن الأبناء كانوا يبعثون إلى المؤدب، وهو معلم الكُتّاب الذي يعلمهم القرآن الكريم

---

(١) المقريزي، جـ ٢، ق ٢، ص ٥٢٤.

(٢) النويري، المصدر السابق، جـ ٣٠، ص ٢٤٩.

(٣) علي السيد محمود، المرجع السابق، ص ٤١، ٤٣.

(٤) أحمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ١١٠، ١١٧، ١٢٠.

والحديث، وشيئاً من العلوم، ولكن أولئك المعلمين وعلى أهمية دورهم التربوي ساعد بهم يبدو أن بعضهم كان لا يقوم بدوره على أكمل وجهه فضعف معلم الكتاب وعدم معرفته بما يلقى به الصبيان يجعل الكثير منهم ينشأ فاسد العقيدة[1].

وإلى جانب الدور الذي أدته الأسرة في عملية التربية، فإن الدولة قامت بدور مهم في هذا الجانب، فقد رتبت أماكن للسبيل والأيتام، ووفرت فيها الطعام، والملابس والرعاية، والتعليم وكان في كل مكان مخصص لهم فقيهان، مناط بهما تعليم الأطفال كتاب الله والسنة[2]، كما قامت الدولة بتعيين مجموعة من القضاة للنظر في أموال الأيتام وودائع الأموات على اختلاف أجناسهم[3].

وأخيراً فإن غياب المعلومات في المصادر الأولية عن هذه القضية يجعل القصور فيها واضحاً، ويجعل من الأسرة والمجتمع مجرد إطار عاش في ظله الأفراد حياة اختلفت فيها وسائل التربية، وحاول فيها الآباء تقليد دور السلطان في الرعية، وأصبحت الأسرة مجرد نموذج لحياة الإقليم السياسية، فهي انعكاس للأوضاع السياسية السائدة، والتي ظهر فيها السلطان كحاكم مطلق وربما لغياب الحياة الاجتماعية الطبيعية عند المماليك دور مهم وراء اختفاء تلك المعلومات .

إن هذا الطرح يؤكد اختلال الموازين الاجتماعية وتبدلها خصوصا على مستوى الأسرة والفرد. فوجود الجواري إلى جانب الأمهات، بل ووصولهن إلى هذه المرتبة خلق نوعا من تبادل الأدوار، وهذا يقود الدراسة إجبارياً لوضع تصور عن الدور الذي أدته المرأة بشكل عام، وطبيعة تلك الأدوار التي ارتبطت بها. بحكم أن عملية إنجاب الأطفال، وتربيتهم، ومراقبتهم ارتبطت بالنساء، فما هو دورهن في المجتمع؟ وهل كانت علاقة المجتمع بالمرأة سليمة ؟ أم أن العلاقة كانت في إطار الملكية المقدسة للرجال؟ وما هي المشاكل التي عانت منها النساء في مجتمع الإقليم ؟

---

(١) السبكي، المصدر السابق ص ١٣٠ .

(٢) النويري، المصدر السابق، جـ ٣١، ص ١١٢ .

(٣) المصدر نفسه، جـ ٣٠، ص ١٢١ .

ثانياً: وضع المرأة في المجتمع

لقد كان مجتمع الإقليم يميل إلى الأبوية أكثر من ميله إلى محاولة المساواة أو الاعتدال في علاقات أفراده، وهذا أدى إلى ظاهرة تهميش دور المرأة بشكل كبير بالرغم من أهمية وجودها في المجتمع أصلاً، ويبدو أن هذا التهميش أو التغييب لوجود امرأة تعمده أصحاب المصادر. فقد غابت معالم الحياة التي عاشتها المرأة في تلك الفترة، مما أثر سلباً على الدراسات الحديثة، وجعلها تعتمد على بعض الجمل والنصوص المختصرة، والتي التي وضعت بين العبارات لوضع نوع من الإطار العام لما عاشته المرأة فعلا

ومن خلال البحث عن تلك القضية يلاحظ أن وجود المرأة في حد ذاته يتعلق بمكانتها والطبقة التي كانت تنتمي إليها. فقد نظر المماليك إلى نسائهم نظرة احترام وتقدير بل يصل الأمر إلى درجة التبجيل، فالمرأة هي أم السلطان، وزوجته، وجاريته، وقدر المرأة يتضح عند المماليك في كونها هي أول من تسلطنت فقد ولوا عليهم في بداية قيام الدولة شجرة الدر وتلك التولية كانت منطلقة من رغبة واتفاق أغلب الأمراء ولم تكن بشكل قصري، لقد تبوأت أعلى مرتبة في الدولة وسكت العملة باسمها، ومنحت الألقاب والكنى للتفخيم والتعظيم مثلها مثل السلاطين، وكانت تصدر الأوامر باسم الأمر السلطاني الخاتوني الصالحي الجلالي العصمي الرحيمي[1]، وهذه المرتبة لم تصل إليها إلا بواسطة تدبيرها المحكم وصلابة شخصيتها، وقوة نفسها[2]، فقد أظهرت الصبر والجلد عندما توفي زوجها السلطان وقدرت ظرف الدولة الخطير في مواجهة الأعداء وهذا دفعها إلى إخفاء خبر موت السلطان حتى عبرت تلك المحنة. ولكنها وقعت في خلاف مع توران شاه وريث السلطان. بالرغم من تحايلها عليه في مسألة وصية السلطان فقد حرفت تلك الوصية إلى حد كبير بحيث جاءت فقراتها محرضة على النزول عند رأي شجرة الدر واحترامها وطاعتها الطاعة العمياء وأن لا يقطع في أمر إلا عند الرجوع إليها، بل يصل الأمر إلى درجة أنه لابد أن يجعلها مشيرة لكل الأمور والأحوال، وأن لا يخرج على تدبيرها[3] وبالرغم من دقة التخطيط تلك إلا أن الأمور لم تسر على النحو الذي دبر له،

---

(١) النويري، نهاية الأرب، جـ٢٩، ص ٣٦٢.

(٢) العيني، عقد الجمان، جـ١، ص ١٦٦.

(٣) النويري، المصدر السابق، جـ٢٩، ص ٣٤١ - ٣٤٢.

وهذا جعل السلطان الجديد يذهب ضحية عصبيات لشجرة الدر، فقتل وتولت هي السلطة تمارسها لمدة ثمانين يوماً دون وجود أي وسيط أو نائب، ولكن الأمراء سرعان ما تراجعوا وقرروا عزل السلطانة وخصوصاً أن الخليفة في بغداد لم يمنحها الموافقة، تحت حجة أن أمر الدولة لا يستقيم في يد امرأة[1].

إن تلك الإجراءات لم تثن شجرة الدر عن مخططها في الحكم، فقد قبلت التنازل عن حكم للأمير عز الدين أيبك مقابل تسييرها للأمور من خلاله فكان ذلك التنازل بمثابة الزواج السياسي للحفاظ على الدولة ومراكز القوى، وتهدئة للأوضاع، ولكن الوضع العام بالنسبة لشجرة الدر تغير بحلول سنة (٦٥٥هـ/ ١٢٥٧م) فقد حاول المعز عز الدين أيبك الزواج من ابنة صاحب الموصل - بدر الدين لؤلؤ -، فقتل السلطان بتحريض من شجرة الدر[2]، وهذه الحادثة تحاول المصادر ردها إلى كون العداء أساسه علاقة اجتماعية صرفة بين زوجين إلا أن الواقع يؤكد غير ذلك، فبسبب الطموحات السياسية عند كل من الزوج والزوجة وصل الأمر إلى درجة القتل، فلم يكن ذلك الزواج لغرض الزواج نفسه، ولكنه كان لربط المصالح بعضها ببعض فمسألة الزواج بأكثر من ثلاث كان عادة سائدة، كما أن وجود الجواري بأعداد كبيرة جداً ينفي قصة أن سبب القتل الغيرة والعلاقة الزوجية، وإنما إهمال دور شجرة الدر، ومحاولة إقصائها عن الحكم جعلها ترتكب ذلك العمل.

ولم ينته دور النساء عند ذلك الحد، فقد لعبن دوراً محورياً أثناء تأسيس الدولة، وخصوصاً عندما يولى سلطان قاصر صغير السن فإن أمه تلعب دوراً كبيراً في تسيير عجلة الدولة وهذا القول تؤكده الأحداث، فبعد مقتل السلطان المعز عز الدين أيبك تولى ابنه المنصور علي وكان صغيراً في السن مما جعل أمه تسير الدولة، وتبدأ بانتقامها من شجرة الدر حيث قتلتها بواسطة الجواري - وهن نساء أيضا - وذلك الانتقام لم يكن من منطلق إنها قتلت السلطان زوجها، وإنما ما مثلته شجرة الدر من خطر على السلطان الجديد، وما يؤكد هذا القول إن السلطان المقتول كانت علاقته الزوجية مع أم المنصور علي، ليست على ما يرام فقد هجرها منذ فترة وجفاها واشتغل عنها بالجواري[3].

---

(١) النويري، المصدر السابق، جـ ٢٩، ص ٢٩، ص ٣٦٠، ٣٦٢ - ٣٦٤؛ العيني، المصدر السابق، جـ ١، ص ٣٤.

(٢) النويري، المصدر السابق، جـ ٢٩، ص ٤٥٦.

(٣) العيني، المصدر السابق، جـ ١، ص ١٤٤.

لقد أثرت هذه الأحداث في سير الدولة بشكل كبير حيث عمت الفتنة والخلافات وعدم الاستقرار في الإقليم، وعاد شبح تسلط النساء على أمور الدولة مما جعل الأمراء يقررون عزل السلطان علي بن المعز، بسبب أمه وتدخلها في شئون الدولة ونفي مع إخوته وأمه خارج الإقليم[1] خوفاً من تحريضها لبعض الأمراء لكي تسترجع السلطة.

إن تلك الحوادث السياسية كانت علامة فارقة في تاريخ الدولة، وسابقة لم يعرفها التاريخ الإسلامي في كون امرأة تتولى الحكم مباشرة، وربما مرد ذلك إلى الفوضى السياسية، وعدم خبرة المماليك في الإدارة والحكم وهذا ما تؤكده الأحداث التالية فقد حكم السلاطين ومن خلفهم نساؤهم وهن على قدر كبير من التقدير والاحترام، ولكن المصادر تتحاشى ذكر ما كانت عليه حياتهن والتصرفات التي يقمن بها، وهذا القول يؤكده غرس الدين الظاهري، فقد أشار إلى أن زوجات السلطان يطلق عليهن الخوندات وهو لفظ تقدير واحترام لا يطلق إلا عليهن، ولهن أبهة عظيمة لو أراد الحديث عنها وعن الملبوس لكل واحدة منهن فقط لاحتاج إلى عدة مجلدات[2]. وبالرغم من ذلك السكوت المقصود والمبرر من قبل المؤرخ إلا أن قضية الحياة الخاصة لهن تبقى غير معروفة على وجه الدقة، وهذا يجعل من الحديث العميق عنهن غير ممكن، وتبقى الكتابة ضمن إطار المتطرق به، والبحث عن المسكوت عنه.

وعلى العموم فإن السلطان والأمراء لم تقتصر النساء في حياتهم على تلك الزوجات الأربع بل اقتنوا الجواري والسراري، مفردها السرية. فقد وصلت السراري عند بعض السلاطين إلى أربعين ولكل واحدة حشم وخدم وجواري وطواشي وهن ضمن الممتلكات الشريفة أي ملكية خاصة بالسلطان، أما الجواري فقد فاق وجودهن التصور، وهن عادة ما تكون جنسيتهن مختلفة، ولكن أفضلهن المولدات، ووصل عددهن عند بعض السلاطين إلى ألف ومائتي جارية[3].

---

(١) المصدر نفسه جـ ١، ص ٢٢١.

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٢؛ المقريزي، السلوك جـ ٢، ق ٢، ص ٥٤٦

يبدو أن وضع الجواري كان يؤثر على نساء السلطان بالرغم من أن لكن و حدة موقعهن ومرتبتها، فللزوجات المكانة الخاصة والوضع المميز الذي تحفظه لهن الكنى والألقاب من بركة الدولة، إلى بركة الملوك، إلى جلال النساء والخوند الجليلة، والخاتون، صاحبة الستر الرفيع وغيرها[1]، ولكن هذه المسميات لم تحفظ حق الزوجة كزوجة، وخصوصا أن تلك الجواري تزايدت أعدادهن بشكل كبير وأصبحن محظيات عند السلاطين، ولم يعد وجودهن يقتصر على الخدمات المنزلية من طهي وتنظيف، وتربية الأطفال، بل وصل الأمر إلى أكثر من ذلك فقد أصبحن في درجة محببة ومقربة إلى السلطان أقرب من نسائه مما جعل ظاهرة تملك وشراء الجواري تستشري في المجتمع، فقد وصلت الجارية حدق إلى مرتبة سرية بعد أن أنجبت للسلطان الناصر محمد ولداً سنة (٧٣٧هـ/ ١٣٣٦م) ما جعلها مقربة للسلطان وسمح لها بالتدخل في السياسة والمعاملات التجارية من خلال علاقتها بالتجار فقد كانت تتوسط لهم عند السلطان، فكانت لها ثروة مادية كبيرة جداً أهمها المنشآت والمساجد[2].

لقد أدى هذا الوضع إلى كثرة الجواري ما جعل عملية الزواج منهن ظاهرة طبيعية فأصبحن يرثن عن أزواجهن أموالاً كبيرة جداً، فقد أشار المقريزي إلى أن هناك جارية تعود ملكيتها للسلطان الأشرف خليل تزوجت من تاجر فمات عنها مما جعلها ترث مائة ألف دينار وجواهر وغير ذلك[3]. إن تلك الكثرة في الجواري أثرت سلباً على نساء السلاطين ونساء العامة الحرائر ودفع بهن إلى الاهتمام بمظهرهن مما جعل الملابس تتنوع ويرتفع ثمنها إلى مبالغ كبيرة جداً[4]، كما دفع بنساء المجتمع إلى اتباع كل ما هو جديد خصوصاً على صعيد الملابس فقد ساق ابن إياس حادثة سنة (٧٧٧هـ/ ١٣٧٥م) والتي تم فيها العثور على عمودين كبيرين من الصوان يبدو أنهما أثريان فأمر السلطان الناصر

---

(١) العيني، جـ ١، ص ١٤٨؛ أحمد عبد الرازق، المرأة في مصر المملوكية، الهيئة المصرية العامة، مصر، ١٩٩٩م، ص ٦.

(٢) المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤١٢، ٥٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٠-٣٩١.

(٤) علي السيد محمود، الجواري في مجتمع القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م، ص ٤٤.

محمد بجرهم إلى قصره وأثناء الجر حصل حفل كبير كان معظم حضوره من النساء فكانت تزاف الجمال بالزغاريت، وبعد وصول العمودين إلى مكانهما، وبعد فترة طرح في الأسواق نوع من القماش الحريري تنافست النسوة على ارتدائه سمي قماش جر العمود[1].
كما أن ظاهرة الجواري تلك أثرت سلباً على عملية الزواج مما جعل أعداداً كبيرة من الرجال تكتفي بالجواري عن الحرائر ما دامت الجارية تنجب الأولاد وتقوم بكل الأعمال المطلوبة منها فتصبح في مرتبة الحرة[2].

لقد عاشت نساء السلاطين والطبقة الحاكمة حياة مرفهة في أحيان كثيرة، مما جعلهن يملن للامتلاك والتملك فقد وصلت ثروة إحدى الخوندات إلى ستمائة ألف دينار ونيف، وأخرى ملكت من المماليك ما يصل إلى سبعمائة مملوك، كما اهتمت أخريات بالإنشاء والعمارة فقمن بإنشاء القاعات التي كانت أعمدتها مرصعة بالذهب[3]. ولكن هذا الوضع لم يكن بشكل دائم فقد تعرضت نساء الأمراء في حالات كثيرة إلى المصادرة من قبل السلطان مثلهن مثل الأموال، فعندما يغضب السلطان على أحد الأمراء يلجأ إلى مصادرة أمواله والتي منها النساء وحدث هذا الأمر في أحيان كثيرة، كما أخذ السلاطين الجدد نساء السلاطين الذين سبقوهم أخذ اليد المصادرة، أو عن طريق الزواج إذ كانت نساؤهم حرائر[4].

وإلى جانب تلك المكاسب الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية التي حاولت نساء المماليك الوصول إليها، كن مؤثرات في بعض الأحداث عن طريق تتبع الأحداث والتدخل فيها وتغييرها في أحيان كثيرة عن طريق الهمس للسلاطين والإشارة والتدبير عليهم فيما يفعلون ، أو بدفع المماليك للتحرك وتغيير أوضاع معينة، وهذا القول تؤكده الأحداث السياسية التي مر بها الإقليم ومن ذلك عندما تولى السلطان السعيد بن بيبرس الحكم فقد اختلف مع بعض الأمراء سنة (٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م) ما جعل أمه تتدخل وتفاوض الأمراء بدلاً عنه، كما كان لها الفضل في إطلاق سراح عدد كبير من الأمراء

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ١٥٤ .

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٤

(٣) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٢ .

(٤) المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٧٨ ؛ العيني، المصدر السابق، جـ ٤، ص ٣٠٨

الدين حجرهم أشهاء وإلى جانب ذلك فقد قامت مع جواريها بقتل وتصفية بعض خصوم ابنها من المماليك[1] هذا فضلاً عن أن بعضهن كن يقمن بعملية إثارة المماليك للأخذ بالثأر من قتل السلطان، فقد أشار العيني إلى أن نساء السلطان الأشرف خليل في سنة (٦٩٣هـ / ١٢٩٣م) زوجته وجواريه أخذن على عاتقهن أن لا يتركن الحرب حتى يرين قاتل السلطان ميتاً واستمرت النساء في النواح عليه لمدة طويلة مما جعل المماليك الأشرفية تجتمع وتثأر له[2].

ويلاحظ هنا أن للسلطان دوراً كبيراً واليد الطولى في عملية زواج الأمراء فبحكم موقعه حاول جعل زواجهم يكون من بعضهم البعض، وربما هذا يعود إلى ضرورة بقاء المماليك كعصبة واحدة، كما أن بعض حالات زواج بنات السلطان، ما هو إلا مجرد ارتباط والتزام سياسي لضمان ولاء الأمراء والدليل على ذلك أن السلطان الناصر محمد قد جهز إحدى عشرة ابنة له بالجهاز العظيم وزوجهن من مماليكه[3].

كما أن بعض السلاطين قاموا بتزويج أمهاتهم من بعض الأمراء حتى يضمنوا جانبهم ويتقوا شرورهم، وهذا ما فعله السلطان الملك الأشرف شعبان، فقد زوج والدته من أحد الأمراء الذين كانوا متحكمين في المماليك وصاحب العسكر ليكون له ظهراً ومعيناً، واتقاءً لشره ولكن ذلك الزواج لم يستمر ولم يمنع من طمع ذلك الأمير في الحكم فمات مقابل ذلك[4]. أما في حالات أخرى فإن السلطان يقوم بتزويج المطلقات للأمراء ويبدو أنه كان بمثابة المسئول الأول عن مراقبة مماليكه ومراقبة نسائهم فقد زوج السلطان الناصر مطلقته خاتون طوليه سنة (٧٣٥هـ/ ١٣٣٤م) من أمير وعند موته زوجها بآخر ثم آخر حتى وصل عددهم إلى ثلاثة[5] ويبدو أن هذا العرف كان موجوداً عند المماليك فالمرأة لا تبقى بدون زواج بعد وفاة زوجها. وهذا العرف لا يقتصر على نساء المماليك

---

(١) العيني، المصدر السابق، جـ ١، ص ٣٧٢، جـ ٢، ص ١٨٦ - ١٨٧ ؛ عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه، جـ ٣، ص ٢٢٣ - ٢٢٥ .

(٣) المقريزي، السلوك جـ ٢ ق ٢، ص ٥٣٦

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٤٨

(٥) المقريزي، المصدر السابق، ص ٢٧٨ .

فقط بل يحرم حتى زوجات السلطان المتوفى، ويبدو أن هذا العرف لم يكن يحرم الزوجين لحد انتظار المدة التي حددها الشرع الإسلامي – وهي أربعة شهور وعشرة أيام كعدة للمرأة التي مات عنها زوجها، وهذا الاحتمال تؤكده بعض المصادر فقد وجدت حالات تم فيها الزواج دون تلك المدة المحددة، والدليل زواج أحد الأمراء من أرملة السلطان حسن سنة (٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م) بعد موته، وبعد ذلك الزواج تبين أنها حامل، فولدت ولداً من السلطان حسن ولكنه ألحق بذلك الأمير[1]. وهذا القول إن دل على شيء فإنه يدل على سوء فهم المماليك للتشريع الإسلامي وعلى مقدار سوء المعاملة وكيفيتها مع النساء فهي وهي ما يبدو في بعض المناسبات مجرد متاع يملكه السلطان ثم تتحول ملكيته للأمراء من بعده.

ولكن تلك الصور لا تعطي ذلك الواقع حقه، فبالرغم من وجود كثير من التجاوزات عند بعض السلاطين، والأمراء، إلا أن كثيراً منهم احترموا نساءهم وقدروهن حق قدرهن وأطلقوا أيديهن في كل الأمور، فصارت نساؤهم الحرائر والجواري تملك المال والقيسار، كما ساهمن في الحركة المعمارية حيث أقمن المدارس والمساجد ، وأنفقن المال على الأيتام والفقراء، كما أن بعض السلاطين اهتم بنسائه وأعدوا لهن المواكب الفخمة، خصوصا عندما يردن الحج، كما اهتم السلاطين بوفاة زوجاتهم أو أمهاتهم فيقام لهن العزاء الذي يليق بقدر المتوفاة، وتوزع فيه الصدقات وتدفن في ترب خاصة كالمدارس والمساجد، أما البعض الآخر فقد اصطحب نساءه الحرائر والسراري والجواري للحج كما فعل السلطان الناصر خلال مرتين الأولى: سنة (٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م) والثانية: سنة (٧٣٢هـ/ ١٣٣١م)[2].

هذا عن نساء المماليك، أما عن نساء بقية الطبقات فإن المعلومات الأولية عنهن قليلة جدا فقد افتقرت أغلب المصادر إلى مثل هذه المعلومات، وربما السبب يعود في كون من كتب عن هذا الجانب مقيداً بروح تلك العصر والتي نظر إلى النساء وخروجهن من منازلهن أنه من البدع التي لابد من محاربتها، أو لكون البعض لم ير في نساء الإقليم إلا

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ١١٧، ٢٠٥.

(٢) المقريزي، الذهب المسبوك ص ١٢٦ – ١٢٧، ١٣٦ – ١٣٧؛ ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق ١، ص ٨٧، ١١٤، ١١٥؛ أحمد عبد الرازق، المرجع السابق، ص ٢١ – ٢٢.

مجرد نساء خلقهن الله تعالى للتمتع بهن وطلب النسل منهن، بسبب رقتهن وجمال صورهن، وحسن منطقهن[2]، وبالرغم من ذلك فإن ما وجد من معلومات يمكن أن يعطي ولو انطباعاً عاماً عن أوضاع النساء في تلك الفترة، فقد ذكرت بعض المصادر أن النساء كن يخرجن إلى الشوارع في كل المناسبات، وخصوصاً في الاحتفالات كما عبرن عن فرحتهن بإيقاد الشموع مع أطفالهن والخروج إلى الأسواق عند التخلص من أحد الأمراء الظالمين[1]. ولا يقتصر خروج النساء لتلك الاحتفالات فقط وإنما كانت العادة أن تخرج النساء إلى الأسواق لشراء ما يلزم البيوت من حاجيات، مما جعل معظم رواد الأسواق من النساء[2]، وربما كان لهذا الخروج وتلك الكثرة من النساء في الشوارع والأسواق ضرورة لوضع نوع من التفريق بين نساء المسلمين، وبقية نساء النصارى، الأمر الذي جعل أوامر السلطان تصدر بأن خروج نساء النصارى لابد أن يكون بنوعية خاصة من الأخفاف، ولابد أن يكون كل خف بلونه أو يلبسن إزاراً أزرق أو أصفر حتى تتم عملية التفريق[3].

إن هذا الخروج سبب لنساء العامة الكثير من الإساءة فقد ألصقت بهن كثير من التهم، التي أوردتها المصادر على أساس أنها جرائم قامت بها نساء العامة، وهذا جعل صورهن تشوه إلى حد كبير، وتلك الإساءة دخلت تحت إطارين الأول: إطار جرائم القتل والنصب، فقد أشار بيبرس الدوادار في أحداث سنة (٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م) أنه تم القبض على امرأة في القاهرة تتحايل على الناس، وتدخلهم بيتاً هناك أعدت فيه رجالاً يرالقون عن سوء فعلها، يقتلون كل من يدخل مما جعلهم يقتلون خلقاً كثيراً بين رجال ونساء، فتم القبض عليها وعلى من كان معها وحكم عليهم بالموت[5]. وفي هذا الإطار دفعت الكثير من المصادر بحوادث مشابهة حدثت خلال فترات متفاوتة من حكم الأتراك المماليك الأولى تروي قصة المرأة التي تتحايل على النساء وتغريهن بأن هناك

---

(١) ابن ظهيرة، المصدر السابق، ص ٢٠٤ .

(٢) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق ٢، ص ٢٧٩

(٣) قاسم عبده قاسم، مظاهر الحياة اليومية، ص ٢٢

(٤) ابن النقاش، المصدر السابق، ص ١٠١

(٥) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، جـ٩، ص ١٢٤ .

عرساً في أحد الأماكن وتدعوها لحضوره، ما يجعل المرأة للفور بها تلبس أفخر ثيابها وكامل زينتها وتذهب مع تلك المرأة وعندما تصل إلى البيت تقوم بخنقها حتى الموت، فتأخذ كل ما عليها من ثياب وتتخلص من الجثة، ولكنها تقع في النهاية في شر أعمالها فيحكم عليها بالموت، بعد أن تقضي مدة في السجن[1].

ومن خلال تلك الروايات يتضح أن النساء كن يخرجن دون وجود أي مانع يمنعهن من ذلك، وربما تلك القصص كانت تسوق لغرض منع النساء من الخروج بشكل دائم ودون استشارة أزواجهن، خصوصا أن المستهدف من وراء تلك الجرائم النساء والأطفال كما تظهر تلك القصص - أن كانت واقعية - تعامل الرجال والنساء من العامة في تكوين شبكات لغرض السرقة والنصب والقتل، وهذا يعطي انطباعاً عاماً على نوعية وطبيعة سلوك أهل المدن في تلك الفترة. فالاندماج بين الرجال والنساء رفع ذلك الستار الذي يحاول البعض وضعه على طبيعة المجتمع، وتصرفات أهله، كما أن تلك الروايات تظهر أن العقوبة لم تكن مقتصرة على الرجال فقط فخروج النساء كان يعني الاختلاط والاحتكاك بالآخرين وهذا يعرضهن لارتكاب الأخطاء ويستوجب العقوبة، فقد عوقبن مثلهن مثل الرجال، وأورد المقريزي في هذا الشأن: أن النساء تعاقب بالضرب المبرح، حتى إن بعضهن يسقط ما في بطونهن من أجنة، كما تعرضن للسجن، فقد كانت هناك سجون خاصة بالنساء تعرف بالحجرة وهي بيوت أعدت أصلاً لاعتقال النساء[2].

أما الإطار الثاني: فهو اشتغالهن كخواطئ البغايات، ومغاني، وهذه المهن نظر إليها المماليك كنشاط اقتصادي له مردود، فقد فرضت الضرائب على ضمان المغاني وهم الأشخاص الذين يكلفون من قبل الدولة كنقباء لتلك المهن، وهؤلاء كانوا رجالاً ونساءً يجمعون الضرائب للدولة من المشتغلين في مهنة الغناء، ولا يسمح لأي شخص رجلاً كان أو امرأة بإحياء حفلات الأعراس أو الختان إلا بعد دفع تلك الضريبة المخصصة للدولة، كما أن البغايات كن يدفعن ضريبة للدولة يومياً، مما جعلهن يتعرضن للرجال بالقوة من

(1) النويري، المصدر السابق، جـ ٣٠، ص ١٠٣؛ المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٥٧؛ ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ١٢٨؛ العيني، المصدر السابق، جـ ١، ص ٣٦٦

(2) المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٣٨٤، ٤٩١؛ ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ٢، ص ٢٦٩

أجل ذلك المبالغ، وخصصت لهن حارات عرفت بهذا النشاط[1]. وبالرغم من التحريم القطعي في الشرع الإسلامي لمثل هذا السلوك إلا أن فترة حكم الأتراك المماليك شهدت نوعاً من الازدهار لمثل هذا النشاط، لما يمثله من مردود مادي كبير شجعه بعض وزراء السوء كما وصفهم ابن إياس[2]. وربما كان هذا هو السبب الذي جعل الكثير من المصادر تتحامل على نساء العامة في تلك الفترة. ولا يمكن بأي حال أن يوصف تاريخ الدولة كله بأنه شجع ذلك النشاط، فقد ذكرت بعض المصادر أن بعض السلاطين وفي إطار إصلاحاتهم أبطلوا تلك العادات. والدليل ما قام به السلطان بيبرس، سنة (٦٦٧هـ/ ١٢٦٨م) من إبطال الخواطئ وأمر بحبسهن، وتزويج من أرادت التوبة، كما أقدم السلطان الناصر محمد سنة (٧٤٠هـ/ ١٣٣٩م) على مثل ذلك العمل وزاد عليه بأنه صادر أموال النساء المغاني وزوج بعضهن، بعد أن خفض من قيمة المهور[3].

إن هذه الأحداث القاتمة والتي تسلط الضوء على أوضاع شريحة من النساء ما هي إلا جزء بسيط من الصورة العامة لأوضاع النساء في تلك الفترة، والتي ولعل فيها تحت ظروف أجبرتهن على القيام بمثل تلك الأعمال. أما بقية الصور فهي أكثر تشريفاً وضاءة مما سبق، فقد شاركت النساء في الحروب التي خاضها السلطان بيبرس ضد المغول والفرنجة وقمن بأعمال جليلة مثل تقديم الماء للمحاربين وتمريض المصابين[4].

كما شهد ذلك العصر ظهور عدد كبير من العالمات والمحدثات اللاتي استفاد منهن الرجال كثيراً فقد أجزن عدداً كبيراً من العلماء ولهن الفضل عليهم، وفي هذا الإطار يذكر الأدفوي أربعة من النساء العالمات في مجال الحديث والرواية، هن تاج النساء ابنة عيسى القوصية، وخديجة بنت علي وهب القشيري، ورقية بنت محمد بن علي القشيري والتي كانت تجير الرجال، ومظفرية بنت عيسى بن وهب[5]. كما كانت هناك نساء فاضلات

(١) ابن إياس، المصدر السابق، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٦ .

(٣) محي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص ٣٥٠؛ المقريزي، المصدر السابق، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٩١ - ٤٩٢

(٤) النويري، المصدر السابق، جـ ٣٠، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٥) الأدفوي، المصدر السابق، ص٧٥، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٤٨ - ٦٤٨

عرفن بالعمل والأدب والعلم والإحسان للفقراء أشهرهن مؤنسه خاتون[1] التي عرض عليها السلطان المنصور قلاوون شراء دارها التي تسكنها فرفضت شكاً منها أنه يشتريها لكي يسكنها. ولكنها عندما علمت أنه يشتريها لكي يجعل منها مستشفى باعتها له، تحولت إلى البيمارستان المنصوري التي عرفت بدار القطبية نسبة لصاحبتها، وقبل موتها أوقفت أوقافاً كثيرة على الفقراء والمساكين كما أنشأت مدرسة حملت اسمها وخصصت لها أوقافاً[2].

إن هذا الطرح المختصر عن أوضاع النساء في الإقليم يظهر التباين في البيئة الطبقية التي عاشت فيها النساء، فلكل منهن وضعها الخاص بحكم ما تنتمي إليه من قيود فرضتها عليها الطبقة التي عاشت فيها. وما يضاف هنا هو بعض من الإطارات العامة والمشاكل التي كانت تعاني منها النساء في تلك الفترة، وأهم مشكلة واجهت النساء ظاهرة الطلاق عند العامة والخاصة، فهو وعلى ما يبدو لم يكن مقصوداً في كل الحالات والسبب يعود لكثرة الحلف بيمين الطلاق، وهذه الظاهرة كانت مثار جدل عند أغلب العلماء في تلك الفترة، لهذا أصدر بعضهم فتاوى تقضي بنفاذ الطلاق في حالة الحلف به، وهذه الفتوى أدت بالناس إلى التحايل على التشريع، أو لرشوة القضاة مما جعلها ظاهرة لها ما بعدها[3].

كما أن هذه الظاهرة ولكثرتها جعلت بعض الرجال يمتهنون مهنة المحلل، حيث تستحل به النساء المطلقات ثلاثاً، فقد كانوا يجلسون في أماكن تعرفها النساء[4]. وما تسرقه بعض المصادر في هذا الشأن، وكيف أن مسألة الطلاق كانت كثيرة جداً ولم تكن عند العامة فقط، وما حدث للسلطان شعبان بن حسن في سنة (٧٧٧هـ/ ١٣٧٥م) حيث غضب من نسائه الثلاث فطلقهن في يوم واحد[5]، هو خير دليل على كثرة تلك العادة

---

(١) وهي مؤنسة خاتون الدار قطبية بنت السلطان الملك العادل أبي بكر أيوب، عاشت في الإقليم امتد عمرها إلى سبعين سنة توفيت سنة (٦٩٣هـ/ ١٢٩٣م). انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي على المنهل الصافي، جـ ٢، ص ٧٥٥.

(٢) نفسه، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٥٦ – ٢٥٨.

(٣) الذهبي، المصدر السابق، ص ٦٥٠ – ٦٥١، ٧٢٧؛ العيني، المصدر السابق، جـ ٤، ص ٤٠٧.

(٤) ابن دقماق، المصدر السابق، ق ١، ص ٣٤.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ٢، ص ١٥٩.

السيئة، ولكن ذلك لا يعني أن الرجال هم وحدهم من كانوا يملكون ذلك التفويض بالانفصال، فقد شهدت الحوانيت المخصصة لجلوس القضاة والشهود لعقد الزواج والطلاق حالات كثيرة يأتي فيها الزوجان لطلب الطلاق، وبالرغم من محاولة الشهود والقاضي إقناع الزوجين بالرجوع عن الطلاق، إلا أن النساء كن يرفضن، وهذا دليل على أن كلمة الطلاق كانت في يد الرجل، أما فعل الطلاق فهو في يد المرأة[1].

ويبدو أن النساء تعرضن للعنف أيضاً، فقد ضربن في بعض الحالات ضرباً أدى إلى كسور في بعض الأطراف، مما جعل المرأة تطلب الطلاق، أو أنها تخرج إلى بيت أهلها لمدة من الزمن، مما يدفع بالزوج لمحاولة إرضائها عن طريق إشراك بعض الأصدقاء في عملية الصلح تلك[2].

ومما تقدم ومن خلال بعض الصور التي عاشتها النساء ووضعهن في مجتمع الإقليم يتضح أن ما كتب حول هذا الموضوع في كثير من المصادر لا يتعدى كونه أحداثاً عارضة جاءت ضمن سلبيات رأت تلك المصادر ضرورة تسليط الضوء عليها، وأغفلت الحياة الجوهرية التي عاشتها النساء داخل بيوتهن أو خارجها. وبالرغم من عدم مبالاة المماليك وعدم تقييدهم للنساء، إلا أن بعضاً من أرباب القلم وعلى رأسهم القضاة والفقهاء وشيوخ الدين حاولوا وضع ضوابط، سار عليها بعض المؤرخين أخفت كل تلك المعلومات عن خصوصية النساء، باعتبارها ليست على ذلك القدر من الأهمية التي تستوجب تدوين تاريخها ضمن مصنفاتهم، ولكن بعض الشواهد تؤكد أن المحتسب الناجح داخل القاهرة مثلاً كان يعتمد على العجائز في معرفة خبايا كثير من الأمور التي كانت تخفى عنه[3]، ولولا تعاونهن لما وصل إلى كثير من التجاوزات والخروقات التي يرتكبها البعض دون علمه.

وأخيراً ومهما استطرد المؤلف، فإن مسألة الوقوف على الدور الذي لعبته المرأة، والوضع الذي عاشته في عصر المماليك لا يكون إلا في الإطار الذي وضعته المصادر،

(1) الأبعري، المصدر السابق، ص ٥٤٢.

(2) المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

(3) ابن إياس، المصدر السابق، جـ ١، ق ١، ص ٢٤٧.

والذي عاشه مجتمع الإقليم كمجتمع طبقي في علاقاته، واتجاهاته وهذا ينعكس دون شك على التعاملات واحتكاكات الحياة اليومية فيه. فالنساء ما هن إلا فئة من المجتمع وزعت بين كل الطبقات فكن مجرد عوامل مساعدة تمنح الحياة والاستمرارية، وبالرغم من أهمية هذا الدور إلا أن المجتمع أنكر عليها حقها وألحقت بسقط المتاع، ولم يكتف المجتمع بإذلال المرأة عند ذلك القدر، فقد كانت مادة دسمة للشعراء[1] الماجنين حيث قالوا في حق بعضهن قولا أسس على السخرية والتهكم.

---

(١) من بين الشعراء الذين تهكموا على النساء الشاعر جمال الدين أبو الحسين الجزار يحيى بن عبد العظيم بن يحيى بن محمد حمد، توفي سنة (٦٧٩ هـ / ١٢٨٠ م) فقد قال في زوجة أبيه عندما تزوج بعجوز:

تزوج أبي بشيخة *** ليس لها عقل ولا ذهن

كأنها في فرشها رمة *** وشعرها من حولها قطن

وقائل قال لي كم سنها *** قلت ما في فمها سن

لو أسفرت غرتها في الدجى *** ما جسرت تبصرها الجن

انظر ابن تغري بردي، الدليل الشافي على المنهل الصافي، جـ٢، ص ٧٧٨؛ العيني، المصدر السابق، جـ٢، ص ٢٥٩-٢٦٠.

المبحث الثاني

الطبقية

من خلال العرض العام والذي انتقلت فيه الدراسة بين جوانب الحياة الاجتماعية التي عاشها إقليم مصر أثناء حكم دولة الأتراك المماليك الأولى في بين (٦٨٤ - ٧٤٨هـ/ ١٢٥٠- ١٣٨٢م) يتضح أن مفهوم الطبقة، والبناء الطبقي كان واضحاً وواضحاً بحيث تجلت كل معانيه. فالطبقة تشير إلى الرتبة أو المكانة التي تحدد قيمة حاملها وتمنحه صفات وتميزه عن غيره سياسياً. أما مفهوم الطبقة اجتماعياً فهي تعني مجموعة من الأشخاص الذين يشتركون في المكانة أو الوظيفة الواحدة، أو في نمط الحياة الذي يعطيهم حقاً في الدفاع عن أصل فكرة التكوين التي تجمعهم، وأصحاب الطبقة الواحدة وبمرور الوقت ينشأ بينهم تطابق في المصالح وأنماط السلوك، والأخلاق، لتصبح لهم سمات وصفات واحدة لهذا يكون من الضروري والطبيعي أن ينقسم المجتمع إلى طبقات على حسب المراتب والمستويات[1]. وبفعل بعض العوامل والتي منها العسكرية - دولة المماليك دولة عسكرية - فهذا العامل يعتبر عامل تكوين انطلقت منه الجماعة الواحدة لكي تحقق مكاسب مادية ومعنوية على حساب البقية، ومن بين العوامل الأخرى أيضا العامل الديني فهو مهم وقد اشتمل على مستويين، المستوى الأول: يمثل ما قدم به المماليك من استغلال وجودهم كقوة عسكرية فرضت سيطرتها على الحجاز وأصبح السلطان خادم الحرمين الشريفين مالك رقاب الأمم حاكم الأرض في الطول والعرض، وقسيم أمير المؤمنين[2].

كما تم إحياء الخلافة تحت ظل السلطان فلم يكن للخليفة دور يذكر فهو شكلا لا قوة له والسلطان مكانة وفعل. إذاً فالمماليك مثلوا السلطة بشكلها المادي بحكم امتلاكهم القوة، أما المستوى الثاني: فهي السياسة غير الواضحة بالنسبة للطوائف الدينية في المجتمع مما جعل كل تلك الطوائف تجمعت حول دينها ولم تنصهر ضمن إطار المجتمع الواحد،

---

(١) رجب بودبوس، القاموس السياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت، الجماهيرية، ١٤٢٥م، ص ١٣٤.

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٦٦؛ العيني، عقد الجمان، ج٢، ص ١٤٨

ومن الأسباب التي جعلت المجتمع يوصف بالطبقية أيضا، احتكار المعرفة من قبل صفة واحدة، وهذا العامل ساعد أرباب القلم كثيراً في تكوين طبقتهم، فالعلماء لهم سلطان الدين والقوة الروحية[1]، أما بقية الأسباب والتي منها الاقتصادية فإن تكوين الثروات كان حكراً على التجار الذين قدموا دعماً غير محدود للسلطان والسلطة، ما جعل منهم قوة اقتصادية داعمة للدولة، ومحرومة من المشاركة الفعلية في السلطة. إن هذه القول وتلك المعطيات بالضرورة تقود إلى صراع طبقي بين ذلك التسيج الاجتماعي غير المتجانس في الأصل، ولكن ما ينقص أهل تلك الفترة هو ما يسمى بالوعي الطبقي، والذي تتحمل مسئوليته الطبقة الحاكمة، فقد حاولت إخفاء طبيعة ذلك الصراع، وخلقت مبررات لذلك فقد لجأ المماليك كطبقة لمبررات دينية، في كونهم أنقذوا العالم الإسلامي من أخطار عدة، وأن الله أعاد بهم شمل هذه الأمة بإحياء خلافتها، وإلى غير ذلك من المبررات التي تبرر وجودهم في السلطة .

لقد عرفت الطبقة حديثاً: بأنها مجموعة من الناس ذات علاقة وثيقة، ومتعددة الأطراف، والطبقة الواحدة تمثل المركز الأساسي في عملية الإنتاج الاجتماعي، ولها تأثير قوي في سير الأحداث، والتكوين العام للطبقة يكون عادة تلقائياً وطبيعياً، وغير مصطنع، وهذا يضفي عليها نوعاً من التنظيم، على شكل مستويات ومراتب، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وفكرياً... إلخ، وهذه المراتب والمستويات تخلق صراعاً طبقياً طبيعياً، وحتى أن لم يكن واضحاً فإن مظاهره وآثاره تظهر بوضوح مع مرور الوقت، فالصراع ليس رغبة ذاتية أو فكرة للدعاية أو موقفاً عدائياً أو تآمرياً من جانب طبقة واحدة، ولكنه ظاهرة اجتماعية موضوعية[2].

وبالرغم من أن الاختلاف واضح بين ما كان يمثله الوضع الطبقي المملوكي، وبين ما تعنيه الطبقة حديثاً، إلا أن ذلك الوضع خلق طبقة مسحوقة من العوام كان يقع عليها عبء عملية الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي بمفهومين مختلفين، كما أن الوجود المملوكي

---

(١) الظاهري، المصدر نفسه، ص ٩١ ؛ محمد أبو زهرة، ابن تيمية ، دار الثقافة العربية، مصر ، (د ت)، ص ١٥٢ .

(٢) عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مطبعة المتوسط، بيروت، لبنان، ١٩٧٤ م، ص ٣٦١ .

الصفي خلق استثناءً سياسياً أوجدته الضرورة السياسية للمنطقة بشكل عام، وهذا النظام وبالرغم من وجوده كواقع سياسي إلا أنه في بداية الأمر لم يكن يمثل الطبقة في طورها الاجتماعي والمتكاثرة بشكل طبيعي، فقد كان وضعها مصطنعاً مجلوباً يغذى عن طريق التدفق المستمر للرقيق عبر فترات طويلة، وبمرور الوقت أخذا شكلا شبه طبيعي عن طريق التنسل والتكاثر من داخل الطبقة الواحدة، وهذا لم يمنح المماليك الصفة الاجتماعية الكاملة ما جعل الخلل يكمن أساساً في البناء الاجتماعي وخلق صفه كواقع .

آثار الطبقية على المجتمع

لقد أفرز النظام الطبقي الذي عاش فيه الإقليم أثناء وجود الأتراك المماليك الأول في مصر عدداً كبيراً من الآثار، والتي حاولت الدراسة الوقوف عليها، وتقديمها من خلال النماذج التي تم عرضها وتناولها بالبحث فيما سبق حيث شملت الإقليم وسكانه، والطبقات التي شكلت النسيج الاجتماعي فيه، وأهم عاداتها وتقاليدها وأنماط سلوك حياتها، وهذا يقود الدراسة لوضع تصور عام للآثار المترتبة عن تلك الطبقية، وهي كالآتي:

١ - إن النظام الطبقي الذي أوجده المماليك في إقليم مصر كان يقوم على أساس حكمهم المطلق والمباشر، عن طريق السلطان، الذي حل محل الخليفة، والخليفة من صنع السلطان، فهو من عينه ونصبه في وظيفة عامة للمسلمين[1]، وتلك مرحلة لم تكن موجودة فهي تعبر عن التقدم المرحلي في نوعية وخصوصية من يحكم، فالحاكم لم يعد يعبر عن الأصل الشريف، ولا المكانة الرفيعة، وإنما أصبح الحاكم يمثل القوة، والقدرة حتى أن كان مجلوباً أو دخيلاً، وهذا أدى إلى وجود سلطان وأجهزة تابعة له تسخر كل الإمكانيات من أجل بقائها واستمرارها، غير عابئة بالمجتمع، وإذا كانت طبقة المماليك قد جلبت أصلا لتأدية الحروب والخدمات المختلفة عن أسيادهم وسكان الإقليم، فإن هذا المفهوم تغير، فالسيادة لم تعد مقتصرة على تأدية الخدمات فقط وإنما تعدت ذلك موصلت إلى الحكم وهذه مرحلة لها ما بعدها .

(١) العيني، عقد الجمان، جـ١، ص ٢٩٣ .

فقد غيبت حياة المجتمع والناس، وتحكم المماليك في البلاد والعباد ولم تكن رؤيتهم واحدة ممزقة والصراعات بينهم أدت إلى أن المتخاصمين عاثوا في البلاد فساداً فلم يراعوا حرمة ودخلوا في صدام مع بعضهم البعض، كما تحرشوا بالقضاة والمحتسبين وأعيان التجار، وألزموهم بدفع أموال جزيلة دون وجه حق[1] ويضاف إلى ذلك أن أموال وعائدات الضرائب دفعت كأجور وأعطيات للمماليك من قبل السلطان حتى يأمن جانبهم، مما جعل نفقة بعض السلاطين تصل إلى ألف ألف وخمسمائة ألف دينار[2]، وهي نفقة كبيرة لم تصرف من قبل، وأن دلت على شيء فإنها تدل على مقدار ما دفع من ضرائب، وما أنفق على المماليك لكسب ولائهم.

٢ ـ إن حركة الصراعات التي خلقها احتكاك المماليك بين بعضهم البعض بسبب السلطة أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، فالمماليك من حيث الأصل واحد ولم يكن هناك فرق كبير يقدم أحدهم عن الآخر ما جعل السلطة تئول لأقواهم، وأكثرهم ذكاء أو أسرعهم فتكاً بالسلطان القائم، وهذا الأمر كان معتاداً وطبيعياً، فخلق نوعاً من المنافسة والطموح حول الزعامة والسلطة. فالباب كان مفتوحاً أمام الجميع وهذا جعل البلاد دائمة الاضطرابات بموت سلطان وتولي آخر. كما خلق هذا الوضع عدم استقرار اقتصادي، حيث أدت تلك الصراعات إلى ارتفاع الأسعار بشكل تصاعدي، ما جعل المجاعات والفوضى تحل، وهذا دفع الكثيرين لامتهان مهنة قطع الطرق، كما أن نظام الإقطاع والذي اتبعته الدولة أثر بشكل سلبي على المزارعين الذين تركوا أراضيهم نتيجة المعاملة القاسية، وإهمال المماليك المكلفين بالإقطاع وتغيرهم بشكل مستمر وبسبب إلزامهم بالبقاء في أراضيهم التي لم تعد توفر لهم المعاش[3]. ويضاف إلى ذلك كثرة المكوس والضرائب بدون وجه حق[4] وهذا الوضع أرهق السكان وجعلهم يتجهون إلى المدن التي ضاقت بهم، فانتشرت ظاهرة قطع الطريق والسرقة

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق ٢، ص ١٩١ ـ ١٩٣.

(٢) المصدر نفسه، جـ١، ق ٢، ص ١٩٦

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ٣٤؛ ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق ٢، ص ٢٤٠

(٤) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٧ ـ ٢٨.

ولنهب، وأصبحت من العادات غير الصحية في تلك الفترة كما وضع المماليك سيوفهم في رقاب العوام، وقتلوا منهم أعدادا لا تحصى، والأمثلة كثيرة أشهرها أحداث سنة (٧٨١هـ/ ١٣٧٩م)[١].

٣ ـ لقد زاد المماليك بحكم وجودهم في السلطة وبسبب عدم معرفتهم بفنون السياسة الفرقة بين المسلمين وأهل الذمة من خلال اتباعهم لسياسة التفريق الواضحة في نوعية الملابس، وعدم السماح لهم بركوب الخيل، وعدم الجلوس عند مرور مسلم، وعدم بناء حائط أعلى من بناء المسلم، ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقد قام المماليك بضرب أعناق جماعات كبيرة من النصارى رجال ونساء دون تفريق[٢]. كما أن هذه السياسة أثرت في العامة ما جعلهم يقومون بهدم الكنائس بشكل مستمر، ويسوق الأدفوي في هذا الشأن: أن العامة بقيادة بعض الفقهاء، والقضاة هدموا في مرة واحدة أكثر من ثلاث عشرة كنيسة[٣]، وبالرغم من سهولة ذلك الإجراء إلا أن آثاره يمكن إضافتها إلى نوعية الصراع الديني بين الطوائف التي استمرت لفترات طويلة وإن لم يقل إنها مستمرة إلى الوقت الحاضر.

٤ ـ ومن الآثار الخطيرة التي ترتبت على الوجود المملوكي، السلبية التي ظهر عليها المجتمع فلم يعبر عن رفضه، ولم يأتِ بأي حركة تدل على رفض ذلك الوجود، بل بالعكس فقد دفع العامة من الفقراء، والخاصة من التجار وأرباب القلم الضرائب في كل الأوقات بمناسبة أو بدون مناسبة، وهذا الوضع جعل من أي حركة لا تفسر على أساس حركة خلاص من واقع ظالم وإنما فسرت على أنها خروج عن السلطان، والدليل ما قدمته حركات العربان، وكيف أباد السلاطين جموعهم، وكيف سبوا نساءهم حكمهم في ذلك حكم الفرنجة والصليبيين، وخير دليل على ذلك ما فعله السلطان المنصور علي بن الأشرف شعبان سنة

---

(١) المقريزي، السلوك جـ ٣ ـ ق ٢ ؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ص ٢٤٠.

(٢) ابن التقشر، المصدر السابق، ص ٩٩ ـ ١٠٠ ؛ ابن إياس، المصدر السابق، ص ٢٥٠

(٣) الأدفوي، المصدر السابق، ص ٣٢٥

(٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م) عندما قتل من العربان ما يزيد عن ألفين وسبى نساءهم وأبناءهم[1]، فاستحق بذلك أن تزين له القاهرة احتفالاً بنصره[2].

٥ . انتشار الخرافات والبدع، وتضخيم زيارة القبور، فقد شجع الأتراك المماليك على انتشار تلك الأمور بتقريب أهل بعض الطرق الصوفية، وتم صرف أموال كثيرة عليهم كي تم بناء الدور الخاصة لهم وروودهم بالطعام والملابس، ما جعل كثيراً من العامة يدخلونها ويقيمون فيها بحكم توفر الأكل والشرب والراحة وأكل الحشيش، كما صرف السلاطين معاشات للمشائخ وكبار تلك الطوائف تصرف لهم في كل شهر[3].

---

(١) لقد اعتبر العربان خارجين عن إرادة السلطان من اللحظة الأولى التي حكم فيها المماليك البلاد، فحاربهم السلاطين بكل قوة وخصوصاً عندما عبروا عن ذلك الخروج بأنه أنفة من سلطة المماليك الأتراك وأن العربان أحق بالملك من المماليك وفي ذلك بلورة خروج ورفض لوجود الأتراك في الحكم أصلاً، وربما يستخدم هذا القول على أساس إنه أول دعوة لرفض وجود دخلاء يحكمون البلاد والعباد، ولكن الظروف والإمكانيات لم تساعد العربان ولم تكن فكرة الرفض والمقاومة ناضجة بدرجة تجعل منها حركة مقاومة ترفض وجود دخلاء، وتكون مؤهلة لكي تتولى الحكم بدلاً منهم، ولكن الواقع الذي وجد أثناء تلك الفترة أن حركة العربان لم تتوقف طوال عصر الأتراك المماليك، فالبداية كانت مع الشريف حصن الدين بن ثعلب واستمرت من بعده إلى عهد السلطان المنصور علي بن الأشرف شعبان (٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م)، الذي وجه لهم حملة كبيرة قتل فيها عدداً كبيراً منهم كما سبى نساءهم واسترق أبناءهم، مما جعل بعض الشعراء يذكر تلك الحادثة المروعة في قصيدة طويلة جاء فيها:

يا ســـم الــــرب ابتـــدي *** فــارج الهــم والكــرب

ونعيــــد للــــذي حـــضر *** نعمــة التــرك والعــرب

حتى قال:

وقــع القتـــل في الرجـــال *** وقــد انهتــك الحــرم

حتى:

وبنـــات الخنـــور صـــبرا *** قلــت ميــه فهــو السبب

انظر المقريزي، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، ص٣٨، ١٢٢، ١٢٣؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ق ١، ص ٢٦٩، ٢٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٧- ٢٦٩.

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ١٢٥؛ غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٩٣

إن نوعية التفكير السائد والتي شجع عليها المماليك في تلك الفترة كانت تنبئ عن التراجع الكبير في مجال العلم، والبحث، والاكتشاف، بسبب لجوء العامة والخاصة إلى التفكير الديني المغرق في الخرافة والوهم، وسيطرت عادات كثيرة تعبر عن هذا النوع من التفكير، فقد صخمت ظاهرة زيارة القبور والتبرك بها ما جعل عملية حصر الأماكن والمشاهد التي تزار في الإقليم غير ممكنة لكثرتها[1]، والقضية لا تكمن في كون ذلك العدد موجوداً أو لا، ولكن المعضلة تكمن في كون المزار يعتقد أن له من الكرامات والقدرات ما يتمتع بها الأحياء، وزادت القضية في خطورتها في كونها تمس أصل العقيدة فقد عمد البعض إلى تقديس بعض الأشياخ، ففي حياتهم يكون لهم أتباع وطرق، وعادات وطقوس خاصة بهم، وبعد موتهم تقام لهم الأضرحة لكي تزار قبورهم وتقدم لهم النذور وغيرها للانتفاع والتقرب من خلالهم إلى الله، أن تلك العملية كانت موجهة من قبل الأتباع الذين ينشرون القصص والحكايات بين العامة والخاصة والتي تروي قدرات هؤلاء الخارقة والتي تفوق قدرة الإنسان العادي، مثل الصعود إلى السماء، والوصول من الإقليم إلى مكة في يوم واحد وغيرها[2].

إن هذا الوضع خلق نوعاً من التهيؤ والخضوع والقبول عند العامة والخاصة وهذا جعل المجتمع يوصف بالتفكير الساذج البسيط المغرق في الوهم، وهذا الوضع سمح للشائعات الخرافية بالانتشار فلم تكن تلك الإشاعات للاستهلاك الوقتي بل اعتقد في صحتها. واشترك السلطان والرعية في تتبعها، وفي هذا الإطار تسوق المصادر عدداً من تلك الشائعات التي ترتبت عليها أمور خطيرة، فقد أورد ابن إياس حوادث كثيرة كان أغربها قصة الحائط الذي تكلم في القاهرة فحاوره بعض القضاة والمحتسبين، ووصل خبره إلى السلطان، أما الرعية من العامة فقد اتخذوه مزاراً وقدموا له النذور من طعام وأموال وغيرها، ووصل بهم الأمر إلى درجة فتنوا به، حتى كادوا أن يعبدوه[3] ومن الغريب أيضاً في هذا الجانب انشغال الرأي العام في تلك الفترة ببعض القصص الخرافية التي ليس لها أساس من الصحة، فقد أشار ابن إياس في أحداث سنة (٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م)

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٦، ٤١.

(٢) الأدفوي، المصدر السابق، ص ١٦٥، محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص ١٥٤

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص٢٤٥ - ٢٤٧.

إلى أن هناك فتاة تحولت إلى رجل وتم الكشف عنها والاعتراف بها ومنحت اسم محمد وصارت رجلاً فأعطي إقطاعاً واعتمد من الرجال[1]. وغير ذلك من القصص الكثيرة والتي أشيعت وتفشت في المجتمع مما أقصت مضاجع السلطان والقضاة والرعية على حد السواء. وهذا الوضع يؤكد مسألة الإغراق وبداية الانحطاط الفكري.

٦. ومن بين الآثار أيضاً والتي يجب أن تذكر هي أن الطبقة الحاكمة لم تكن تعمل بنصوص الشرع الإسلامي الشريف، مما ترتب عليه ظهور الظواهر والأمراض الاجتماعية السيئة حيث انتشرت وتجذرت في المجتمع، وأصبح من الصعب القضاء عليها، ومن تلك الآثار: ظاهرة الرشوة والبراطيل، فقد ارتشى أغلب موظفي الدولة، وصارت المناصب تباع وتشترى[2]، حتى وُسِّد الأمر إلى غير أهله، مما جعل الفساد يعم والفتاوى الدينية تصدر حسب طلب الأمراء ترضية لهم وتحليلاً وتسهيلاً لهم، وهذا أدى إلى إباحة المحظورات، والدليل تحليل أكل لحم الخيول وشرب الخمور وغيرها[3].

٧. ومن الآثار الخطيرة أيضاً التي عززها حكم الأتراك المماليك في تلك الفترة، انتشار ظاهرة حب الذكور والشغف بهم، وصرف الأموال عليهم بشكل لا يوصف من قبل بعض السلاطين والأمراء[4]، وهذه الظاهرة دون شك هادمة للمجتمعات، بحكم أنها تمس الحياة الأسرية وتهدد وجودها، فهو مرض اجتماعي منهي عنه ومحرم في الشرع الإسلامي ولكن بعض المماليك مارسوها بشكل كبير مما جعل منها ظاهرة عامة لا ينبغي السكوت عنها، لهذا حاول البعض الآخر من السلاطين محاربتها، خصوصاً بعد انتشارها بين طوائف الصوفية، وهذا أدى إلى منع وتحريم دخول الصبيان المرد إلى أماكن الصوفية[5].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(٢) السبكي، مصدر السابق، ص١٨، ٧١- ٧٢؛ المقريزي، إغاثة الأمة، ص٣١ - ٣٢، ٣٨.

(٣) السبكي، مصدر السابق، ١٠٢.

(٤) المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق٢، ص٣٨٦ - ٣٨٧؛ العيني، المصدر السابق، جـ ٢، ص١٠٥، جـ٣، ص١٧٦

(٥) الأدفوي، المصدر السابق، ص٥٨٤؛ قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، ص٢٠٦

لم تكن تلك الظاهرة الوحيدة التي حسبت على الأمراض الاجتماعية ، وإنما وجدت ظواهر أشد خطورة ساهمت فيها الدولة ككيان مملوكي حاكم ، فقد تم تضمين ظاهرة الدعارة ، التي تمارسها الخواطئ من النساء ، حيث تم اعتماد نظام الضمان وهم بمثابة النقباء، من النساء والرجال ، مهمتهم تسجيل أصحاب تلك المهنة وممارستهم ثم يقوم ممارسوها بدفع الضريبة المقررة للضامن ممثل الدولة فيسمح له بمباشرة عمله ، وهذه العملية جعلت من تلك المهنة مسموحاً بها تمارس في حانات خاصة وحارات معروفة ، ولكي تحصل تلك المرأة على مقدار الضريبة المقررة يجعلها تتعرض للرجال في الطرقات من أجل ذلك[1].

إن هذه الظاهرة أثرت سلباً على الأسرة ، وعلى عملية الزواج ، وبالتالي على المجتمع ، وهي كظاهرة أثرت أيضا على وجود النساء في المجتمع أصلا ، وبالرغم من أن الدولة شجعت هذا النشاط إلا أن نتائجها حسبت على النساء على أساس أنهن مرتكبات تلك المعصية ، وطغت تلك الصورة القاتمة على وضع المرأة الحقيقي ، وهذا دفع بالمصادر إلى ذكر تلك الأحداث ، وربطها بصورة المرأة فصارت النساء مصدراً لكل حالات الغش والخيانة والدعارة ، فقد ذكرت بعض المصادر في هذا الشأن ، أن امرأة قامت بالزواج من رجلين في وقت واحد وعندما علم بها عوقبت على مرأى ومسمع كل الناس حتى تكون عبرة للنساء الأخريات[2]، كما أثرت تلك العملية على خروج النساء وصرن مليدات إلى درجة كبيرة جداً، على عكس ممارسات تلك المهنة، واللاتي يبدو أنهن كثيرات، لقد أساء إلى المظهر العام، مما دفع ببعض العلماء للتنبيه على تلك الظاهرة، وخصوصاً للمكارين الذين يؤجرون الدواب للناس كوسيلة مواصلات، فقد أغرتهم المبالغ والأجور العالية التي تعطيها لهم تلك النساء، ومنعوا من أصطحاب النساء إلى الأماكن الخالية من الناس[3] وعلى الرغم من تلك الدعوات المطالبة بمحاربة تلك الظاهرة من قبل العلماء وبعض السلاطين إلا أن استمرارها كان حقيقة لا يمكن إنكارها، ووجودها في المجتمع

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ٢، ص ١٤٣، ١٦٧

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٤ .

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ١٤٠ .

يعطي إشارة واضحة عن انتشار التفسخ الاجتماعي، والعادات السيئة، فقد رافق تلك الظاهرة أيضاً انتشار واسع لتناول الحشيش وشرب الخمور، وهي عادات أصبحت مترسخة وتمارس في المجتمع. وفي نفس الوقت تعطي مؤشرات واضحة على الإخفاق السياسي للمماليك كحكام، بالرغم من نجاحهم الباهر في السياسة الخارجية وصدهم لكل الغارات وتحريرهم لكل الأراضي التي كان يسيطر عليها الفرنجة.

٨ . لقد عبر النظام السياسي العسكري المملوكي، عن النظام الطبقي الاجتماعي فوصول هؤلاء - الرقيق - إلى الحكم كان يعني وصول طبقة جلبت أساساً لتأدية الخدمات، فبسبب تفاعل المجتمع العربي الإسلامي ودرجة الضعف التي وصل إليه أنتج قيادة سياسية دخيلة، تم تربيتها وتدجينها لغرض الحماية، ولم يكن إعداده من منطلق تسليمها القيادة ولكن الظروف قادت المنطقة إلى تلك النتائج، مما أدى إلى تولي هؤلاء الحكم فكانت النتيجة والمحصلة نجاحاً عسكرياً باهراً وفشلاً اجتماعياً كبيراً، فقد قضى هؤلاء على ما تبقى من رمز الخلافة والخليفة.

إن الحاجة كانت ملحة لقيام تلك الخلافة بعد سقوطها في بغداد سنة (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) كغطاء شرعي للمماليك، فهم أصحاب الفضل في ذلك الإحياء، وهذا أعطاهم الشرعية في اختيار الخليفة، وخلعه في الوقت الذي يريدونه بل وصل الأمر لدرجة أن الأمراء تطاولوا عليه ووصفوه بصفات فاحشة، كما قرر بعضهم نفي الخليفة إلى قوص سنة(٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)[1]، وهذا يعبر عن السلطة المطلقة للمماليك، وبالرغم من أن هذا القول يتحدث عن الوضع السياسي إلا أن الهدف العام هو إظهار نوعية الطبقة التي تحكم، فالتسليم بكونهم حكاماً نتج عنه خلل اجتماعي كبير، في كونهم رقيقاً أصلاً، وفي كونهم من مناطق تختلف في العادات والتقاليد عن الإقليم الذي حكموه. والتباين في العادات والتقاليد والتربية، وغيرها جعل منهم طبقة تنأى بنفسها عن المجتمع ولا تتعامل معه إلا في إطار السيطرة، وهذا خلق مشاكل كبيرة جداً منها أن أغلبهم كان لا يجيد العربية، فعلق اللسان، فوسيلة التفاهم بينهم وبين الرعية كانت موقوفة على المترجم[2]. كما أن ظاهرة

---

(١) ابن إياس، المصدر السابق، جـ ١، ق ٢، ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٢) محيي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٨٥؛ النويري، المصدر السابق، جـ ٣٠، ص ٢٩٤؛ ابن إياس، المصدر السابق، جـ ١، ق ٢، ص ٥١، ٢٧٨ .

المماليك تطورت ولم يعد المماليك يربون في الإقليم وإنما أصبح جلب الرقيق يقتصر على كبار لبس الأجلاب أو الجلبان[1]، وهذه الخطوة رفعت عنهم الصفة الاجتماعية التي كانت تلصق بهم في كونهم يربون في بلاد إسلامية، فأعداد الجلبان الكبيرة كانت دون شك تحوي أعداداً كبيرة من المغامرين والباحثين عن المال والثروة باعوا أنفسهم كرقيق من أجل الاستفادة اللاحقة في الإقليم، وهذا خلق مشاكل كبيرة في كونهم أصبحوا عتاة وقساة لا يحترمون السكان، وهذا ما يفسر عدم احترامهم للشرع الإسلامي أصلاً.

٩ . ومن الآثار المترتبة على وجود الأتراك المماليك اعتمادهم الإفتاء على المذاهب الأربعة[2] بالنسبة للمسلمين فقد خلق ذلك إرباكاً وسبب تساهلاً كبيراً وتجاوزاً لكثير من الأمور الدينية، فقد اعتمد الناس على اتباع الأسهل وخصوصا عند ارتكاب المعاصي مثل شرب الخمر وأكل لحم الخنزير ولحم الخيل[3] وغيرها.

أن الفترة التي عاشها الإقليم تحت حكم دولة الأتراك المماليك الأولى في الفترة الواقعة بين (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ/ ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م) تعبر عن حكم الطبقة العسكرية الإقطاعية المتحكمة في الإقليم والمستعينة بأرباب القلم وأصحاب الثروة، فهي نتاج لتقدم مرحلي جاء استجابة لظروف العالم الإسلامي الخارجية، فانعكس ذلك على الوضع الداخلي الذي كان يرزح تحت الطبقية فكون اتجاهاته وعلاقاته على ذلك الأساس، وما هذه الدراسة إلا مجرد وقفة من ضمن وقفات، حاول الباحث من خلالها عرض بعض المسائل التي رأى ضرورة طرحها وتسليط الضوء عليها، باعتبارها جزءاً مهماً من تاريخ أمة، فهي مرحلة مفصلية، وهي بداية النكبات والتراجع بالنسبة لتلك الأمة، فحكم المماليك الغرباء ما هو إلا مرحلة من مراحل التدخل الخارجي الذي غيب فيه الأمة وحياة المجتمع العربي الإسلامي.

---

(١) المقريزي، السلوك، ص ١٤٨

(٢) النويري، المصدر السابق، جـ ٣٠، ص ١١٧.

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ١٠٢ - ١٠٣

الخاتمة

إن قضية الخوض في المسائل الاجتماعية قضية جد مهمة، ولكنها دون شك تحتاج إلى كم هائل من المصادر والمراجع المتنوعة بحكم اشتمالها على نواحي حياتية يصعب دراستها لكونها دروسا اجتماعية إنسانية صادرة عن البشر، وما يزيد صعوبتها هو كونها أحيانا من الماضي نقلها بشر أيضا. ولكنهم لم يصنعوها، وإنما نقلوها، فهي مجرد أحداث تداخلت فيما بينها فأفرزت ذلك الزخم من العادات والتقاليد والسلوك والأنماط ودراستها عن بعد أي من عصر إلى عصر يجعل منها مجرد محاولة استقراء واستجلاء حقيقة الماضي البعيد، ومهما يكن من أمر ذلك الماضي، فإن هذه الدراسة وهي تقف أمام خط النهاية تعرض مجموعة من النتائج والتي جاءت كمحصلة نهائية لما تم عرضه، نجملها إجمالاً ونقدمها في إطار نقاط وهي على النحو التالي :

١ - إن مسمى مصر لم يكن يطلق على كل الإقليم، وإنما كان يطلق على مدينة بعينها. وبالرغم من بساطة هذا القول وبديهيته إلا أن عدداً من المؤرخين المحدثين وقعوا في الخلط فقد قدموا أعمالا تاريخية تتحدث عن المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر بشكل عام وجاءت عناوين دراساتهم تحمل مسمى مصر ومجتمع المصريين، وفي هذا خلل كبير، بسبب عدم وجود هذا التفريق أصلاً وتلك الإقليمية عبر مراحل التاريخ الإسلامي، فلم يكن هناك ما يسمى بالمجتمع المصري، أو العراقي .. إلخ، وإنما وجد مجتمع عربي إسلامي والخصوصية أوجدها المكان فحياة المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر تختلف عن الحياة في أي إقليم آخر وبالعكس ويضاف إلى ذلك أن الإطار السياسي الذي كان يضم كل الأقاليم الإسلامية واحد. إذاً الاختلاف والخصوصية فرضها المكان ولم تفرضها عروق بشرية، أو مساحات إقليمية محددة .

٢ - أوضح الكتاب أن المجتمع العربي الإسلامي في مصر لم يكن مغلقاً ، كما حاول بعض إظهاره ، فهو مجتمع عاصمة الدولة العربية الإسلامية. والتدفق البشري والهجرات لم تتوقف، ولم تقتصر تلك الهجرات على العرب وحدهم، بل دخلت أجناس كثيرة إلى المجتمع ، الأمر الذي جعل عملية الامتزاج والتداخل تطرأ بين كل العناصر ، ولم يتوقف بناء المجتمع على عنصر معين بل شاركت كل العناصر

في بدنه بحيث كانت كل العناصر مؤثرة ومتأثرة وذلك التداخل أدى إلى وصول طبقة المماليك الرقيق إلى الحكم، وهذا يعبر عن كثرة العناصر، وعن عدم وجود أي نوع من الخصوصية عند أي عنصر من العناصر التي عاشت في الإقليم

٣ - وصول الأتراك المماليك إلى الحكم قدم نموذجاً حقيقياً عن البناء الطبقي الصارخ الذي كان موجوداً، وهو يعبر في نفس الوقت عن مدى التسامح والتعايش الذي أظهره أبناء الإقليم من حيث قبولهم بذلك الانقلاب في الصفات في كون الأرقاء يصبحون حكاماً، وإن كان هذا القبول مرفوضاً عند الأعراب البدو وعبروا عنه بالخروج عن السلطان إلا أن الأغلبية من أبناء المجتمع عاشوا في ظل ذلك الوضع.

٤ - إن وصول الأتراك المماليك إلى الحكم كطبقة في الظروف التي تحدثت عنها الدراسة ، ومن أماكن مختلفة من العالم ، جعلت هذه الطبقة تنطوي على نفسها إلى حد بعيد ، وتتعامل مع الطبقات الأخرى ، بنوع من القسوة والجدية ، حتى تضمن لنفسها الاستمرار والبقاء في الحكم ، ولهذا أوجدت من حولها ترتيباً طبقياً، بني عليه المجتمع ، وهذا الترتيب الطبقي خضع لعملية القرب والبعد من الطبقة الحاكمة ، كما انه كان يقاس من زاوية تبادل المنافع والمزايا الاقتصادية ، وهذا يلاحظ من خلال العلاقات التي ارتبطت بها طبقة التجار بالمماليك ، فهي تقاس من جانب المردود المادي ، وما وفره التجار من حركة اقتصادية للدولة ، كما تقاس درجة القرب والبعد تلك بالنسبة لأرباب القلم من القضاة الفقهاء، والعلماء. فهم الجهاز الوظيفي الذي سير الدولة ، وكان حلقة الوصل بين السلطان والرعية ، فهم بمثابة وسائل إعلام الحكام فقد استخدموا المنابر، والمساجد ، والمدارس ، والأسواق ، وغيرها للدعاء للسلطان بدوام النصر والعزة، كما قدموا الدين في الإطار الذي يريده السلطان ، وأوجدوا الفتاوى التي تحلل الحرام وتحرم الحلال ، وهنا يجب التذكير أن هناك من العلماء من عارض وحاول الجهر بآرائه ولكنهم قلة ، فتعرضوا للسجن ، والاعتقال والنفي ، أما بقية الطبقات والطوائف والعناصر الأخرى فإنها كانت من الرعية التي تنتج وتدفع الضرائب والمكوس وتتعرض للمصادرات والتنكيل والقتل والاسترقاق مثل الأعراب البدو ، وأهل الذمة .

٥ - النظام المماليكي نظام اجتماعي غير طبيعي أوجدته الضرورة الخدمية والعسكرية، فقد خضع المماليك لعملية (التدجين) والتربية الموجهة ، وهذا النظام فرضه الوضع السياسي القائم حيث كان يحتم على السلاطين ضرورة اتباعه من أجل استكثار المماليك ، وهذا أدى في النهاية إلى تطور هذا النظام بحيث اقتصر جلب المماليك على الكبار في السن الجاهزين لحمل السلاح ، فحمل هؤلاء معهم عادات وتقاليد ولغات شعوبهم ، وهذا فرض أنماطاً حضارية مختلفة على المجتمع العربي الاسلامي، فقد سجلت تجاوزات على أعداد كبيرة من المماليك ، كما أظهر هؤلاء عدم احترامهم للشرع الإسلامي ، وشجع بعضهم الآخر على الدروشة والشعوذة وزيارة الأضرحة والقبور ، مما جعل خصوصية التفكير الإسلامي تنحرف وتعلن عن بداية الانحطاط الفكري .

٦ - لقد أدى التفاوت المادي وتمركز الثروة والمال في يد الطبقة الحاكمة إلى اختلال الموازين وخصوصا الاجتماعية ، بحيث أصبح المال والغنى يمثلان الانتماء إلى الطبقة الحاكمة والفقر يمثل الانتماء إلى العامة الذين نظر إليهم على أساس أنهم أوباش ، وسوقة وعوام ، ولم يكن لديهم أي تقدير أو احترام من قبل السلطان ومن يتبعه ، وهذا التفاوت هو الأساس والجوهر والحد الفاصل الذي كان يفصل بين الطبقات في المجتمع. كما أوضحت الدراسة أن العادات والتقاليد الخاصة بنوعية المأكل ، والملابس وغيرها ، نشأت لدى كل طبقة على حدة ، وهي في الأساس مرتبطة بالمستوى المادي ، لهذا تفاوت مقدار الصرف والبذخ والإسراف من طبقة لأخرى ، وصولاً إلى الحاجة والفاقة والعوز عند أقل الطبقات مردوداً .

٧ - لقد وقف المؤلف عند سياسة التفريق التي انتهجتها الطبقة الحاكمة مع الطوائف الدينية الموجودة في المجتمع ، ولكن ذلك التفريق لم يكن منتهجاً من قبل المماليك وحدهم وإنما كان بدافع من قبل كل شرائح المجتمع ، والسبب يعود إلى المستوى الاقتصادي المتميز الذي تمتع به أهل الذمة ، كما أن تبوأهم لأرفع المناصب في الدولة أثار حفيظة بقية المجتمع ، مما أدى إلى الضغط على السلاطين لكي تسلب من هؤلاء تلك المزايا ، ونجح ذلك الضغط العام فكانت النتيجة طرد أهل الذمة من الوظائف الديوانية ، وتقييدهم ببعض المطالب الجائرة ، والتي تحسب على سياسة الاضطهاد ، وبالرغم من ذلك لم تكن تلك الإجراءات دائمة الحدوث ،

وإنما كانت وقتية سرعان ما تزول عندما تهدأ الأمور ، وربما كانت تلك السياسة مدفوعة بنوع من الرد والتوتر العام الذي عاشته المنطقة وخصوصا في عملية حروب الدولة مع الفرنجة والصليبيين.

٨ - استئثار الطبقة الحاكمة بكل الامتيازات السياسية والاقتصادية ، جعلها تفرض نسقاً اجتماعياً أسس على المرتبية - أسياد ، وأتباع - وهذا النمط ، دفع بأعداد من أبناء الطبقات الدنيا لترك أدوارهم التي كانوا يؤدونها ، ولجأوا إلى المدن التي اكتظت وازدحمت بساكنيها ، وهذا خلق طبقة أخرى من الفقراء والعاطلين عن العمل فكانت النتيجة والمحصلة انتشار ظاهرة الحرافيش ، والزعر ، التي كانت غير مرغوب فيها بالرغم من استخدامها من قبل بعض السلاطين وخصوصا عندما يريدون تصفية بعض الحسابات مع خصومهم .

٩ - إن تلك الأوضاع والسلبيات والممارسات التي مارسها المماليك كحكام أثر على الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية ، وكأنها جاءت كنتائج عكسية ، فقد اعتبرها سكان الإقليم وكأنها لحظات هروب من الواقع المعاش ، فقد ضخمت تلك المناسبات ، ومارس خلالها المحتفلون شتى أنواع الفرح والسرور مما جعلها تخرج عن المعتاد ، وتنشأ خلالها عادات اجتماعية سلبية وصلت إلى درجة العبث واللهو والمجون ، كما أن المماليك استغلوها أحسن استغلال فصارت تلك المناسبات مجرد عروض عسكرية للمواكب والملابس وإظهاراً للقوة والسطوة التي تمتع بها المماليك ، وما يضاف هنا أيضا: أن تلك الاحتفالات والمناسبات لم تعن الذكرى نفسها وإن نظر إليها على أساس أنها كيف من الترفيه، وكم من الطعام ، فلذا لم تكن مسألة نوعية الاحتفال ينظر إليها ، حيث تداخلت احتفالات المسلمين مع أهل الذمة ، والعكس صحيح .

١٠ - أما وسائل الترفيه فما هي إلا انعكاس لحياة الترف والبذخ الذي عاش فيه المماليك فقد ضمنت الفرجة للعامة دون المشاركة ، لأن تلك الوسائل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالحياة العسكرية المملوكية ، كما أن البعض حاول تسخير تلك الوسائل لغرض النقد الاجتماعي للممارسات الخاطئة والتي كانت في المجتمع، ولكنها لم تجد الآذان الصاغية بحكم تجذر تلك السلبيات في المجتمع .

١١ - أظهر المؤلف أن للمرأة دوراً محورياً في المجتمع، تم التركيز عليه مع قيام الدولة، ولكن ذلك الدور أخذ يخبو كلما تأكد وجود المماليك في الحكم، وما زاد الأمر سوءاً تحامل المصادر على النساء وخصوصا نساء العامة التي ألصقت بهن التهم والشائعات، الأمر الذي دفع الدولة لمعاقبة النساء بالسجن والإعدام مثلهن مثل الرجال وعلى العكس من ذلك بالنسبة لنساء الطبقة الحاكمة اللاتي نظر إليهن نظرة إجلال وتقدير .

١٢ - أثرت ظاهرة كثرة الجواري سلباً على الحياة الاجتماعية، فقد وصلن إلى مراتب لم تصل إليها الحرائر، وحللن عليهن كزوجات وأمهات .

١٣ - أما ما يتعلق بالآثار المترتبة على الطبقية، فهي كثيرة أهمها سيطرة السلطان والأمراء على السلطة في الإقليم بشكل مطلق ولم يراعوا حرمة الخليفة، والرعية، وتلك السيطرة ترتب عنها صراع مستمر حول من يتزعم، وهذا خلق آثاراً سلبية كثيرة، كما أن عدم معرفة المماليك بالسياسة أدى إلى زيادة الضغط على الطوائف الدينية مما زاد الهوة بين تلك الطوائف وبين المسلمين، كما ساعد هذا النظام على انتشار الخرافات والبدع وعدم العملية أثرت على نوعية التفكير السائد في تلك الفترة. كما ساعد هذا النظام أيضا على انتشار الأمراض الاجتماعية الخطيرة، مثل الرشوة، والزنا، واللواط، وشرب الخمر وغيرها .

وأخيراً فإن هذا الكتاب وفي محاولة جادة منه لعرض بعض القضايا الاجتماعية ذات المنشأ السياسي، يرى ويوصي بضرورة تحديد المفاهيم وإعادة استقراء التاريخ بشكل أكثر عمقاً، من أجل الوقوف على طبيعة الأحداث وحقيقتها، دون الادعاء من مؤلفه الوصول إلى تلك المرحلة . خصوصاً على مستوى دراسة تاريخ الأتراك المماليك فهناك قضايا مازالت تحتاج إلى دراسات وأبحاث مطولة وجادة، تكون بعيدة عن الإقليمية وعن التضخيم والزيادة، وهذه الدراسة إذ تنهي مشوارها عند هذا الحد فإننا نأمل أن تكون قد طرحت بعض المسائل ذات الأهمية بحيث تنقد وتصوب، وتقيم، فتنال شرف الأهمية، فالغاية لا تدرك، ويبقى المحقق دون الطموح .

والله من وراء القصد

المؤلف

الملاحق

قائمة أسماء سلاطين دولة الأتراك المماليك وسنوات حكمهم

م	بداية سنوات الحكم	الاسم
١	(٦٤٨-٦٥٥هـ/ ١٢٥٠-١٢٥٧م)	السلطان الملك المعز عز الدين أيبك الجاشنكير التركماني الصالحي.
٢	(٦٥٥-٦٥٧هـ/ ١٢٥٧-١٢٥٩م)	المنصور نور الدين علي بن المعز أيبك.
٣	(٦٥٧-٦٥٨هـ/ ١٢٥٩-١٢٦٠م)	المظفر سيف الدين قطز.
٤	(٦٥٨-٦٧٨هـ/ ١٢٦٠-١٢٧٧م)	الظاهر ركن الدين أبو الفتح بيبرس البندقداري الصالحي.
٥	(٦٧٨-٦٧٨هـ/ ١٢٧٧-١٢٧٩م)	السعيد ناصر الدين أبو المعالي محمد بن بركة خان بن بيبرس.
٦	(٦٧٨-٦٧٩هـ/ ١٢٧٩-١٢٧٩م)	العادل بدر الدين سلامش بن الظاهر بيبرس.
٧	(٦٧٩-٦٨٩هـ/ ١٢٧٩-١٢٩٠م)	المنصور سيف الدين قلاوون الألفي العلائي الصالحي.
٨	(٦٨٩-٦٩٣هـ/ ١٢٩٠-١٢٩٣م)	الأشرف صلاح الدين خليل قلاوون.
٩	(٦٩٣-٦٩٤هـ/ ١٢٩٣-١٢٩٤م)	الناصر محمد بن قلاوون (سلطنته الأولى).
١٠	(٦٩٤-٦٩٦هـ/ ١٢٩٤-١٢٩٦م)	العادل زين الدين كتبغا المنصوري
١١	(٦٩٦-٦٩٨هـ/ ١٢٩٦-١٢٩٨م)	المنصور حسام الدين لاجين المنصوري
١٢	(٦٩٨-٧٠٨هـ/ ١٢٩٨-١٣٠٩م)	الناصر محمد بن قلاوون (سلطنته الثانية)
١٣	(٧٠٨-٧٠٩هـ/ ١٣٠٩-١٣٠٩م)	المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير
١٤	(٧٠٩-٧٤١هـ/ ١٣٠٩-١٣٤٠م)	الناصر محمد بن قلاوون (سلطنته الثالثة)
١٥	(٧٤١-٧٤٢هـ/ ١٣٤٠-١٣٤١م)	السلطان الملك المنصور سيف الدين أبو بكر بن الناصر محمد.

م	بداية سنوات الحكم	الاسم
١٦	(٧٤٢ ٧٤٢هـ/ ١٣٤١ ١٣٤٢م)	الأشرف علاء الدين كجك بن الناصر محمد
١٧	(٧٤٢-٧٤٣هـ/ ١٣٤٢ - ١٣٤٢م)	الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد.
١٨	(٧٤٣-٧٤٦هـ/ ١٣٤٢ - ١٣٤٥م)	الصالح عماد الدين إسماعيل بن الناصر محمد.
١٩	(٧٤٦-٧٤٧هـ/ ١٣٤٥ ١٣٤٦م)	الكامل سيف الدين شعبان بن الناصر محمد.
٢٠	(٧٤٧-٧٤٨هـ/ ١٣٤٦ - ١٣٤٧م)	المظفر زين الدين حاجي بن قلاوون
٢١	(٧٤٨-٧٥٢هـ/ ١٣٤٧ - ١٣٥١م)	الناصر بدر الدين أبو المعالي حسن بن الناصر محمد (سلطنته الأولى).
٢٢	(٧٥٢-٧٥٥هـ/ ١٣٥١ - ١٣٥٤م)	صلاح الدين صالح بن محمد بن قلاوون.
٢٣	(٧٥٥-٧٦٢هـ/ ١٣٥٤ - ١٣٦١م)	الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (سلطنته الثانية)
٢٤	(٧٦٢-٧٦٤هـ/ ١٣٦١- ١٣٦٣م)	المنصور صلاح الدين محمد بن حاجي.
٢٥	(٧٦٤-٧٧٨هـ/ ١٣٦٣- ١٣٧٦م)	الأشرف زين الدين أبو المعالي شعبان بن حسن بن محمد قلاوون.
٢٦	(٧٧٨-٧٨٣هـ/ ١٣٧٦ - ١٣٨١م)	المنصور علاء الدين علي بن شعبان بن حسين.
٢٧	(٧٨٣ - ٧٨٤هـ/ ١٣٨١- ١٣٨٢م)	الصالح زين الدين حاجي.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات

شمس الدين محمد بن دانيال الموصلي، طيف الخيال، رقم الميكروفيلم، ٢٦٥٥، أدب، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر .

ثانياً : المصادر العربية

١- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) ، المختصر في أخبار البشر، دار المعرفة، بيروت، (د. ت) ، مج، جـ٣ .

٢- أبو شامة، شهاب الدين عبدالرحمن إسماعيل، (ت٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م)، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق محمد حلمي محمد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (د.ت)، جـ١، ق٢ .

٣- ابن الأثير، أبي الحسن علي بن أبي الكرم، (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م)، الكامل في التاريخ، ط٣، حققه نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت) جـ٥.

٤- ابن العبري، غريغوريوس الملطي، تاريخ مختصر الدول، ط٣، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

٥- ابن النقاش، أبو إمامة محمد بن علي، المذمة في استعمال أهل الذمة، تحقيق، سعد ابن حسين عثمان، القاهرة، مصر، ١٩٦٤م.

٦- ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، تاريخ ابن الوردي، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، ١٩٦٩م جـ٢ .

٧- ابن إياس، محمد بن أحمد (ت٩٠٨هـ/ ١٥٠٢م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق، محمد مصطفى، الهيئة العامة للكتاب، مصر ١٩٨٣م، جـ١، ق٢

٨- ــــــــــــ نزهة الأمم في العجائب والحكم، تحقيق، محمد زينهم محمد، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٥ م.

٩- ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن، (ت٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، مصر، (د.ت) جـ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١.

١٠- ـــــــــــ، الدليل الشافي على المنهل الصافي، ط٢، حققه، فهيم محمد علوي، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م، جـ١، ٢.

١١- ابن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن (٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، حققه، محمد محمد أمين، دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٦م، جـ١، ٢.

١٢- ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله، (ت٣٠٠هـ/ ٩١٢م)، المسالك والممالك، ليدن، ١٩٨٩م.

١٣- ابن خلدون، عبد الرحمن، (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م، مج٥.

١٤- ـــــــــــ، المقدمة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

١٥- ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد، (ت٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، حققه، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د.ت)، مج ١، ٢.

١٦- ابن دقماق، إبراهيم بن محمد بن أيدمر، الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها، تحقيق، لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، (د.ت)، ق١، ٢.

١٧- ابن سباط، حمزة بن أحمد عمر، (ت٩٢٦هـ/ ١٥١٩م)، صدق الأخبار تاريخ ابن سباط، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٩٣م، جـ١، ٢

١٨- ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق، مصطفى السقا، كمال المهندس، دار الكتب، مصر، ١٩٦٩م.

١٩ ابن عبد الحكم، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت٢٥٧هـ/ ٨٧٠م)، فتوح مصر وأخبارها، مطبعه بريل، ليدن، ١٩٢٠م .

٢٠- ابن عبد الظاهر، محيي الدين (ت ٦٩٢هـ/ ١٢٩٢م)، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، حققه، مراد كامل، راجعه، محمد النجار، الجمهورية العربية المتحدة، (د. ت) .

٢١- ــــــــــ، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر الرياض، السعودية، ١٩٧٦م

٢٢- ابن مماتي، الأسعد ، (ت٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م) ، قوانين الدواوين، حققه، عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩١م.

٢٣ - ابن واصل، جمال الدين، (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب تحقيق، جمال الشيال، دار القلم، القاهرة، مصر (د. ت) ، جـ٣

٢٤- الأدفوي، أبي الفضل جعفر بن ثعلب (ت٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، ط٢، تحقيق، سعيد محمد حسن، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ٢٠٠١م

٢٥- الأسدي، محمد بن محمد خليل، التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق، عبد القادر طليمات، مطبعة غيمر، دار الفكر العربي، مصر، (د. ت) .

٢٦- الأنصاري، شمس الدين عبد الله محمد أبي طالب، (ت٧٢٧هـ/ ١٣٢٦م)، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، (د. ت) .

٢٧ - البلاذري، أبو الحسن، فتوح البلدان، تحقيق لجنة التراث، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م .

٢٨- الحموي، شهاب الدين بن أبي عبد الله ياقوت، (٦٢٦هـ/ ١٢٩٩م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م، مج٥ .

٢٩- الدوادار بيبرس، (ت٧٢٥هـ/ ١٣٢٤م)، زبدة الفكر في تاريخ الهجرة، تحقيق، زبيدة محمد عطا، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، (د. ت)، جـ٩

٣٠- السبتي، القاسم بن التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، ليبيا - تونس، ١٩٧٥م.

٣١- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت٧٧١هـ/ ١٣٦٩م)، معيد النعم ومبيد النقم، ط٣، تحقيق، علي النجار، وآخرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.

٣٢- السيوطي، جلال الدين، (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، بلبل الروضة، تحقيق، نبيل محمد عبد العزيز، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨١م.

٣٣- ــــــــــ، تاريخ الخلفاء، راجعه، جمال محمود مصطفى، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.

٣٤- الطوسي، نظام الملك، سياست نامة سيرة الملوك، ترجمة، يوسف حسين بكار، دار القدس، بيروت، لبنان، (د. ت).

٣٥- الظاهري، غرس الدين خليل بن شاهين، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، صححه، بولس راويس، مطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٤م.

٣٦- العمري، شهاب الدين أبو العباس بن فضل الله، (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط٢، تحقيق، عبد الحميد صالح حمدان، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م، جـ٢٠.

٣٧- العيني، بدر الدين محمود (ت٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق، محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٧م، جـ١، ٢، ٣، ٤

٣٨- الفاسي، الحسن بن الوزان، وصف إفريقيا، ط٢، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

٣٩- القزويني، زكرياء بن محمد (ت٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ت).

٤٠- القلقشندي، أبي العباس أحمد (ت٨٢١هـ/ ١٤١٨م)، مآثر الأنافة في معالم الخلافة ط٢، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، جـ٢.

٤١- ــــــــــ، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).

٤٢- ــــــــــ، صبح الأعشى في معرفة الإنشا، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، مصر، (د. ت)، جـ٩.

٤٣- الكتبي، محمد شاكر، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق، إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، لبنان، (د. ت)، مج١، ٣

٤٤- اللواتي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٦٤م.

٤٥- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، (ت٨٤٥هـ/ ١٤٤٠م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق، محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، جـ١، ٢، ٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.

٤٦- ــــــــــ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قدمه، ياسر سيد صالحين، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (د. ت).

٤٧- ــــــــــ، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق، عبد المجيد عابدين، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٦١م.

٤٨ ــــــــــ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ط٢، صححه، محمد مصطفى زيادة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٥٧م، جـ١، ٢

٤٩- ــــــــــ، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق جمال الدين الشيال، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ٢٠٠٠م.

٥٠ - النويري، شهاب الدين أحمد عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد ضياء الدين، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٢م، جـ٢٩، جـ٣٠، تحقيق، محمد عبد الهادي شعيرة، ١٩٩٠م، جـ٣١، تحقيق، الباز العريني، ١٩٩٢م.

٥١ - اليعقوبي، أحمد يعقوب، (ت٢٨٤هـ/ ٨٩٧م)، تاريخ اليعقوبي، ط٦، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، مج٢.

ثالثاً : المراجع العربية

١ - أبو زهرة، محمد، ابن تيمية حياته وعصره. آراؤه وفقهه ، دار الفكر العربي، دار الثقافة العربية للطباعة، مصر، (د. ت).

٢ - أبوزيد، سهام مصطفى، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٦م .

٣ - أمين، أحمد، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة مصر، ٢٠٠٢م .

٤ - الأشقر، محمد عبد الغني، نائب السلطنة المملوكية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م

٥ - الجرجاوي، محمد بن محمد، تاريخ ولاية الصعيد في العصرين المملوكي والعثماني، تحقيق، أحمد حسين النمكي، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.

٦ - الحداد، محمد حمزة إسماعيل، السلطان المنصور قلاوون، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م .

٧ - الخربوطلي، علي حسني، مصر العربية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر (د. ت).

٨ - الخولي، أمين، محمد مصطفى زيادة، وآخرون، تاريخ الحضارة المصرية، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، (د. ت)، مج٢.

٩- الربطي، ممدوح عبد الرحمن، دور القبائل العربية في صعيد مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، (د. ت).

١٠- الشربيني، البيومي إسماعيل، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية عصر السلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٧ م، جـ١.

١١- الششتاوي، محمد، متنزهات القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني، دار لآفاق العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.

١٢- العبادي، أحمد مختار، في التاريخ العباسي والفاطمي، النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د. ت).

١٣- ــــــــــــ، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، ١٩٦٩م.

١٤- العريني، السيد الباز، المماليك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (د. ت).

١٥- العفيفي، عبد الحكيم، موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، ٢٠٠٠م.

١٦- الكيالي، عبد الوهاب، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة المتوسط، بيروت، لبنان، ١٩٧٤ م.

١٧- الوقاد، محاسن محمد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٩م.

١٨- ــــــــــــ، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٩م

١٩- بدوي، جمال، الصعاليك على عرش مصر نظرات في تاريخ المماليك، مكتبة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.

٢٠- بودبوس، رجب، القاموس (سياسي)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، الجماهيرية العظمى، ١٤٢٥م

٢١- توني، يوسف، معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، (د. ت).

٢٢- جرجس، فوزي، دراسات في تاريخ مصر السياسي، القاهرة، مصر، ١٩٥٨م.

٢٣- حسن، علي إبراهيم، تاريخ المماليك البحرية، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ١٩٩٢م.

٢٤- حمدان، جمال، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ١٩٧٠م.

٢٥- رزق، علاء طه، عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.

٢٦- زتلمة، أنور، المماليك في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٥م.

٢٧- سليم، محمود رزق، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، دار الحمامي للطباعة، ١٩٦٥م، ج٤، ق١.

٢٨- صادق، عبد الرحمن أمين، شيخ الشيوخ بالديار المصرية في الدولتين الأيوبية والمملوكية، مكتبة عالم الفكر، القاهرة، مصر، ١٩٨٧م.

٢٩- عاشور، سعيد عبد الفتاح، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢م.

٣٠- ــــــــــــ العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، مصر ١٩٦٥م.

٣١- ــــــــــــ الظاهر بيبرس، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ٢٠٠١م.

٣٢- عبد الرازق، أحمد المرأة في مصر المملوكية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.

٣٣- عبد العاطي، عبد الغني محمود التعليم في زمن الأيوبيين والمماليك، ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م.

٣٤ - عبد العزيز، نبيل محمد، المطبخ السلطاني زمن الأيوبيين والمماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (د. ت).

٣٥ - ــــــــــــ، الطرب وآلاته في عصر الأيوبيين والمماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٠م.

٣٦ ــــــــــــ، الملاعيب في عصر سلاطين المماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، لقاهرة، مصر، ٢٠٠٢م.

٣٧- ــــــــــــ، رياضة الصيد في عصر سلاطين المماليك، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.

٣٨- عبد النبي، ناجلا محمد، مصر والبندقية العلاقات السياسية والاقتصادية في عصر المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م.

٣٩- عطا، السيد محمد أحمد، إقليم الغربية في العصر الأيوبيين والمماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م.

٤٠ - عطا، عثمان علي محمد، الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، (د. ت).

٤١ - قاسم، عبده قاسم، أهل الذمة في مصر من الفتح العربي الإسلامي حتى نهاية المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.

٤٢ - ــــــــــــ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٣م.

٤٣ ــــــــــــ، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ١٩٩٤م.

٤٤- ــــــــــــ، ماهية الحروب الصليبية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م.

٤٥- ــــــــــــ، علي السيد علي، الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري، ط٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.

٤٦- ماجد، عبد المنعم، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٩م، جـ١، ٢.

٤٧- محمود، علي السيد، الجواري في مجتمع القاهرة المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.

٤٨- موسى، العزب، وحدة تارخ مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م.

٤٩- نصار، لطفي أحمد، وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.

٥٠- وهيبة، عبد الفتاح محمد، الجغرافيا التاريخية، ط٢، منشأة المعارف، الأسكندرية، (د. ت).

رابعاً: المراجع المعربة.

١- براور، يوشع، عالم الصليبيين، ترجمة، قاسم عبده قاسم، محمد خليفة حسن، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ١٩٩٩م.

٢- رانسيمان، ستيفن، الحملات الصليبية، ط٢، ترجمة، نور الدين خليل، القاهرة، مصر (د. ت)، جـ١، ٢، ٣.

٣- زابوروف، ميخائيل، الصليبيون في الشرق، ترجمة، إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي، ١٩٨٦م.

٤- كاهن، كلود، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة، أحمد الشيخ، سينا للنشر، مصر، ١٩٩٥م.

٥- كلوزيه، موريس، تاريخ الحضارة العام القرون الوسطى ترجمة، يوسف أسعد داغر، فريدم داغر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م، جـ٣.

٦- ماير، هانس أيرهارد، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة، عماد الدين غانم، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٠م .

٧- مكفرسون. ج. و، الموالد في مصر، ترجمة عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م .

٨- موير، السير وليم، تاريخ دولة المماليك في مصر، ترجمة، محمود عابدين، سليم حسن مكتبة مدبولي، القاهرة ، مصر، ١٩٩٥م .

٩- مير، لوسي، أمم جديدة، ترجمة، محمد مرسي أبو الليل ، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٨م.

١٠- هايد. ف، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة، أحمد رضا محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩١م، جـ١، ٢، ٣، ٤.

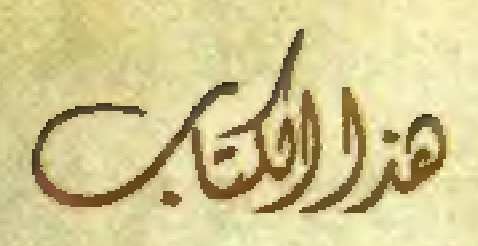
خامساً : الدوريات

١- النفوري، أمينه (أجناد القبائل العربية في بلاد الشام في العهد المملوكي)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد ٥، لسنة ١٩٨١م، دمشق، سوريا.

٢- عاشور، سعيد عبد الفتاح، (صور من مجتمع القاهرة في العصور الوسطى)، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد ١٢ ، (د. ت)، القاهرة، مصر

٣- لبيب، صبحي، (سياسة مصر التجارية في عصر الأيوبيين والمماليك)، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد ٢٨، ٢٩، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، مصر، ١٩٨٢م.

رقم الإيداع	٢٠١٢/١٦٥٥٦
I.S.B.N الترقيم الدولي	978-977-10-2910-6



التاريخ الحقيقي هو ما تصنعه العامة وليس ما ترسم معالمه الدول والأسر والطبقات، وإذا كان تاريخ أمة يتحدث عن حقبة معينة تحمل اسم دولة أو فئة أو مجموعة معينة دون بقية المجتمع مثل المماليك فإن هؤلاء لا يمثلون إلا الجزء دون الكل، فالتاريخ ليس حكراً عليهم، ومن يكتب تحت عناوينهم إنما هو يؤرخ لهم دون سواهم ...

N.978-977-10-2910-6